




بسم الله الرحمن الرحيم

حمدی لمبدع الکلام او النحو ومعربه ومخترع الکلم ومحرکه * الذی تکلم بما کلت السنة الفصحاء عن معارضته * وترنم بما تحیرت عقول العقلاء عن درك محاجته * واسس اصول الشرع ببعثة عاصل نبی عدنان وجاجه * واحکم بنیان الفروع باحسن افعاله وابین اقواله * وسدد ارکان الاسلام باعلم اصحابه * واشرف اله صلی الله علیه وعلی من تابعه فی اقواله وافعاله * وبعد * فانی وان کنت قلیل البضاعة مزجی المقالة الا انه لما فتح الله علی بابا من ابواب علم العربیة التی هی اعز العلوم فضلا واجدیها نفعا اذ علیها یتوقف الوصول الی ماهو المطلوب وهو الاطلاع علی نکت نظم القرآن والکشف عن حقایق قول الرسول لاسیما علم النحو الذی هو سلم العلوم الادبیة اذ لا یمکن التشبث بحبل علمی المعانی والبیان اللذین لا یمکن التمیز بین المحکم والمتشابه الا بهما و یمتنع الاطلاع علی غوایص معانی کلام الله والفحص عن دقایق قول الرسول صلی الله علیه وسلم بدونهما وکانت المقدمة الموسومة بالکافیة للامام ابی عمرو عثمان ابن ابی بکر الحاجب الدمشقی التی قصرت عبارة المعتبرین عن انشاء مثلها احسن ماصنف فی هذا الفن نظما وترتیبا التمس منی بعض






الاخلاء الصدق المشتغلين بها الطالبين كشف حقايقها ان اكتب
لهم ما يتعلق بالمتن شرحا يبين معضلاتها من غير تطويل ولا تقصير
على طريقة الاسئلة والاجوبة موردا الكلام على الوجه المختار
عند ارباب الصناعة من غير تعصب ولا تعسف ومذيلا بعض ابوابه
بما خلا عنه المختصر مما هو لابد منه فاجبتهم بعد ان تعللت بلعل
وعسى وجعلته مصداق قولهم اتحاف لملك ملوك اوحد الدولتين
تحفة باقية كر الاعوام والشهور وهدية موصلة الى جناب موالى
معالى الامور المثنى بالسنة ابناء الزمان والدهور المعنى بقوله* مليك
ملوك الارض شرقا ومغربا * عليه المعالى صافيات آل وآبر* متوجه
جاره غير ضايع *وراجى عطايا فضله غير خائب * اذا لمعت فى خطة
مدلهمة *له كتب فى الخافقين تواقد *ينوب مطاويها بنات الكتايب *
حما فسقاه الله مامن خائف *وموئل منكوب ومقصد طالب* له
راحة فيها لعافيه راحة *تقاصر عنها الهاطلات السحايب* له
حضرة ماهولة لجنابها *يخيم فيها كل راج وراغب* لقد حاز اقسام
المعانى باسرها *وفاز بانواع العلوم الغرائب *فليس يسام الزائرين
ببابه *مذ لة بواب وغصة حاجب *الذى افتخر به الالقاب والكنى
وتعزز بعزة الشرف والمعلى واستقدح له من دعاء السعادة والسنا
بنصيبى سهمى الرقيب والعلا الذى اراد القائل بقوله* وما بلغت
كف امرء متناولا *من المجد الا والذى نال اطول *وما بلغ المهدون
للناس مدحة * وان اطنبوا الا وما فيك افضل *وهو من انتهى
الى منزلة منازل الكرامة *وارتقى من درجته درجات السعادة* اذ هو
اسكندر العهد فى السلطنة *ورستم الزمان فى الارهاب والبسطة*
وحيد الوقت فى التدبير والسطوة* بل لو كان كسرى حيا لكان من
خدام انصار دولته *ولو كان قيصر باقيا لما قصر فى اتباع رايته*
ولو سمع العدو بطشة يده * لقال قد ضربت علينا الذلة والمسكنة*

فلا تزداد على مر الايام الا خسارا * ولا تمكن الا ضلالا وصغارا *
هيهات واية يد تروم مناط الجوزاء سواه * واى عاقل يطمع فى نيل
عنان السماء غير من هو مولاه * بل من حاول لحوق اثاره لم يعده الذلة
والعثار * ومن زاول شق غباره لم يتعده الخدعة والاغترار * الا وهو
ظل الله فى الارضين * سلطان السلاطين فى العالمين * الناصر لله
وللمؤمنين * المستغيث فى قمع البدعة للمسلمين * محصل رجاء الراجين *
وملجاء امال الا ملين * ابو المظفر ناصر الحق * مالك رقاب الخلق *
معز الدنيا والدين * ضياء الاسلام والمسلمين * السلطان شيخ اوس
لا زالت بيوت العز معمورة بجلاله وجماله * وكواكب السعادة
مسعودة بدولته واقباله * و بنيان السلطنة راسخا ببقائه بين اهله
واله * وثابتا بثبوت اركان دولته تحت ظلاله * كما قال ذلك القائل *
بقيت بقاء الدهر عيشا الماجد * وعونا للملهوف وكهفا الراهب * وانا اسأل
الله تعالى رب العباد * متضرعا ان ينفع بهذا كما نفع باصله انه ولى المعونة
والسداد قال * ( الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد ) الخ اعلم انه لا بد قبل
الخوض فى الكلام * وقبل الشروع فى المقصد والمرام * من تقديم
ذكر مقدمة مشتملة على ابحاث لا بد من معرفتها البحث الاول
فى تعريف علم النحو وهو علم مستنبط بالقياس والاستقراء من كتاب
الله تعالى والكلام الفصيح فان النحو له تفسير ان تفسير لغوى
وتفسير صناعى فالتفسير اللغوى هو القصد لانه يقال نحوت كذا
وكذا انحو نحوا اذا قصدته لان النحويين قصدوا الكلام العرب
حتى وقعوا منه على الغرض المطلوب وهو قصد خاص لان العلوم
كلها مقصودة الا انه غلب على هذا العلم هذا الاسم البحث
الثانى فى بيان واضعه وموضوعه لا بد فى كل علم من تقديم موضوعه
ليتميز ذلك العلم عما عداه اذ لا تتميز العلوم الا بتميز الموضوعات
وموضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية والمبحوث عنه

مقدم طبعا فيجب تقديمه لفظا ليوافق اللفظ الطبع ولما كان
موضوع علم النحو الكلمة والكلام بدأ المص بتقديمهما وحين كانت
الكلمة جزء الكلام قدم ذكرها عليه لتقدم معرفة الجزء على
معرفة الكل ولما قدمها عرفها بقوله الكلمة لفظ اى الكلمة الخ
فى اصطلاح النحاة لفظ وضع لمعنى مفرد قوله لفظ بمنزلة الجنس
يشمل المحدود وغيره لا لمايتلفظ به واختاره على اللفظة لكونه
اخصر فى الاجمال ولوقوعه على كل ملفوظ اذ هو مصدر واقع
موقع اسم المفعول واحترز به عن الخط والعقد والاشارة والنصب
لانه كالخاصة لها حيث وصفه بالوضع وهو اعم منه من وجه فيجوز
الاحتراز بكل عما يتناوله الآخر ( فان قيل ) تعريف الكلمة باطل
لخروج التثنية وجمع المذكر السالم وجمع المكسر وجمع المؤنث
السالم فان كلا منها كلمة وليس موضوعا لمعنى مفرد بل هى
موضوعة لمعنيين والجمع لمعان فلا يكون التعريف جامعا ( قلنا )
الجواب عنه من وجهين الاول ان كل واحد من التثنية والجمع
يدل على فرد من الافراد بجوهر حروفه الاصلية ومادته باعتبار
الحقيقة وعلى غيره باعتبار حاله اي بواسطة الحاق علامة
التثنية والجمع واللفظ الدال على معنى بجوهره وعلى غيره باعتبار
حاله كلمة اعلم ان دلالة اللفظ على المعنى باعتبار الحقيقة بواسطة
جوهر حروفه الاصلية لمصدر ذلك اللفظ من جهة الوضع الاصلى
كعروض علامة التثنية والجمع والنسبة والتصغير وكعروض
علامة اسم الفاعل كضارب على جوهر حروفه الاصلية
للمصدر له بحسب الوضع الاصلى لا الدلالة اللفظ باعتبار العارضة
على جوهر حروفه الثانى ان مراد المص بالمفرد فى قوله لمعنى
مفرد مايقابل المركب لاما يقابل التثنية والجمع لان
المفرد يطلق فى مقابلة التثنية والجمع والمضاف والكثير

والمركب والمراد ههنا ما يقابل المركب فقط فيكون تعريف الكلمة شاملا
لكل واحد من التثنية والجمع وجامعا فلا يرد البعض (فان قيل) تعريف
الكلمة بما ذكره مستلزم للدور والدور باطل فتعريف الكلمة باطل بيان
الاستلزام ان الوضع فى اللفظ بازاء المعنى المفرد موقوف على تصور
المعنى ومسبوق بتصوره لان الواضع ما لا يتصور المعنى الذى اراد ان
يضع اللفظ بازائه اولا لا يتمكن من ان يضع اللفظ بازائه ثانيا لان وضع
اللفظ بازاء المعنى المجهول غير المتصور محال مثلا اذا اراد الواضع ان يضع
لفظ الرجل بازاء كل ذكر من بنى آدم فلا بد له ان يتصور الذكر من بنى
آدم اولا ليتمكن من ان يضع لفظ الرجل بازائه ثانيا فثبت ان وضع
اللفظ بازاء المعنى موقوف على تصور المعنى ومسبوق بتصوره
وتصور المعنى ايضا موقوف على تصور المعنى ومسبوق بتصوره

وتصور المعنى ايضا موقوف على وضع اللفظ بازاء المعنى لان
المعنى ما يستفاد من اللفظ ويفهم منه فالم يضع اللفظ بازاء المعنى
لم يستفد المعنى ولم يفهم منه ولان المعنى قائم باللفظ وتابع له لانهم
قالوا اللفظ عماد المعنى والمعنى زينة اللفظ واما بيان بطلان اللازم
الذى هو الدور الذى هو عبارة عن توقف الشىء على نفسه بمرتبة
اوبمرتبتين او بمراتب الذى هو مستلزم لتقدم الشىء على نفسه
واكتساب الشىء على نفسه فقط (قلنا) اجيب عنه بوجوه الاول
انا لا نسلم وضع اللفظ بازاء المعنى موقوف على تصور المعنى ومسبوق
بتصوره بل يجوز ان يقال ان الوضع والتصور على سبيل المعية
والمصاحبة دفعة واحدة بحيث لا يتقدم وضع اللفظ على تصور
المعنى فلا يستلزم ان يكون تصور المعنى سابقا على وضع اللفظ
ومتوقفا عليه لم قلتم انه ليس كذلك الثانى انه لو سلم ان وضع اللفظ
بازاء المعنى موقوف على تصور المعنى لكن لا نسلم ان تصور المعنى

موقوف على وضع اللفظ بازاء المعنى بالنسبة الى الواضع لانه يجوز للواضع ان يتصور المعنى اولا ثم يضع اللفظ بازاء المتصور ثانيا وما قلتم ان المعنى مستفاد من اللفظ بالنسبة الينا الا بالنسبة الى الواضع فلا دور الثالث لا نسلم لزوم الدور لانه يشترط فى لزومه اتحاد جهتى التوقف وههنا تعددت الجهتان لان وضع اللفظ بازاء المعنى موقوف على تصور المعنى بحسب الذهن وتصور المعنى من اللفظ موقوف على وضع اللفظ بازائه بحسب الخارج فلا دور لتعدد جهتى التوقف (فان قيل) تعريف الكلمة ليس بجامع لخروج الاسماء المشتركة والمفرد عنه فان كل واحد منهما كلمة مع انه ليس موضوعا لمعنى مفرد بل العين موضوع لمعان كثيرة وكل واحد من الجون والقرء موضوع لمعنيين متضادين (قلنا) مراد المص بالمفرد فى تعريف الكلمة ما يقابل المركب لا ما يقابل الكثير فان المفرد قد يطلق فى مقابلة المركب والمثنى والمجموع والمضاف والكثير فيكون التعريف جامعا فلا يرد النقض (فان قيل) تعريف الكلمة ليس بجامع لخروج نحو قائمة فى مثل قولك هند قائمة لان قائما فى قائمة يدل على جزء معنى قائمة وهى ذات موصوفة بالقيام والتاء فيها يدل على الجزء الآخر وهو التأنيث فتكون القائمة موضوعا لمعنيين مع انه كلمة (قلنا) اجيب عنه بوجهين الاول انه لا نسلم ان واضع اللغة وضع قائمة مع التاء حتى يلزم ما ذكرتم بل وضع لفظ اسم الفاعل مثل قائم مجردا عن التاء لذات موصوفة بالقيام اعم من ان يكون تلك الذات مذكرة او مؤنثة اذا استعمله او اجراه على المؤنث لحقه التاء واذا اجراه على المذكر ابقاه على وضعه والمراد بالوضع فى قوله الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد وضع واضع اللغة لا الواضع الاستعمالى وفيه نظر وهو انه لا نسلم ان قائمة ليست بوضع الواضع بل الواضع

وضع قائمة للمؤنث وقائما للمذكر الوجه الثانى انه لا نسلم ان قائما
فى قائمة بدون التاء يدل على التأنيث لانهما لو كانت كذلك لزم اجتماع
التذكير والتأنيث فى كلمة واحدة وهو محال (فان قيل) الكلمة مبتدأ
ولفظ خبره والمطابقة بين المبتدأ والخبر مرعية عندهم فلم لم يقل
الكلمة لفظة حتى يراعى المطابقة بينهما فى التذكير والتأنيث
ويكون كلامه جاريا على نهج البلاغة وجاريا على سنن الفصاحة
كما قال صاحب المفصل فيه حيث قال الكلمة هى اللفظة الدالة
على معنى مفرد بالوضع (قلنا) اجيب عنه بجوابين الاول ان اللفظ
مصدر والمصدر يدل على التذكير والتأنيث والافراد والتثنية والجمع
والقلة والكثرة والحدوث والدوام فلم يحتج الى الحاق علامة
التأنيث والثانى ان التاء فى الكلمة للتفريد والتوحيد لا للتأنيث حتى يلزم
ماذكرتم (فان قيل) الالف و اللام للجنس والتاء فيها اذا كانت
للتفريد والتوحيد كما ذكرتم فالجمع بينهما و بين التاء فى الكلمة جمع
بين المتنافيين بيان التنافى ان الالف واللام فى الكلمة اذا كانت
للجنس فالكلمة تطلق على الكثير من انواع ذلك الجنس واصنافه
وافراده و تدل عليها واذا كانت التاء فى الكلمة للتفريد والتوحيد
فلا يطلق الكلمة الاعلى فرد من افراد ذلك الجنس ولا يدل عليه
وحينئذ يمتنع انقسام الكلمة الى اسم وفعل وحرف لاستحالة
انقسام فرد الشئ الى افراده و يبطل قول المصنف وهى اسم وفعل
وحرف ( قلنا ) الجواب عن هذا بعد تسليم ان الالف واللام
فى الكلمة للجنس والتاء فيها للتفريد والتوحيد وهو ان الالف واللام
فى الكلمة لتعريف حقيقة جنس الكلمة التى هى القدر المشترك
من حيث هى هى اى مع قطع النظر عن انواعها واصنافها
وافرادها وحقيقة جنس الكلمة التى هى القدر المشترك من حيث
هى هى بلا تعدد ولا تكثر فيها والتعدد والتكثر فى انواعها واصنافها

( وافرادها )

وافرادها لا فى حقيقة جنس الكلمة التى هى القدر المشترك فالجمع بينهما وبين التاء ليس جمعا بين المتنافيين (فان قيل) لم لا يجوز ان يكون الالف واللام زائدتين فى الكلمة والتاء فيها للتفريد فلا يلزم المحذور المذكور (قلنا) لانه لو كانتا زائدتين فيهما لكان المبتدأ نكرة غير مخصصة لكنه يمتنع كون المبتدأ نكرة غير مخصصة (فان قيل) قد وقع المبتدأ نكرة غير مخصصة كقول الشاعر

* فيوم علينا و يوم لنا * و يوم نساء و يوم نسر *

فاليوم فى اربعة مواضع من هذا البيت مبتدأ نكرة غير مخصصة فما بعده خبره اى علينا ولنا ونساء ونسر كل واحد منها خبر المبتدأ الذى هو اليوم فلم لا يجوز ان يكون ما نحن فيه كذلك (قلنا) لا نسلم ان اليوم فى البيت فى المواضع مبتدأ نكرة غير مخصصة بالصفة التى يدل عليها التنوين تقديرها يوم عظيم مبارك لنا كذا ويوم حسن نسر فيه ويوم نحس شديد علينا ويوم قبيح نساء فيه والذى يطلعك على ان التنوين يدل على الصفة قوله تعالى *هدى للمتقين* اى هدى واى هدى اى هدى عظيم وكقولهم شر اهر ذا ناب اى شر عظيم اوشر بليغ اونقول ان اليوم فى المواضع من البيت مبتدأ نكرة مخصصة بصفة وصفته لنا وعلينا ونساء ونسر وخبره محذوف تقديره يوم موصوف بانه هو حاصل لنا وعلينا ونساء ونسر فيه مبارك ونحس وحسن وقبيح فلنا وعلينا ونساء ونسر كل واحد منها فى محل الرفع بانه صفة لليوم فى البيت وخبره محذوف وهو مبارك ونحس وحسن وقبيح اونقول وقوع المبتدأ نكرة صرفة فى البيت من ضرورات الشعر وكلامنا فى سعة الكلام (فان قيل) تعريف الكلمة بانها لفظ وضع لمعنى مفرد تعريف الشئ بنفسه لان الكلمة عبارة عن هذا المجموع الذى هو لفظ وضع لمعنى مفرد فلو عرفت الكلمة بهذا المجموع لزم تعريف الشئ بنفسه (قلنا) لا نسلم ان المجموع نفس الكلمة

المعرفة حتى يلزم تعريف الشئ بنفسه بل غيرها ومساولها غاية مافى الباب ان المعرف والمعرف يدلان على مفهوم واحد اجمالا وتفصيلا بدلالة المحدود على مفهومه بطريق الاجمال ودلالة الحد على مادل عليه المحدود بطريق التفصيل فعلى هذا لا يلزم تعريف الشئ بنفسه اعلم ان الحد والمحدود والمعرف والمعرف مترادفان ام لا ففيه خلاف فذهب بعض الناس الى انهما مترادفان لانهما يدلان على مفهوم واحد لكن دلالة احدهما اعنى دلالة المحدود على ذلك المفهوم بطريق الاجمال ودلالة الآخر اعنى دلالة الحد على ذلك المفهوم بطريق التفصيل ولانه صدق واحد منهما على ماصدق عليه الآخر وبالعكس كالانسان والحيوان الناطق وبالعكس لكن دلالة الانسان بطريق الاجمال ودلالة الحيوان الناطق بطريق التفصيل اى الحد يدل على اجزاء المحدود وبالتفصيل والمحدود لا يدل على تلك الاجزاء بالتفصيل بل يدل عليها بالاجمال وذهب بعضهم الى انهما ليسا بمترادفين ومنهم المص فانه قال فى اصول الفقه الحد والمحدود غير مترادفين على الاصح ودليل من قال انهما ليسا بمترادفين هو ان مفهوم المحدود مغاير لمفهوم الحد لان مفهوم المحدود هو الماهية من حيث هى هى ومفهوم الحد اجزائها فلا يكونان مترادفين لان مفهوم المترادفين ينبغى ان يكون متحدا وماقيل ان الحد والمحدود يدلان على مفهوم واحد لكن دلالة احدهما على ذلك المفهوم بطريق الاجمال ودلالة الآخر عليه بطريق التفصيل ممنوع (فان قيل) تعريف الكلمة ليس بجامع بخروج الضمير المرفوع المستتر فى نحو انصر وفى نحو ننصر وفى قولك زيد يضرب عن تعريفها لان اللفظ ما يتلفظ به الانسان اوصوت يعتمد على مخارج الحروف والضمير المرفوع المستتر ليس كذلك (قلنا) سلمنا ان الضمير المرفوع المستتر ليس بلفظ ولا صوت شانهما ماذكرتم

لكنه مقدر منوى والمقدر كالملفوظ عندهم (فان قيل) اللفظ
فى تعريف الكلمة جزئى وفرد من افراد الكلمة لان اللفظ اسم
وقد جعله المصنف جنسالها وكذا وضع جزئى و فردمن افراد
الكلمة لان وضع فعل وقد جعله فصلا لها والجنس والفصل
ينبغى ان يكون كل واحد منهما جزأ للمحدود لاجزئيا له
كقولك فى حد الانسان انه حيوان ناطق والحيوان الناطق كل
واحد منهاجزء للانسان لاجزئى له والجزئى للانسان زيدوعمرو وبكر
فكما لايجوزان يقول فى تعريف الانسان فانه زيدوعمروفكذلك ههنا
(قلنا) المعرف مدلول الكلمة والجنس مدلول اللفظ ليس فردا
وجزئيامن الكلمة بل جزؤ لمدلولهاوالفرد للكلمة هواللفظ ولامدلوله
فما هو جنس ليس فرداوكذا الفصل مدلول وضع ليس فردا
وجزئيا من الكلمة بل جزء المدلول بها و المفرد للكلمة لفظ
وضع لامدلوله فما هوفصل ليس فردا (فان قيل) تعريف
الكلمة ليس بجامع لخروج لفظ الخبر ولفظ الكلام عنه فان كل
واحدمنهما كلمة مع انه موضوع لاكثر من معنى مفرد لان لفظ
الخبر موضوع الكلام يفيد العلم او الظن بنسبة خارجية
و ينصرف اليه الصدق و الكذب و يحتملهما من حيث انه
خبر وهذا المعنى غير مفرد وكذا لفظ الكلام موضوع لمايتضمن
كلمتين بالاسناد وذا المعنى ايضاليس بمفرد (قلنا) لانسلم ان كل
واحد من لفظ الخبروالكلام موضوع لاكثر من معنى مفرد بل
وضع لمعنى مفرد وهو الشئ اوالمفهوم الاول اوالقول اواللفظ
يدل على المسند والمسند اليه و الاسناد بينهما و مفهوم الكلمة
يكون معنى تارة ولفظا اخرى فعلى هذا مفهوم لفظ الخبر والكلام
لفظ يدل على المسند والمسند اليه والنسبة كما ان مدلول الجسم
مفرد وان كان حقيقة انه طويل عريض عميق (فان قيل) تعريف

الكلمة ليس بجامع بخروج الفعل المضارع نحو انصر وننصر فان كل واحد منهما بدون ذكر الفاعل كلمة مع ان كل واحد منهما لم يوضع لمعنى مفرد بل وضع لمعنيين لان حروف المضارعة فى كل واحد منها يدل على الفاعل و باقى حروف الكلمة التى بعد حروف المضارعة يدل على الحدث الذى هو النصر (قلنا) لا نسلم ان كل باقى الحروف الكلمة التى بعد حروف المضارعة يدل على معنى حتى يرد النقض المذكور وانما يدل على معنى لو كان لفظا وانما يكون لفظا لو امكن الابتداء بالساكن فى اللغة العربية لكن لا يمكن الابتداء بالساكن (فان قيل) المعتبر فى الدلالة دلالة حالة التركيب وانضمام حروف المضارعة مع ما بعدها من باقى حروف الكلمة لا حالة التحليل وانفراد حروف المضارعة عما بعدها من باقى حروف الكلمة لان كلا منا فى الفعل المضارع حالة التركيب واجتماع حروف المضارعة وانضمامها مع ما بعدها من باقى حروف الكلمة لا حالة التحليل والانفراد ولا ريب ان ما بعد حروف المضارعة حالة التركيب واجتماع حروف المضارعة معها يدل على الحدث ولان ما بعد حروف المضارعة من باقى حروف الكلمة ليس بساكن فى جميع الابواب حتى يستقيم ما ذكرتم من عدم امكان الابتداء بالساكن فى بعض الابواب متحرك وذلك فى نحو يرجع و يكرم واصله يؤكرم ويقاتل و يفرح وما قلتم من ان ما بعد حروف المضارعة لا يمكن الابتداء به الا نها ساكنة وامتناع الابتداء بالساكن ليس بصحيح على الاطلاق لتحركها فى هذه الابواب الاربعة فالدليل الذى ذكرتموه لا يوافق دعويكم ولا يطابقها لان دعويكم كلية وهى ان ما بعد حروف المضارعة لا يدل على معنى اذ ما بعدها ليس بلفظ لانه ساكن ولا يمكن الابتداء بالساكن غاية ما فى الباب ان ما بعد بعض حروف المضارعة ساكن لان ما بعده جميع حروفها فلا يفيد

ماذكرتم من الدليل (قلنا) الحق ان واحد من حروف المضارعة مع مابعدها من غير ذكر الفاعل كلمة وحروف المضارعة امارات وقرء بعد الفاعل وعلاماته فى الفعل المضارع كما ان الرفع علامة وامارة فى الاسم المرفوع بالفاعل وكما ان الاسم المرفوع بالفاعلية مع رفع الذى هو الحركة الاعرابية كلمة فكذلك حروف المضارعة مابعدها من باقى الحروف كلمة ايضا (فان قيل) تعريف الكلمة ليس بجامع لخروج الفعل الماضى نحو نصر عنه لانه صدق عليه انه كلمة و ليس موضوعا لمعنى مفرد بل وضع لمعنيين وهما الحدث والزمان فبجوهر حروفه الاصلية بحسب اصل الوضع يدل على الحدث فقط وبصيغته ووزنه ومادته يدل على الزمان (قلنا) لانم ان الماضى موضوع لمعنيين بل موضوع لمعنى مفرد وهو الحدث فبجوهر حروفه الاصلية بحسب الوضع يدل على الحدث ودلالته على الزمان بصيغته والصيغ والوزان ليسا من اجزاء اللفظ فلا يكون موضوعين (فان قيل) كل واحد من الماضى واسم الفاعل واسم المفعول ليس بكلمة يكون كل واحد منهما مركبا وامتناع كون الكلمة ركنه وانما قلنا ان كل واحد منهما مركب لان كل واحد منهما مركب بجوهر حروفه الاصلية والصيغة الخاصة فان الماضى نحو ضرب بجوهر حروفه الاصلية يدل على الضرب وبصيغته الخاصة يدل على الزمان وكذا الضارب بجوهر حروفه الاصلية يدل على الضرب الذى هو الحدث وبصيغته الخاصة يدل على ذات قام به وكذا اسم المفعول نحو مضروب بجوهر حروفه لمصدره يدل على الحدث وبصيغته الخاصة يدل على ذات وقع عليه الضرب ( قلنا ) لانسلم ان كل واحد من الماضى واسم الفاعل واسم المفعول ليس كذلك لعدم الترتيب بين الجزء المادي والجزء الصورى فى اللفظ (فان قيل) تعريف الكلمة ليس بجامع لخروج نحو الرجل ورجل فى مثل قولك قام الرجل وقام رجل

لعل اصل العبارة امارات يعرف بها الفاعل لمصححه

فان كلا من الرجل ورجل كلمة مع انه لم يوضع لمعنى مفرد بل وضع لمعنيين
فان الالف واللام فى الرجل فى اقسام الرجل يدل على تعريف
مدخولها ومدخولها يدل على ذكر من بنى آدم وكذا التنوين
فى قام رجل يدل على تمكن مدخولها ومدخولها يدل على ذكر من
بنى ادم ( قلنا ) اجيب عنه بان اللام والتنوين ليستا موضوعتين
مع مدخولهما باعتبار اصل الوضع الاصلى الصادر عن واضع
اللغة بل هما عارضان على مدخولهما عند الاستعمال والوضع
الثانى لارادته التعريف او التمكن والمراد بالوضع فى قوله الكلمة لفظ
وضع لمعنى مفرد والوضع الاصلى الصادر عن واضع اللغة الوضع
الثانى الذى هو الوضع الاستعمالى الصادر عن سواه تحرر المعنى ان
دلالة اللفظ على المعنى تارة باعتبار الوضع بحسب الحقيقة وتارة
بحسب الاحوال والعوارض فالرجل ورجل بحسب الحقيقة بجوهر
حروفه الاصلية باعتبار الوضع يدل على ذكر من بنى آدم و بحسب
العوارض التى هى الالف واللام والتنوين يدل على التعريف والتمكن
واللفظ الدال باعتبار الوضع بحسب الحقيقة على معنى مفرد
و بحسب احواله وعوارضه على معنى آخر كلمة كما مر من قبل
( فان قيل ) الفعل المضارع ليس بكلمة لانه مركب من اسمين او من
اسم وحرف وذلك ان ما بعد حروف المضارعة اسم لانه لو لم يكن
اسما لكان مدخوله فعلا لانحصار الكلمة فيها لاسبيل الى الاول
اتفاقا لدلالته على معنى تام ولاشئ من الحروف كذلك ولقائل
ان يقول لانسلم ان ما بعد حروف المضارعة بدون حروف المضارعة
يدل على معنى تام وانما يدل عليه لو كان كلمة وانما كلمة لو كان لفظا
و يمكن التلفظ به لكنه ليس بلفظ لانه ساكن وامتناع الابتداء
بالساكن فى كلامهم ولا الى الثانى لانه لو كان فعلا لكان اما ماضيا
او مضارعا او مرادفها وكل واحد منهما منتفية اما الماضى

فلو جوب فتح آخر الماضي اذالم يتصل به ضمير الفاعل البارز
اوالواو و اما المضارع فلوجوب وجود حروف المضارعة في اول
المضارع وههنا قد انتفى حروف المضارعة اذ المفروض
انتفاؤها اما انتفاء الامر فلان الامر اما جزما او باللام
لاسبيل الى الاول لان فيه طلبا و وجوب جزم آخره ومابعد
حروف المضارعة ليس كذلك ولاسبيل الى الثاني ايضا لان
الامر الغائب باللام ويكون اخره مجزوما وفيه طلب وليس
مابعد حروف المضارعة كذلك وكذا لايجوز ان يكون نهيا
لان في النهي طلبا و يكون في اوله حرف النهي و وجوب جزم
اخره وليس مابعده حروف المضارعة كذلك واذابطل ان يكون
ما بعد حروف المضارعة حرفا اوفعلا تعين ان يكون اسما
لانحصار الكلمة فيها وكل واحد من حروف المضارعة ليس
فعلا والالكان ماضيا اومضارعا اوامرا او نهيا والاقسام
باسرها باطلة كما بيناه فيلزم ان يكون اسما اوحرفا فان كان
اسما لزم تركيب الفعل من اسمين وان كان حرفا لزم تركيبه
من حرف واسم وهو المطلوب (قلنا) لانسلم ان مابعد حروف
المضارعة اذالم يكن حرفا اوفعلا لكان اسما و يدل على معنى تام وانما
يكون اسما لوكان كلمة عند النحويين وانما يكون كلمة عندهم لوكان لفظا
لكنه ليس بلفظ لانه ساكن و يمتنع الابتداء بالساكن كما مر ولانسلم ان
حروف المضارعة اذالم يكن كل واحد منها فعلا لكان حرفا اواسما
امالايجوز ان يكون كل واحد من حروف المضارعة اسما لان
الاسم مادل على معنى في نفسه وكل واحد من حروف المضارعة
لايدل على معنى في غيره من فعل ويحتاج في دلالته على معنى
الى ضمير ولانه انما يكون اسما اوحرفا لوكان كلمة وانما يكون كلمة
لوكان لفظا يمكن التلفظ به منفردا عما بعده لكنها ليست كذلك

لان كل واحد من حروف المضارعة لايمكن التلفظ به منفردا عما بعده لعدم استقلاله بالتلفظ على تقدير امكانه فلامعنى المضارعة قبل اتصاله بما بعدها واجزاء المركبات ينبغى ان يكون لها معان قبل التركيب واذاركبت تلك الاجزاء بعضها على بعض روعيت تلك المعانى حالة التركيب نحو زيد وقائم فى زيد قائم فان زيدا قبل التركيب موضوع لذات وقائم لذات متصفة بالقيام واذاركب زيد مع قائم لوحظ معنى الاعداد فى حالة التركيب وكذا خمسة وعشر فى خمسة عشر فان معنى جزئى المركب ملاحظ عند التركيب وليس الامر فى حروف المضارعة قبل تركيبها مع مابعدها كذلك فان حرف المضارعة قبل تركيبها مع مابعدها ليس موضوعا لمعنى المضارعة اولقرينة الفاعل وعلامته حتى روعى ذلك المعنى حالة التركيب بل حروف المضارعة قبل التركيب هى حروف الزوائد مدلولها ومسماها شئ آخر غير المضارعة وغير قرينة الفاعل وامارته ولقائل ان يقول لانسلم ان اجزاء جميع المركبات ينبغى ان يكون لهامعان قبل التركيب واذاركبت تلك الاجزاء بعضها مع بعض روعيت تلك المعانى بل صفتها كذلك كاذ كرتم وبعضها ليس كذلك كبعلبك وحضرموت واسبابهما فان معانى اجزائهما غيرملاحظة حال التركيب فلم لايجوزان يكون حروف المضارعة كذلك قال (وهى اسم وفعل وحرف) (فان قيل) هى راجع الى الكلمة ومعناه ان الكلمة تنقسم الى اسم وفعل وحرف والكلمة اسم فكيف يصح انقسام الاسم الى الاسم والفعل والحرف ويلزم منه انقسام الشئ الى نفسه والى قسيمه وهو باطل (قلنا) هى راجع الى الكلمة باعتبار حقيقتها ومدلولها الذى صدق عليه انه كلمة ولفظ وضع لمعنى مفرد وهو قدر مشترك بين الاسم والفعل والحرف والكلمة باعتبار الحقيقة والمدلول اعم من ان يكون اسما اوفعلا اوحرفا

فورد القسمة القدر المشترك الذى صدق عليه انه كلمة فجهة كونها
مقسما مخالفة لجهة كونها اسما فلا يرد والواو فى قوله اسم وفعل
وحرف بمعنى او اى الكلمة اسم اوفعل اوحرف ( فان قيل )
الكلمة جنس وتحتها ثلثة انواع الاسم والفعل والحرف فتكون
الكلمة اعم من الاسم والفعل والحرف لان الجنس اعم من النوع
مثل الحيوان فانه اعم من الانسان و الفرس و الكلمة المحكوم
عليها بانها جنس اسم لوجود صاحبة الاسم فيها وهى الالف
واللام وكونها مبتدأ واذا كانت الكلمة اسما يكون نوعا
من انواع الجنس واخص من الجنس ضرورة ان النوع اخص
من الجنس فتكون الكلمة نوعا حين هى جنس وخاصا حين
هى عام (قلنا) الكلمة لها اعتبار ان اعتبار لفظها و اعتبار
مدلولها فالكلمة باعتبار مدلولها الذى هو لفظ وضع لمعنى
مفرد هو القدر المشترك بين الاسم والفعل والحرف جنس واعم
من كل واحد منها وباعتبار لفظها اسم و نوع خاص اذ لفظ
الكلمة اسم و مدلولها اعم من الاسم فالكلمة باعتبار مدلولها
محكوم عليها بالجنسية و باعتبار لفظها محكوم عليها بالنوعية فجهة
كونها جنسا غير كونها نوعا فلا يرد ( فان قيل ) كل ما صدق عليه
انه اسم صدق عليه انه كلمة وكل كلمة تنقسم الى اسم وفعل وحرف
ينتج ان الاسم ينقسم الى اسم وفعل وحرف وهو محال ( قلنا )
ان عنيت بقولك وكل كلمة تنقسم الى اسم وفعل وحرف هى الكلمة
التى صدق عليها الاسم فانقسامها اليها ممنوع وان اردت غير
ذلك فسلم لكن لا يفيدك فى اثبات المطلوب و بالكلمة الكلية الكبرى
*قال (وقد علم بذلك حد كل واحد منها) (فان قيل) وقد علم
بذلك حد كل واحد منها ليس فى محل الاحتياج لانه لا يخ
من ان يعلم من هذا التقسيم حد كل من الاسم و الفعل و الحرف

اولا يعلم فان علم فلا يحتاج الى قوله وقد علم الخ وان لم يعلم يلزم منه الخلف في وقد علم الخ (قلنا) قد علم من التقسيم حد كل واحد منها الى الكيس المطلع دون الغبي المتبلد لان صورة الحد غير مذكورة في القسمة بالفعل واذا كانت مذكورة فيها بالقوة فقد اشار الى انه يمكن انه يعلم من القسمة حد كل واحد من الاسم والفعل والحرف بقوله وقد علم الخ وصرح به بالنسبة الى الغبي لا بالنسبة الى الذكي على انه يمكن ان يعلم حد كل واحد من الاسم والفعل والحرف من التقسيم الصحيح الدائر بين النفي والاثبات * قال (الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد) (فان قيل) قدم المص تعريف الكلمة على تعريف الكلام ولم يفعل الامر بالعكس (قلنا) لان الكلمة جزء من الكلام والكلام مركب من كلمتين ووجوب تقدم معرفة الجزء على معرفة المركب اذ المركب موقوف على جزئيه ومفرديه فلا بد اولا من تعريف الجزء (فان قيل) يلزم مما ذكرتم وجوب تقديم تعريف الاسم والفعل والحرف على تعريف الكلام لان كل واحد منها جزء للكلام لكنه لم يقدمه بل آخر تعريف كل واحد من الاسم والفعل والحرف عن تعريف الكلام (قلنا) انه لم يقدم المصنف تعريف كل واحد من الاسم والفعل والحرف على تعريف الكلام لحصول العلم بتعريف كل واحد منها في القسمة الصحيحة الدائرة بين النفي والاثبات وكذلك قال وقد علم الخ فكانه قدم تعريف كل واحد منها على تعريف الكلام (فان قيل) الكلام مصدر ام اسم مصدر (قلنا) فيه مذهبان احدهما انه مصدر كلم محذوف الزوائد مثل سلم سلاما واعطى اعطاء والذي يدل على ان الكلام مصدر انه اعمل عمل المصدر فتقول عجبت من كلامك زيدا فزايد منصوب بانه مفعول به لكلامك ومعمول له والثاني انه ليس بمصدر لانه لو كان مصدرا ففعله اما كلم او كلم او تكلم او تكالم

او كالم والكل باطل لان مصدر كلم كلم ومصدر كلم التكليم كقوله تعالى وكلم الله موسى تكليما ومصدر تكلم التكلم كقول الشاعر

* وتجهل ابهيا وكلم راثبا * ويشتم بالافعال لابالتكلم *

ومصدر تكالم التكالم ومصدر كالم مكالمة وكلاما بكسر الكاف بل الكلام اسم المصدر الذى هو للتكلم كما ان السلام اسم للتسليم والبلاغ اسم للتبليغ (فان قيل) اذا كان الكلام اسما للمصدر الذى هو التكلم وليس بمصدر فاوجه عمله عمل المصادر فى قولهم عجبت من كلامك زيدا كما ذكرناه (قلنا) لا يبعد ان يعمل اسم الشئ عمل مسماه وقد يطلق الكلام على المعنى القائم بالنفس كقول الاخطل

*ان الكلام لفى الفواد وانما * جعل اللسان على الفؤاد دليلا*

وهو المسمى بالكلام النفسى والكلام النفسى عبارة عن نسبة بين مفردين قائمة بالتكلم (فان قيل) ما الفرق بين المصدر واسم المصدر (قلنا) الفرق ان المصدر له فعل يجرى المصدر عليه كالاقتدار والانطلاق يجرى على اقتدر وانطلق بخلاف اسم المصدر فانه اسم للمعنى وليس له فعل يجرى اسم المصدر عليه كالقهقرى والقرفصا فان القهقرى نوع من الرجوع والقرفصا نوع من القعود (فان قيل) تعريف الكلام منقوض بالجملة الواقعة شرطا اوخبرا لمبتدأ نحو قام زيد فى قولك ان قام زيد قمت وقعد ابوه فى قولك زيد قعد ابوه فان كلا منهما يصدق عليها انها متضمنة لكلمتين بالاسناد فان قام مسند الى زيد فى قولك ان قام زيد قمت وكذا قعد مسند الى ابوه فى قولك زيد قعد ابوه مع ان كل واحد منهما ليست بكلام مفيدة لفائدة يصح السكوت عليها وليست بمقصودة بالذات بل مقصودة بالعرض ليكون جزأ لكلام اخر وتمة له (قلنا) سلمنا ان كل واحد منهما ليست كلاما بالقصد الثانى باعتبار الحال والاستعمال الثانى كما ذكرتم لكن كل واحدة منهما كلام بالقصد الاول باعتبار الاصل

والاستعمال الاول ( فان قيل ) لم قال المصنف الكلام ما تضمن ولم يقل ما تركب الخ ( قلنا ) من وجهين الاول ان التركيب لا يكون الا فى الجزئين الملفوظين بخلاف التضمن فانه يجوز ان يكون احد الجزئين ملفوظا والآخر مقدرا نحو انصر فانه كلام مع ان احد جزئيه غير ملفوظ به والثانى ان لفظ تركب فعل لازم ولو قال تركب لوجبت تعديته بحرف الجر فنقول الكلام ما تركب من كلمتين فطال الكلام من غير فائدة وخير الكلام ما قل ودل واهل ( فان قيل ) لم قال المصنف الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد ولم يقل ما تضمن كلمتين بالاخبار ( قلنا ) لان الاسناد اعم وفائدته اتم اذ الاسناد يشمل الكلام الخبرى والانشائى والاخبار لا يشمل الكلام الانشائى ولو قال الاخبار يخرج الكلام الانشائى نحو انصر ولا تنصر وهل نصرت عن تعريف الكلام ولاختل التعريف لكونه غير جامع حينئذ ( فان قيل ) قال المصنف الكلام ما تضمن بالاسناد ولم يقل الكلام ما تضمن كلمتين فصاعدا بالاسناد حتى يكون تعريف الكلام افيد واشمل ويتناول لما هو متضمن لكلمتين نحو قام زيد ولما هو متضمن لما هو اكثر منهما مثل زيد قائم وزيد قام ابوه ففى قائم ضمير هو فاعل لقائم راجع الى زيد والكلام فى المثالين الاخيرين متضمن لكلمتين فقط ومخصوص بتضمنهما وليس كذلك كما ذكرناه فى المثالين ( قلنا ) اجيب عنه بان الكلام فى زيد قائم وفى زيد قائم ابوه متضمن لكلمتين ليس الا كلمتين لان اسم الفاعل مع الفاعل مفرد او فى قوة المفرد ولئن سلمنا ان الكلام فى المثالين متضمن لاكثر من كلمتين اعنى الكلمات فتضمن الكلام للكلمتين لا ينافى تضمنه لاكثر منهما اذ تخصيص الشئ بالذكر لا يدل على نفى الحكم عما عداه فعلى هذا يجوز ان يكون الكلام متضمنا للكلمتين ويجوز ان يكون متضمنا لاكثر منهما

* قال ( ولا يتأتى ذلك الا فى اسمين او فى اسم وفعل ) ( فان قيل )

فالمشار اليه لذلك الكلام امر اسناد ( قلنا ) يجوز ان يكون ذلك اشارة الى الكلام و يجوزان يكون الى الاسناد ومعناه لا يحصل الكلام او الاسناد الا في اسمين لو في فعل واسم والتأتي الاتيان بالسهولة والاولى ان يكون اشارة الى الاسناد لانه اقرب المذكورين فكما ان رجوع الضمير الى اقرب المذكورين اولى فكذلك الاشارة الى اقرب مشار اليه اولى ( فان قيل ) يلزم من قوله لايتأتى ذلك الا في اسمين اوفي فعل واسم ان الكلام اوالاسناد لايحصل من اسم وحرف وليس كذلك لحصوله منهما في النداء نحو يازيد فانه كلام لكونه متضمنا لكلمتين بالاسناد مع انه مركب من اسم وفعل ( قلنا ) اجيب عنه بوجهين الاول ان حروف النداء اسماء الافعال عند بعض النحاة فيا في يازيد اسم انادي اوادعو او اطلب لانه يفهم منهما معنى الفعل كما يفهم من صه ومه وهيهات وغيرها من اسماء الافعال فحينئذ يحصل الكلام والاسناد في النداء من اسمين احدهما اسم الفعل والآخر اسم المحض الصريح والثاني ان حروف النداء نائبة عن الافعال فيا في يازيد نائب مناب ادعو اوادنادي اواطلب وفي تقديرها فكأنه يحصل الكلام اوالاسناد في النداء من اسم اوفعل ( فان قيل ) لو كان يا زيد نائبا لادعو اوانادي اواطلب وفي تقديرها يتطرق اليهما الصدق والكذب كما يتطرق الى ادعو زيدا وانادي لكنه ليس كذلك ( قلنا ) انادي او ادعو في انادي زيدا اوادعو زيدا مما جعل حرف النداء نائبا عن معنى انشائي فلا يتطرق اليه الصدق والكذب كما لا يتطرق الى زيد بخلاف انادي اوادعو في انادي زيدا اوادعو زيدا مما هو فعله مذكور وملفوظ فانه للاخبار ويتطرق اليه الصدق والكذب لكون صيغة انادي اوادعو واطلب كل واحد منهما مشتركة بين الاخبار والانشاء كبعت واشتريت *قال( الاسم ما دل على معنى في نفسه

غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة ) ( فان قيل ) لم قدم المصنف تعريفه على تعريف الفعل والحرف ( قلنا ) لان الاسم اصل بالنسبة الى الفعل والحرف من وجهين احدهما ان الفعل مشتق من الاسم على المذهب الصحيح والمشتق منه اصل بالنسبة الى المشتق والآخر ان الفعل محتاج اليه فى افادة الكلام الى الاسم والمحتاج اليه اصل بالنسبة الى المحتاج وكذا اصل بالنسبة الى الحرف فى معناها الافرادى يحتاج الى الاسم او الى الفعل المحتاج الى الاسم فى افادة الكلام والمحتاج الى المحتاج الى الشئ محتاج الى ذلك الشئ والمحتاج اليه اصل بالنسبة الى المحتاج فلذلك بدأ بتعريف الاسم ( فان قيل تعريف الاسم بما ذكره المصنف غير مانع لانه يصدق على الخطوط والعقود والاشارات والنصب ان كل واحدة منها دل على معنى فى نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة مع انها ليست باسم لانها ليست بكلمة ولا لفظ لكنها تدخل تحت مفهوم ما لان فى ما عموما فينبغى ان يزيد قيدا فى تعريف الاسم بان يقول الاسم كلمة او لفظ الخ حتى يخرج الخطوط والعقود والاشارات والنصب عن تعريفه و يكون تعريفه مانعا لانها ليست بالفاظ ولا بكلمات ( قلنا ) انما اهمل المصنف ذكر القيد فى تعريف الاسم لا باعتبار واحده فى تعريف الكلمة بقوله الكلمة لفظ الخ وقسم الكلمة الى اسم وفعل فترك ذكر القيد اللفظ فى تعريف الاسم اعتمادا على فهم المتعلم لما سبق ذكره فى تعريف الكلمة اذ الاسم قسم من اقسام الكلمة فاذا قيل الاسم ما دل الخ فكانه قيل الاسم كلمة او لفظ دل على معنى الخ لان ما ههنا عبارة عن الكلمة او عن اللفظ او مخرج عن عمومه ( فان قيل ) جزء تعريف الاسم عدمى وهو قوله غير مقترن باحد الازمنة الثلثة والعدمى لا يصلح ان يكون معرفا للشئ لان المعرف للشئ ينبغى ان يكون امرا وجوديا ( قلنا ) لانسلم ان العدمى

لايصلح ان يكون معرفا بل يصلح للتعريف لان المعرف علامة وسمة على المعرف ويجوز ان تكون العلامة والسمة مراعدميا كما ان عدم السمة فى ثوب من الاثواب ذوات السمات علامة ومعرف له (فان قيل) تعريف الاسم غير جامع لخروج بعض الاسماء مما هو لازم الاضافة كفوق وتحت وكل وبعض وبين وسوى وغير وذى ووسط وامثالها عن تعريف الاسم فان كل واحد منها لا يدل على معنى فى نفسه بل كل واحد منها فى دلالته على معناه الافرادى محتاج الى الغير الذى هو المضاف اليه كما ان الحرف يدل على معناها الافرادى كذلك يحتاج فى دلالتها على المعنى الافرادى الى الغير الذى هو اسم اوفعل فيكون كل واحد من الاسماء خارجا عن تعريف الاسم وداخلا فى تعريف الحرف كما ذكر فى تعريفهما فلا يكون تعريف الاسم جامعا ولا تعريف الحرف مانعا كما سيجئ ( قلنا ) لانسلم ان كل واحد من الاسماء فى دلالته على المعنى الافرادى محتاج الى الغير الذى هو المضاف اليه كان الحرف كذلك بل كل واحد منها يحتاج فى تبيين معناه الافرادى وايضاحه وبيان خصوصية النسبة والاضافة الى ذكر المضاف اليه له لا فى دلالته على معناه الافرادى وذلك ان فوق مثلا موضوع للعلو وهو فى دلالته على مطلق العلو الذى هو موضوع له غير محتاج الى ذكر المضاف وكذا تحت موضوع لمطلق السفل وهو فى دلالته على مطلق السفل الذى هو موضوع له غير محتاج الى ذكر المضاف اليه لكن اذا اردت العلو الخاص والسفل الخاص اضفت فوق وتحت الى ذلك الشئ احتجت الى ذكر المضاف اليه لهما لبيان الخصوصية وايضاح العلو الخاص والسفل الخاص لا لدلالتهما على مطلق العلو والسفل هما موضوعان لهما فالموضوع له فوق وتحت مطلق العلو والسفل لا العلو الخاص والسفل الخاص حتى يحتاج فوق وتحت الى ذكر المضاف اليه لهما ويرد

النقض كما ذكرتم وكذا الكلام فى باقى الاسماء من كل و بعض وبين وسوى وغير وذى ووسط واشباهها هو دائم الاضافة فيكون تعريف الاسم جامعا وتعريف الحرف مانعا ( فان قيل ) الضمير الذى فى نفسه الى ما يرجع ( قلنا ) يجوز ان يرجع الى المعنى يعنى ان الاسم لفظ دال على معنى باعتبار نفس ذلك المعنى لا باعتبار متعلقه بالغير لان دلالة الالفاظ على المعانى قسمان قسم يدل على المعانى من غير اعتبار ضميمة معه ومن غير اعتبار تعلقه وقسم يدل على المعانى باعتبار تعلقه بالغير وهو الحرف ويجوز ان يكون الضمير راجعا الى ما وهو عبارة عن اللفظ فيكون معناه ان الاسم لفظ مستقل فى الدلالة على معناه بنفسه من غير احتياج الى امر اخر يذكر معه ليتعلق به ( فان قيل ) بم يتعلق فى نفسه ( قلنا ) يتعلق بمقدر وهو حاصل اوحصل تقديره الاسم ما دل على معنى حاصل اوحصل فى نفسه ( فان قيل ) الضمير الذى هو فى نفسه لايخ من ان يكون عائدا الى ما الذى هو عبارة عن الدال اوالى المعنى الذى هو المدلول كما ذكرتم فان عاد الى الدال كان تقديره الاسم لفظ دال على معنى حاصل اوحصل ذلك المعنى الدال وحصول ذلك المعنى فى ذلك الدال الشئ لا كون المعنى معنى لذلك الدال فيصير حد الاسم هكذا الاسم لفظ دال على معنى هو مدلول ذلك اللفظ الدال وحاصل ذلك الدال وهذه العبارة ركيكة مما لا طائل تحتها وهى قليلة الجدوى وان عادا لى المعنى الذى هو المدلول كان تقديره الاسم لفظ دل على معنى حاصل اوحصل فى ذلك المعنى وهو باطل بوجهين الاول انه يمتنع كون الشئ حاصلا فى نفسه اوحصول الشئ فى نفسه يستلزم ان يكون الظرف والمظروف شيئا واحدا ولا بد ان يكون الظرف غير المظروف والثانى انه يلزم منه قيام المعنى بالمعنى والمعنى عرض فكيف يصح قيام العرض بالعرض والعرض لا يقوم الا بالجوهر ( قلنا ) نختار

انه اجود الى ما الذى هو عبارة عن الدال قوله وحصول ذلك المعنى
فى ذلك الدال ليس الا كون المعنى معنى لذلك الدال وهذه العبارة
ركيكة مما الاطائل تحتها فلا فائده فيها قلنا الانسلم ان لا فائدة فيها
ولا طائل تحتها بل فيها فائدة وهى ان معنى قولنا حصول ذلك المعنى
فى ذلك الدال هو ان حصول ذلك المعنى لذلك الدال لنفس ذلك
الدال لا بالنسبة الى شئ اخر من غير اعتبار متعلق معه لان دلالة
اللفظ على المعنى تارة باعتبار نفسه من غير ضميمة وذكر متعلق معه
كدلالة الاسم والفعل على معناهما وتاره باعتبار غيره من غير ضميمة
واعتبار المتعلق معه كدلالة الحرف على معناها فان دلالة الحرف على
معناها مشروطة بذكر المتعلق معها ويختار ايضا انه يعود الى المعنى الذى
هو المدلول قوله باطل الخ اجيب عن الاول بان نقول لا نسلم امتناع
كون الشئ حاصلا فى نفسه بل يمكن حصول الشئ فى نفسه بمعنى ان
الشئ له حصول اعتبار ويمكن فى نفسه من غير ان يعتبر معه ضميمة
من امور خارجية كما يقال العلم فى نفسه حسن والجهل قبيح على معنى
انك اذا قطعت النظر عن اللوازم الخارجية بهما وجردت النظر عنهما
حكمت بحسن العلم وقبح الجهل لا بمعنى ان احدهما ظرف والاخر
مظروف حتى يلزم ما ذكرتم وعن الثانى بانه يجوز قيام العرض
بالعرض لان السرعة والبطؤ عرضان وهما قائمان بالحركة كقولنا
هذه حركة سريعة وهذه بطيئة فالسرعة والبطؤ قائمان بالحركة
بل هما قائمان بالجسم لكنهما قائمان بواسطة الحركة (فان قيل)
السرعة والبطؤ لو كانا قائمين بالجسم وصفين له لما جاز اجراهما على
غيره لامتناع اجراء صفة الشئ على غير ذلك الشئ لكنهما يجريان
على ذلك الشئ لانهما يجريان على الحركة وتتصف الحركة بهما
كقولنا هذه حركة سريعة وهذه بطيئة فالسرعة والبطؤ صفتان
للحركة ويجريان عليها (قلنا) السرعة والبطؤ انما يجريان على الحركة

و تتصف الحركة بهما بواسطة اجراء الحركة على الجسم واتصاف الجسم بالحركة كقولنا هذا جسم متحرك فالحركة صفة للجسم وتجرى عليه فكأن السرعة والبطوء يجريان على الجسم وقائمان به لان السرعة والبطوء يجريان على الحركة وتتصف بهما والحركة تجرى على الجسم وتكون صفة فالجارى على الجارى على الشئ جار على ذلك الشئ ولو سلم ان السرعة والبطوء قائمان بالحركة لكن الحركة قائمة بالجسم فيكون السرعة والبطوء قائمين به اذ القائم بالقائم بالشئ قائم بذلك الشئ وفيه نظر (فان قيل) تعريف الاسم مكرر ههنا لانه قال فى دليل حصر الكلمة فى اسم وفعل وحرف وقد علم بذلك حد كل واحد منها فاعادته ههنا تكرار وتحصيل الحاصل وكذا اعادة تعريف الفعل والحرف فى موضعهما تكرار وتحصيل الحاصل (قلنا) لا نسلم ان ذكر تعريف الاسم ههنا تكرار وتحصيل للحاصل وانما يكون كذلك لو كان تعريفه وتعريف كل واحد من الفعل والحرف فى الموضعين مذكورا على هيئة الحدود والتعريفات من ذكر الجنس اولا والفصل ثانيا وتقييد الجنس بالفصل و علم حد كل واحد منها فى الموضعين بالمطابقة لكنه ليس كذلك بل يلزم من دليل الحصر ثم حصول العلم بحد كل واحد منها (فان قيل) لم لم يكتف المص فى تعريف الاسم بقوله ما دل على معنى فى نفسه غير مقترن و يزاد عليه قوله باحد الازمنة الثلثة (قلنا) لانه لو اكتفى به يخرج بعض الاسماء الذى هو الصبوح والغبوق وامثالهما عن تعريف الاسم لانه يصدق على كل واحد منهما انه دل على معنى فى نفسه مقترن بالزمان لان الصبوح يدل على الشرب الواقع فى اول النهار والغبوق يدل على الشرب الواقع فى آخر النهار لكن لا يقترن كل واحد منهما باحد الازمنة الثلثة الذى هو الماضى والحال والاستقبال على التعيين بل كل واحد منهما مقترن بمطلق الزمان فلو لم يقل باحد الازمنة

الثلثة واقتصر على غير معين لخرج مثل الصبوح والغبوق عن
تعريف الاسم ولبطل تعريف الاسم لخروج ما هو منه عنه فلم يكن
تعريف الاسم جامعا (فان قيل) اذا دخل الصبوح والغبوق فى تعريف
الاسم لما ذكرتم ينبغى ان يدخل الفعل المضارع فيه ايضا لانه يصدق على
الفعل المضارع انه دل على معنى فى نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة
على التعيين عند عرايه عن ضميمة القرينة لكونه صفة ومشتركا بين الحال
والاستقبال على المذهب الصحيح بل يقترن الفعل المضارع بمطلق الزمان
وكما ان الصبوح والغبوق يدخلان فى تعريف الاسم يدخل الفعل المضارع
ايضا فى تعريفه فاذا دخل الفعل المضارع فى تعريف الاسم بطل
تعريفه لدخول ما ليس منه فيه فلم يكن تعريف الاسم مانعا (قلنا) لا نسلم
ان الفعل المضارع مشترك بين الحال والاستقبال حتى يلزم ما ذكرتم بل
المضارع موضوع على سبيل الحقيقة للحال ويستعمل فى الاستقبال على
سبيل المجاز او على العكس فيكون مقترنا باحد الازمنة الثلثة على التعيين
ولئن سلمنا انه مشترك بين الحال والاستقبال فيقترن باحد الازمنة الثلثة
على التحقيق والتعيين بحسب الوضع فان الواضع لم يضع الفعل
المضارع الا دالا على احد الازمنة على التعيين واللبس انما حصل عند
السامع لكون اللفظ يطلق تارة على الحال واخرى على الاستقبال
لانه غير موضوع لاحدهما بخلاف الصبوح والغبوق فان الواضع
لم يضع كل واحد منهما مقترنا باحد الازمنة الثلثة قط لا بالحقيقة
ولا بالاشتراك فوجب دخول باب الصبوح والغبوق فى تعريف الاسم
وخروج الفعل المضارع (فان قيل) يلزم مما ذكرتم ان يخرج اسم الفاعل
مثل زيد ضارب عمرا عن تعريف الاسم لانه يصدق عليه انه دل على
معنى فى نفسه مقترن باحد الازمنة الثلثة وان كانت دلالة مشتركة بعين
ما ذكرتم فى الفعل المضارع (قلنا) لا نسلم خروج اسم الفاعل من تعريف

الاسم بل هو داخل فيه وذلك لان اسم الفاعل نحو ضارب موضوع لدلالته على معنى فى نفسه من غير زمان فى اصل وضعه ودلالته على الزمان انما عرضت فى بعض مواضعه بدليل قولك زيد ضارب فان ضارب ههنا لا يدل على زمان اصلا اذ لو كان موضوعا لزمان لم ينفك عنه كما لم ينفك الفعل عن الدلالة على الزمان ابدا كان فى اصل وضعه دالا على الزمان واذا ثبت ان وضعه فى الاصل بمعنى من غير زمان فقد دخل فى تعريف الاسم فلا اثر لما عرض فيه على غير القياس وخلاف وضعه الذى يدل عليه ان قولك ان قام زيد قمت يحكم عليه بكونه فعلا ماضيا نظرا الى اصل دخول حرف الشرط فيه وكذلك لم يضرب على العكس فان لفظ يضرب فعل مضارع فى اصل وضعه وان كان فى هذه المواضع معناه معنى الماضى وذلك عارض فيه بواسطة دخول لم عليه فثبت ان ضارب داخل فى تعريف الاسم وان عرضت فيه دلالته على الزمان (فان قيل) تعريف الاسم منقوض بنعم وبئس وحبذا وفعلا التعجب فانه يصدق على كل واحد منها انه يدل على معنى فى نفسه غير مقترن باحد الازمنة ومع منقوض التعريف فقد دخل ما ليس عن قبيل الاسماء فتعريف الاسم غير مانع (قلنا) تجريد كل انه فعل وهو داخل تحت هذه من هذه الافعال عن معنى الزمان عارض بسبب قطعه عن الزمان ونقله الى معنى الانشاء وكل واحد من هذه الافعال دل على معنى فى نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة فى اصل وضعه لكن لما اخرج كل واحد منها الى معنى الانشاء واعل اليه وجب قطعه عن الزمان فنقل نعم وحبذا الى انشاء المدح وبئس الى انشاء الذم وفعلا التعجب وهما ما احسن زيدا واحسن بزيد الى انشاء التعجب وعسى يستعمل فى انشاء المقاربة كما اذا قال قلت وبعت واشتريت قاصدا الى انشاء البيع والشرى قطعت كل واحد منها عن الزمان وجردته عنه ونقلته الى انشاء ما قصدت اليه من انشاء البيع والشرى

فتجرد كل واحد منها على الزمان عارض بسبب عروض الانشاء لكن كل واحد منها يدل على الزمن بحسب الوضع واذا ثبت ذلك فى كلا مهم فى غير هذا الباب ثبت مثله فيما نحن فيه ولذلك حكم النحويون فيما امكن فيه النقل من هذه الافعال بالنقل فحكموا بان نعم منقول عن نعم و بئس منقول عن بئس وحبذا منقول عن حب ذا وعن حب الشئ وحب اذا صار محبوبا واذا كان تجريد كل واحد منها عن الزمان عارضا فيه فيدخل كل واحد منها فى تعريف الفعل و يخرج عن تعريف الاسم ولما لم يكن النقل فى عسى فحكم فيه بان تجريده عن معنى الزمان عارض بسبب استعماله فى الانشاء المقاربة فاذا ثبت ان تجريد كل من هذه الافعال عن الزمان عارض بسبب استعماله فى الانشاء واخراجه عن موضعه له الاصلى الذى هو دلالته على الزمان كما ذكرناه فى اسم الفاعل على عكس هذه الافعال فلا يدخل كل واحد منها فى تعريف الاسم فلا يخرج عن الفاعل كان عروض تجرد الزمان لعروض حصول الزمان ( فان قيل ) تعريف الاسم غير جامع لخروج بعض الاسماء عنه كاسماء الافعال فان كل واحد منها يدل على معنى فى نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة فهيهات بمعنى بعد وتراك بمعنى اترك ونزال بمعنى انزل وكذا سائرها فاذا خرج كل واحد من اسماء الافعال من تعريف الاسم بطل تعريفه بخروج ما هو من قبيل الاسماء عنه (قلنا) المراد بالاقتران باحد الازمنة الثلثة الاقتران الذى يكون باعتبار الذات واقتران اسماء الافعال بالزمان بحسب العرض بواسطة اقتران مسماه فلا يخرج عنه فيكون تعريف الاسم جامعا (فان قيل) من اين يشتق الاسم واصله ( قلنا ) فى اشتقاق الاسم خلاف بين البصريين والكوفيين فذهب البصريون الى ان الاسم مشتق من السمو وهو العلو وانما سمى اسما لسموه وعلوه على الفعل والحرف لاحتياجهما اليه

مطلب اشتقاق الاسم

وعدم احتياجه اليهما لكون الاسم يسند و يسند اليه والفعل يسند ولا يسند اليه لسموه وعلوه ايضا على مسماه لدلالته عليه واصله عندهم سمو بكسر السين او ضمها فنقلوا حركة الواو الى ما قبلها وحذفوا الواو اعتباطا من غير علة وموجب الحذف وسكون السين على غير قياس واجتلبوا همزة الوصل لتيوصلوا بها الى النطق بالساكن ليقع الابتداء بالهمزة وحركوا الهمزة بالكسر لان الساكن اذا حرك حرك بالكسر فصار كما يقال اسم فوزنه افع لان لامه محذوف وذهب الكوفيون الى ان الاسم مشتق من الوسم والسمة العلامة من قولهم وسمت الفرس اذا وضعت عليه علامة وانما سمى الاسم اسما لكونه وسما وسمة على مسماه وعلامة له واصله عندهم وسم فحذفوا الواو اعتباطا ايضا وعوضوا منها همزة مكسورة مكانها ليتوصل بها الى النطق بالساكن ليكون الابتداء بالهمزة فوزنه اعل لان فاءه محذوف ورجح مذهب الكوفيين على مذهب البصريين بقلة الحذف لان الكوفيين حذفوا الواو والحقوا مكانها الهمزة وزاد البصريون اسكان السين ورجح مذهب البصريين على مذهب الكوفيين بوجهين الاول ان امثلة الاشتقاق تدل على صحة مذهب البصريين وفساد مذهب الكوفيين لان ما ذهب اليه الكوفيون صحيح من طريق المعنى فاسد من جهة اللفظ لانك تقول فى تصغير الاسم سمى وفى جمعه اسماء وفى جمع جمعه اسام وفى اشتقاق الفعل مصدره سميت ولو كان الامر كما ذهب اليه الكوفيون لوجب ان يقول فى تصغيره وسيم وفى جمعه اوسام وفى جمع جمعه اواسم وفى اشتقاق الفعل منه وسمت الثانى انهم لا يعوضون من الحروف المحذوفة فى موضعها ولكنهم اذا حذفوا من اول الكلمة حرفا وارادوا التعويض عوضوا فى اولها وفى آخرها واذا حذفوا حرفا من جزء الكلمة وارادوا التعويض عوضوا فى اولها بدليل قولهم ابن واست اصلهما بنو وسته فحذف الواو

والهاء فى بنو وسته وعوضت فيهما الهمزة فصار ابن واست وبدليل قولهم عدة اصله وعد فحذفوا فاء الكلمة وهى الواو وعوضت منها تاء التاء فى آخرها فصار عدة فلو كان المحذوف من اسم فاؤه لكان التعويض فى آخره وليس الامر كذلك وكل هذا يدل على صحة مذهب البصريين (فان قيل) ما حد الاشتقاق (قلنا) الاشتقاق ان تجد بين اللفظين تناسبا فى المعنى والتركيب فيرد احدهما الى الآخر كما تجد بين النصر ونصر تناسبا وتوافقا فى المعنى واللفظ فيرد نصر الى النصر بان يقول نصر مشتق من النصر كما ذهب اليه البصريون او يرد النصر الى نصر بان يقول النصر مشتق من نصر كما ذهب اليه الكوفيون فيجوز لك ان تقول هذا مشتق وكذا اما اذا اتفقا معنى ولم يتفقا لفظا بالنسبة الى العون او الاعانة واعان بالنسبة الى النصر وكقعد وبالنسبة الى الجلوس وجلس بالنسبة الى القعود فلا يقال احدهما مشتق من الاخر لعدم توافقهما وتناسبهما فى اللفظ وان توافقا فى المعنى وقيل الاشتقاق ما يكشف عن وضع اللفظ وقيل هو رد اللفظ الى لفظ اخر لموافقتهما فى الحروف الاصلية لهما ومناسبتهما فى معناهما كامر (قال ومن خواصه دخول اللام والجر والتنوين والاسناد اليه والاضافة) والضمير فى خواصه راجع الى الاسم ومن فى من خواصه للتبعيض لان المصنف ذكر ههنا بعض خواص الاسم او جميعه اى ومن بعض خواص الاسم دخول اللام والجر والتنوين والاسناد اليه والاضافه اعلم ان الخواص جمع خاصة وخاصة الشيء ما يختص بذلك الشيء ولا يوجد فى غيره (فان قيل) ما الفرق بين الحد والخاصة (قلنا) الفرق هو ان الحد مطرد ومنعكس وان الخاصة مطردة غير منعكسة ومعنى الطرد انه اذا وجد الحد وجد المحدود ومعنى العكس انه اذا انتفى الحد انتفى المحدود واذا وجد المحدود وجد الحد واذا انتفى

مطلب حد الاشتقاق

مطلب على الفرق بين الحد والخاصة

المحدود انتفى الحد مثلا اذا وجدت كلمة دلت على معنى فى نفسها غير مقترنة باحد الازمنة الثلثة وجد الاسم واذا انتفت كلمة دلت على معنى فى نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة انتفى الاسم اونقول من طرف المحدود مثلا اذا وجد الاسم وجدت كلمة دالت على معنى فى نفسها غير مقترنة باحد الازمنة الثلثة واذا انتفى الاسم انتفت كلمة دلت على معنى فى نفسها غير مقترنة باحد الازمنة الثلثة بخلاف الخاصة فان الخاصة اذا وجدت وجد المخصوص اما اذا انتفت الخاصة لايلزم من انتفائها انتفاء المخصوص مثلا اذا وجد الالف واللام والتنوين والاسناد اليه وجد الاسم اما اذا لم يوجدوا احدمنها لايلزم ان لايوجد اسم لامكان عراء الاسم عنها مثلا اذا قلت رجل كتاب فرس حالة تعداد الاسماء يصدق عليها انها اسماء مع انه لم يوجد فيها شئ من خواص الاسم (فان قيل) ما حد الحد (قلنا) هو قول دال على ماهية الشئ وتمييزها عما عداها بطريق المطابقة وشرط الحد الاطراد والانعكاس اى اذا وجد وجد واذا انتفى انتفى (فان قيل) لم قال المصنف ومن خواصه دخول اللام ولم يقل دخول الالف واللام (قلنا) لانه خلاف بين سيبويه والخليل فى ان اللام المجردة عن التعريف والهمزة همزة الوصل ليتوصل بها فى النطق بالساكن لئلا يلزم الابتداء بالساكن اوالالف واللام معا للتعريف فهذا ان اللام المجردة عن التعريف والهمزة همزة الوصل المجتلبة ولذلك سقط فى الدرج نحو بسم الرحمن الرحيم ثم الحمد فاذا وصل الرحيم بالحمد سقطت همزة الحمد عن اللفظ دون الخط عند الوصل فى الدرج ولو لم تكن الهمزة همزة الوصل لما يسقط فى الدرج ولان التعريف ضد التنكير والتنكير قد يحصل بحروف واحدة وهى التنوين نحو مه وصه وسيبويه فكذلك التنوين يحصل بحرف واحد وهى اللام ولان من عاداتهم انهم يحملون النقيض على النقيض كما يحملون النظير على النظير ومذهب الخليل ان الالف

مطلب على حد الحد

( واللام )

واللام معا للتعريف معنى من المعانى وما وضع الحرف بازائه ينبغى ان لا يكون
اقل من حرفين نحو هل للاستفهام وقد للتقريب
ومن للابتداء وعن للمجاوزة والى للانتهاء وغيرها فكذا ...
ايضا معنى من المعانى فما وضع من الحروف بازائه ينبغى ان لا يكون
اقل من حرفين يجب ان يكون ما وضع بازائه حرفين وهما الالف ...
اجاب عنه سيبويه بانه لا نسلم ان ما وضع من الحروف بازاء المعنى لا يكون اقل
من حرفين بل يكون اقل منهما كواو القسم وبائه وواو رب و ...
الاستفهام وكاف التشبيه ولام الابتداء ولام جواب القسم وجواب ...
ولو ولا ولو واو العاطف وفائه وقال الخليل لو كانت الهمزة همزة وصل ...
يكن للتعريف لكانت مكسورة لكنها مفتوحة اجاب عنه سيبويه بان الهمزة
مع اللام كثيرة الاستعمال فابدلت حركتها من الكسرة الى الفتحة لخفة
الفتحة وثقل الكسرة فلما اختار المص مذهب سيبويه *قال (ومن خواصه
دخول اللام) ولم يقل دخول الالف واللام (فان قيل) لا نسلم ان اللام من
خواص الاسماء لان خاصة الشيء لا توجد فى غير ذلك الشيء وقد وجدت
اللام فى الفعل كقول الشاعر*

*ما انت بالحكم الترضى حكومته * ولا الاصيل ولا ذى الرأى والجدل *
وكقول الاخر * يقول الخنا وابغض العجم ناطقا * الى ربنا صوت
الحمار اليجدع * وكقول الاخر * ويستخرج اليربوع من نافقائه * ومن
جحره بالشيحة اليتقصع * قال الرضى فى البيت الاول واليجدع فى البيت الثانى
واليتقصع فى البيت الثالث كل واحدة منها فعل مضارع دخلت
عليها اللام فاذا وجدت اللام فى الفعل فلا يكون من خواص الاسم
ولا يصح قوله ومن خواصه دخول اللام (قلنا) اجيب عنه بوجوه
الاول دخول اللام فى الفعل المضارع فى الابيات الثلثة من ضرورات
الشعر وكلامه فى السعة والاختيار الثانى ان اللام فى الابيات للموصول
بمعنى الذى فلما رأى الشاعر اللام بمعنى الذى وصلها بما يوصل به

الذي وان كان حقه ان يكن من الجملة الفعلية اسم الفاعل واسم المفعول ليصح دخول اللام فيهما على ما يقتضي الحال استقامة المعنى الا ان الشاعر لم يلتفت الى رعاية المعنى على قواعد العربية وقوانينها بل يراعى نظم الكلام كيف ما اتفق الثالث ان اللام في الابيات اسم موصول بمعنى الذى لاحرف التعريف المختصة بالاسماء اعلم ان اللام الموصولة الداخلة على اسم الفاعل والمفعول بمعنى الذى اسم اوحرف التعريف اختلف النحويون فيه فذهب المازنى الى انها حرف التعريف والضمير الذي في الضارب والمضروب عائد الى الموصول المحذوف تقديره الرجل الضارب والمضروب وذهب الآخرون ومنهم المص الى انها اسم والضمير الذى في الضارب والمضروب عائد اليه ولكل واحد في الفريقين حجج ومناقضات ليس ههنا موضع ذكرها (فان قيل) قال المص ومن خواصه دخول اللام ولم يقل دخول حرف التعريف لكان عبارته اعم وافيد ويشمل ميم التعريف في اللغة الطائية لانهم يجعلون الميم حرف التعريف ومنه قوله صلى الله عليه وسلم ليس من امبر امصيام في امسفر في جواب السائل الطائي من امبر امصيام في امسفر فاجاب عليه السلام بلغته في خصاله في الافطار في السفر واصل التركيب على اللغة الفصيحة الطائية امن البر الصيام في السفر ليس من البر الصيام في السفر ويشمل ايضا حرف النداء المفيدة للتعريف نحو يارجل ولام التعريف ايضا (قلنا) انما لم يقل كذلك لان ميم التعريف قليلة وهي على اللغة الطائية وهي نادرة الاستعمال فلا اعتداد بها ولذلك لم يلتفت المص الى اعتبارها وحرف النداء ليست آلة التعريف وسببا له لانها لو كانت آلة التعريف وسببا له لكان المنادى النكرة نحو يارا كبا ويارجلا معرفة وسبب دخول حرف النداء فيه والا يلزم تخلف السبب عن المسبب والتعريف في المنادى المفرد المعرفة انما يحصل التعريف مع حرف النداء لا بمجرد حرف النداء والا

قوله الطائية لعلها الحميرية كما ذكره ابن هشام في القطر انتهى

لكان المنادى نحو يا رجلا و يارا كبا معرفة بوجد ان حرف النداء فيه لكنه ليس كذلك (فان قيل) لم قال المص ومن خواصه دخول الجر ولم يقل دخول حرف الجر كما قال صاحب المفصل فيه كذلك (قلنا) لان حرف الجر قد يدخل على الفعل بخلاف الجر فانه لا يدخل فيه اما دخول حرف الجر على الفعل كقول حسان *

* الست بنعم الجار يؤلف بيته * اخا بيته او معدم المال مصرهما *

يريد بجار مقول فيه نعم الجار فحذف الموصوف واقيمت الصفة مقامه و الثلثة البيئة و اليتق و الصرم القطع و كقول الاخر *

* والله ما ليلى بنام صاحبه * و بجانب اللام * جانبه فنام صاحبه صفة لموصوف محذوف كانه قال ما ليلى بليل نام فيه صاحبه فحذف الموصوف وادخل حرف الجر على الجملة التى هى صفة وهذا من قبيح الكلام فنعم فى البيت الاول ونام فى الثانى كل واحد منهما دخل عليه حرف الجر و يمكن ان يجاب عن الاول بان نعم عند بعض النحاة اسم وعن الثانى ان نام صاحبه اسم رجل كتابط شرا وشاب قرناها وعلى تقدير انهما فعلان فدخول حرف الجر عليهما من ضرورات الشعر و كلامه فى السعة والاختيار فلا يرد النقض ( فان قيل ) قوله ومن خواصه دخول التنوين منقوض بقول الشاعر *

* اقل اللوم عاذلى والعتابا * فقولى ان اصبت لقد اصابن *

فاصابن فعل ماض دخل عليه التنوين و لو كان من خواص الاسم لما دخل على الفعل الماضى (قلنا) اجيب عنه بان مراد المص بالتنوين تنوين التمكين والتنكير لا تنوين الترنم وهذا تنوين الترنم غير مختص بالاسم بل هو مشترك الدخول يدخل على الاسم تارة وعلى الفعل اخرى كما قال فى البيت (فان قيل) يلزم من قوله ومن خواصه الاسناد اليه القول بان الفعل والحرف لا يسند اليهما لان المراد بالاسناد النسبة والنسبة اعم من ان تكون ايجابية وسلبية فالنسبة ههنا

ان لم تكن ايجابية لكنها سلبية فالمسند اليه فى هذه القضية ان كان اسما كذبت القضية لانه لو صدقت للزم ان بعض الاسماء لا يسند اليه لكن لا شئ من الاسماء مما لا يسند اليه لانهم اتفقوا على ان جميع الاسماء يسند اليها والاسناد بعدم الاسناد اليه اسناد اليه بناء على ان المراد بالاسناد اليه النسبة اليه والنسبة اعم من ان تكون ايجابية او سلبية كما مر وههنا سلبية فاحكم عليه بانه ليس لمسند اليه فهو مسند اليه وان لم يكن المسند اليه فى هذه القضية لابد ان يكون فعلا او حرفا اذ الكلمة لا تخ عن ثلثة اسم وفعل وحرف واذا كان فعلا او حرفا فبعض الفعل او الحرف يكون مسندا اليه وهو يناقض قوله ان الحرف والفعل لا يسند اليهما فيكذب ايضا ولو لاهما لا يخ من ان مراده بقوله الفعل والحرف لا يسند اليهما انه لا يسند الى لفظهما او الى معناهما او الى المجموع فالاول باطل بصحة قولنا ضرب فعل ماض وفى حرف جر فقد اسندنا الى لفظهما مع بقاء الفعلية والحرفية والالم يصح الكلام والثانى باطل ايضا لصحة قولنا معنى ضرب غير معنى فى فقد اسندنا الى معناهما والثالث يسند الاسم اليهما فان الاسم لا يسند الى المجموع من لفظ ومعنى بل يسند اما الى لفظه فقط كما تقول زيد علم شخص ليس لفظ زيد علما الشخص واما الى معناه فحسب كما يقال زيد قائم اى مسما زيد ومدلول زيد الذى هو شخصه وذاته قائم ( قلنا ) مراده بقوله الفعل والحرف لا يسند اليهما انه لا يسند الى مسماهما ومعناهما او ذكر لفظهما فان لفظ ضرب مثلا دل على مسند ولا يسند الى ذلك المعنى بمجرد ذكر ضرب فان لفظ فى ايضا دال مع متعلقها على معنى ولا يسند الى ذلك المعنى بمجرد ذكر متعلقها فالذى يصح الاسناد الى معناه ومسماه بمجرد ذكره فى هذه القضية اسم فالموضوع والمسند اليه فى القضية المذكورة اسمان مدلولهما فعل وحرف اى مدلول احدهما فعل والاخر نفس

( الحرف )

الحرف فقد حكم فى هذين الاسمين الخاصين انه لا يسند الى مسماهما ومدلولهما بمجرد ذكر ذلك المدلول من ضرب وفى لانه لا يسند الى اسم الفعل او اسم الحرف والمسند اليه فى هذه القصة اسم الفعل او اسم الحرف فاندفع الشك قوله والاضافة اى ومن خواص الاسم الاضافة قائمة بالمضاف والمضاف اليه ومراد المص بالاضافة المضاف والمضاف اليه جميعا اى ومن خواص الاسم كونه مضافا ومضافا اليه ( فان قيل ) كون المضاف اليه مختصا بالاسم منقوض بقوله تعالى يوم ينفع الصادقين فان اليوم مضاف الى ينفع و ينفع فعل مضارع وقع مضافا اليه ( قلنا ) ينفع فى تأويل النفع والنفع مصدر فكان اليوم مضافا الى المصدر لا الى الفعل فلا يرد قال الامام السيد ركن الدين فى الشرح الكبير للكافية ان مراد المص بالاضافة حيث قال ومن خواصه الاضافة مضافا دون المضاف اليه لان الفعل قد يقع مضافا اليه كقوله تعالى يوم ينفع فان اليوم مضاف الى ينفع وهو فعل مضارع وقع المضاف اليه وكذا قال الجندى صاحب الاقليد وكذا ذكره المص فى شرح المفصل فى احد القولين فعلى هذا لا يرد السؤال لكن مختار المص ان المراد بالاضافة المضاف والمضاف اليه جميعا كما نص عليه فى شرح الكافية وشرح المفصل وصرح به ❊ قال ( وهو معرب ) ومعنى المعرب المركب الذى لم يشبه مبنى الاصل ( فان قيل ) لم قدم المص المعرب على المبنى ولم يفعل الامر بالعكس ( قلنا ) انما قدم المعرب على المبنى لان المعرب اصل بالنسبة الى المبنى اذ الكلام المعرب على معناه ادل ودلالته على فحواه اظهر والكلام المعرب محبوب ومستحسن عند العرب فذكر المحبوب والمستحسن اولى بالتقديم واحرى بالتصدير ( فان قيل ) لا يخلو من ان يكون مراد المص فى تعريف المعرب الجملة بكليتها اى كل جزئى المركب مع التركيب او جزء المركب الذى ركب مع غيره فان اراد بالمركب الجملة التى ذكرناها فالجملة

من حيث هى جملة مبنية لاتقع فاعلا ولا مفعولا ولا مضافا اليها وهى محكية على حالها وان اراد بالمركب جزء المركب الذى ركب مع الغير فاطلاق المركب على الجزء المركب اطلاق الكل على الجزء وهو مجاز واستعمال المجاز فى التعريف مجتنب فكيف يصح منه استعمال لفظ المجاز فى تعريف المعرب (قلنا) نختار ان يكون مراده بالمركب الجملة اعنى كلى جزئى المركب مع التركيب قوله كلى جزئى المركب مع التركيب من حيث هى جملة مبنية قلنا لانسلم ان كل جزئى المركب مع التركيب مبنى بل معرب بدليل زيد قائم فان زيد قائم مبتدأ وخبر والمبتدأ مع خبره مركب وجملة مع ان كلى الجزئى فيهما معرب فالجملة لها اعتبار ان اعتبار الهيئة الاجتماعية من حيث هى هيئة اجتماعية اى الجملة من حيث هى هى مع قطع النظر عن جزئيها واعتبار كل واحد من جزئيها حالة التركيب فالجملة باعتبار الثانى معربة كما مثلنا بزيد قائم فان زيد قائم مركب وجزءه معرب حالة التركيب وزيد قائم جملة مع انها ليست بمبنية لم قلتم بان الجملة مبنية مطلقا ونختار ان مراده بالمركب جزء المركب الذى ركب مع الغير قوله اطلاق المركب على جزء المركب اطلاق الجزء وهو مجاز واستعمال لفظ المجاز مجتنب عنه فى التعريف فكيف يصح منه استعمال لفظ المجاز فى التعريف قلنا لانسلم ان استعمال لفظ المجاز فى التعريف مجتنب عنه بل مجتنب عنه عند عراء لفظ المجاز عن القرينتين الصارفة عن المفهوم الحقيقى الى مفهوم المجازى اما اذا كان لفظ المجاز مع القرينة فلا يكون استعماله مجتنبا عنه والقرينة ههنا محققة وهى ان المركب قد يطلق تارة ويراد به الجملة بكمالها اعنى الهيئة الاجتماعية على سبيل الحقيقة ويطلق اخرى ويراد به جزء المركب الذى ركب مع الغير على سبيل المجاز والجملة بكمالها التى هى هيئة اجتماعية ليست باسم صريح بل فى تأويل الاسم وكلام المص ههنا فى الاسم الصريح لانه قسم الاسم الصريح الى المعرب والمبنى

ثم شرع فى تعريف المعرب فالمعرب قسم من اقسام الاسم الصريح والجملة ليست بكمالها باسم صريح بل جزءا الجملة اسم صريح لان المركب اسم المفعول وصفة موصوفها محذوف تقديره المعرب الاسم المركب فسياق الكلام قرينة صارفة للمركب عن الجملة بكمالها التى هى مفهوم حقيقة المركب الى جزء الجملة اى جزء المركب الذى هو مفهوم مجازى للمركب واسم صريح ومعرب وللقائل ان يقول ربما يذهل السامع عن القرينة الصارفة عن احد المحتملين الى الآخر فيفوت الغرض عن التعريف بالنسبة اليه فلا تستعمل الالفاظ المجازية فى التعريف لئلا يفوت الغرض (فان قيل) تعريف المعرب بما ذكره ليس بمانع لدخول المنادى المفرد المعرفة مثل يا زيد فيه لانه يصدق عليه انه مركب لم يشبه مبنى الاصل لانه يشبه ضمير المخاطب الذى فى ادعوك من حيث ان كل واحد من المنادى و ضمير المخاطب مفرد ومعرفة وضمير المخاطب ليس لمبنى الاصل لان مبنى الاصل هو الماضى والامر والحرف مع ان المنادى المفرد المعرفة مبنى على الضم فاذا دخل المنادى المعرفة فى تعريف المعرب كان تعريفه غير مانع لدخول ماليس من اقسام المعرب فيه (قلنا) لانسلم ان لفظ المنادى المفرد المعرفة ليس بمشابه بمبنى الاصل بل هو مشابه له وذلك ان المنادى المفرد المعرفة مشابه لكاف ادعوك وكاف ادعوك مشابه لكاف ذاك واياك وكاف ذاك واياك حرف وهو مبنى الاصل والمشابه للمشابه للشئ مشابه لذلك الشئ فكان المنادى المفرد والمعرفة مشابها للحرف فيكون مشابها لمبنى الاصل فخرج المنادى المفرد المعرفة عن تعريف المعرب فيكون تعريفه مانعا (فان قيل) تعريف المعرب غير جامع لخروج غير المنصرف عن تعريفه لان غير المنصرف مشابه لمبنى الاصل الذى هو الفعل الماضى من حيث انه تحقق الفرعيتان فى كل واحد من الفعل الماضى وغير المنصرف اما تحققهما فى الفعل

فلان الفعل فرع الاسم من وجهين الاول انه مشتق من الاسم على مذهب البصريين والثانى انه محتاج الى الاسم فى افادة الكلام و المشتق منه و المحتاج اليه اصل بالنسبة الى المشتق و المحتاج واما تحققهما فى غير المنصرف فلان احمد مثلا غير منصرف للعلمية ووزن الفعل والعلمية فرع للتنكير لان الاصل فى الاسماء التنكير اذ وضع الاسماء على التنكير والتعريف طار على الاسماء بعد وضعها على التنكير اما سبب العلمية او اللام او الاضافة وما هو طار لايكون فى اصل الوضع فرع لما هو ثابت فى اصل الوضع ووزن الفعل فرع لوزن الاسم كما ان الفعل فرع للاسم فوزنه فرع لوزنه ايضا مع ان غير المنصرف معرب واذا خرج غير المنصرف عن تعريف المعرب كان تعريفه غير جامع لخروج بعض ماهو معرب عن تعريفه (قلنا) لانسلم ان غير المنصرف مشابه للفعل الماضى ليكون مشابها للمبنى الاصل كما ذكرتم بل مشابه لمطلق الفعل و بعض الافعال معرب مثل الفعل المضارع من وجه اخر الذى هو سبب لكون الفعل المضارع معربا لما قلتم بانه ليس كذلك (فان قيل سلمنا ان غير المنصرف مشابه لمطلق الفعل وان بعض الافعال المضارع ولا يلزم من كونه مشابها لمطلق الفعل كونه مشابها للفعل المضارع مع ان المشابهة ثابتة بين الفعل المضارع مثل الفعل المضارع معرب لكن بعض الافعال مثل الفعل الماضى والفعل الامر مبنى فلم لايجوز ان يكون غير المنصرف مشابها لهما فيكون غير المنصرف مبنيا المشابهة مبنى الاصل اعنى الماضى والامر واية نكتة دعت الى ترجيح المضارع فى مشابهة غير المنصرف اياه على الفعل الماضى ايا مما على جانب الفعل المضارع مع ان الكثرة سبب للرجحان فترجيح الاثنين على الواحد اولى من العكس (قلنا) النكتة التى هى ترجيح جانب الفعل المضارع على الماضى والفعل الامر فى مشابهة غير المنصرف اياه حتى يكون غير

( المنصرف )

المنصرف معربا دون مشابهته اياهما حتى يكون مبنيا هو ان غير المنصرف اسم والاصل فى الاسم ان يكون معربا والفعل المضارع معربا والفعل الماضى والفعل الامر مبنيا فاذا كان غير المنصرف مشابها للفعل المضارع يكون معربا وجاريا على الاصل اذ الاصل فى الاسماء الاعراب واذا كان مشابها للفعل الماضى والفعل الامر لايكون مبنيا ومعدولا عن الاصل فبقاء الشئ على اصله وجزئه عليه اولى من صرفه وعدوله عنه وما قلتم من ان الكثرة سبب للرجحان فترجيح الاثنين على الواحد اولى من ترجيح الواحد على الاثنين ممنوع كقولهم رب واحد يعادل مائة وكقولهم الف لواحد واذا كان الواحد معادلا لمائة والف يكون راجحا على الاثنين فصاعدا الى المائة والالف فلا تكون الكثرة موجبة للرجحان على الاطلاق *قال (الاعراب ما اختلف آخره فيه) الخ فان قيل لم وضع الاعراب فى آخر الكلمة ولم يوضع فى اولها او فى وسطها (قلنا) لوجهين الاول ان آخر الكلمة محل العوارض والتغيرات والتبديلات من الحذف والقلب والادغام وغيرها والاعراب عارض من عوارض الكلمة بسبب دخول العوامل عليها فيناسب ان يوضع فى آخر الكلمة ليكون وضع الشئ فى موضعه والوجه الثانى ان الاعراب دليل معان زائدة على مفعولية مدلول جواهر الكلمة وصيغتها وتلك المعانى هى الفاعلية والمفعولية والاضافة فلا يجوز ان يؤتى الابعد تحقق مفعولية مدلول جوهر الكلمة ومدلول صيغتها لانها لاتحقق مفعولية مدلول جوهر الكلمة وصيغتها الابعد تمام صيغة الكلمة فلو وضع الاعراب فى اول الكلمة اوفى وسطها لكان الاعراب دالا على شئ فيلزم ثبوت ما يتوقف عليه ذلك الشئ وقيل تحققه وهو محال ولان كثيرا من الاسماء مما لا وسط لها كيد ودم وغد (فان قيل) لم قدم المص تعريف المعرب على تعريف الاعراب مع ان المعرب اسم المفعول من اعرب يعرب اعرابا

وان الاعراب مصدر له ومستحق منه المعرب مشتق من الفعل والفعل
مشتق من المصدر على مذهب البصريين فيكون الاعراب مشتقا
منه والمعرب مشتق لان المشتق من المشتق من الشئ مشتق من ذلك
الشئ فيكون الاعراب الذى هو المشتق منه اصلا بالنسبة الى المعرب المشتق
و وجوب تقديم الاصل على الفرع مما لا يخفى على الغبى المتبلد فضلا
عن الذهن المتلحد (قلنا) انما قدم تعريف المعرب على تعريف الاعراب
لان المعرب محل والاعراب حال فقد ذكر تعريف المعرب على تعريفه
وضعا لتقدم المحل على الحال طبعا ليكون ما فى الوضع مطابقا لما
فى الطبع * قال (العامل ما به يتقوم المعنى المقتضى للاعراب) (فان قيل)
قد ذكر المص من قبل ان الاسناد اليه والمحكوم عليه من خواص الاسم
حيث قال ومن خواصه الاسناد اليه وقال منها العامل ما به يتقوم
المعنى المقتضى وحكم على العامل ما به يتقوم به معنى المقتضى واسند
اليه والعامل فعل نحو جاءنى زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد فى كلاميه
مناقضة اجيب عنه بان المص قد حكم ههنا على لفظ العامل ما فيها
يتقوم به المعنى المقتضى واسند اليه ولفظ العامل اسم وان كان عبارة
عن الفعل نحو جاءنى ورأيت ومررت فالمحكوم عليه والمسند اليه ههنا
اسم فلا مناقضة ولان بعض العوامل اسم كاسم الفاعل واسم
المفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل وما قلتم من ان العامل فعل ليس
بصواب على الاطلاق ولقائل ان يقول ان عمل الاسماء المتصلة
بالافعال كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة بالافعال وافعل
التفضيل راجع الى عمل الفعل لانها لا تعمل الا بمشابهة الفعل ولان كل
واحد منها لا ينفك عن معنى الفعل والاصل فى العمل الافعال وعمل
الاسماء وبعض الحروف فى معمولاتها انما يكون على سبيل التطفل
والمشابهة للافعال لا على طريق الاستبداد لم اخر المص العامل
عن تعريف المعرب والاعراب والقياس يقتضى تقديم تعريفه على

تعريفها لان المعرب معمول ولابد في تقديم العامل على المعمول وكذا
الاعراب معمول وسبب والعامل عليه وسبب له والعلة والسبب متقدم
على المعلول والسبب طبعا اى فى الوجود والزينة فينبغى ان يقدم
وضعا اى فى الذكر والترتيب ليكون ما فى الوضع مطابقا لما فى الطبع
(قلنا) انما قدم تعريفهما على تعريف العامل بناء على ان العامل
لابد له الامن وجود المعمول حتى يعمل فيه ليتحقق عامليته فلاحظة
هذه الاولية قدم تعريف المعرب على تعريف العامل ولما كان الاعراب
كالعرض والمعرب كالمحل فى الاعراب وان تيسر بعدد دخول العامل على
الاسم المعرب لكنه معرب قائم به وحال فيه كقيام العرض بالجوهر
والحال بالمحل بحيث لا ينفك عنه اردف تعريفه تعريف المعرب وقدم
تعريفهما على تعريف الاعراب وما قلتم من ان العامل علة وسبب
الاعراب و العلة والسبب مقدمان على المعلول والمسبب طبعا
فينبغى ان يقدمه وضعا ليكون ما فى الوضع مطابقا لما فى الطبع ممنوع
اى تقديم العلة والسبب على المعلول والمسبب ممنوع بان يقول لا نسلم
وجوب تقدم العلة والسبب على المعلول والمسبب فى الواجود بل العلة
والسبب لا بد ان يكونا مقارنين للمعلول والمسبب فى الوجود
على سبيل المعية والالزم تخلف العلة والسبب عن المعلول والمسبب
وهو باطل و يمكن ان يجاب عنه بان العامل جزء والعلة جزء والسبب
لا السبب التام ولا العلة التامة وهى جملة ما يتوقف عليه وجود الشئ
حتى لا يجوز تقديمه وتقدمه على المعلول والمسبب لئلا يلزم تخلف العلة
عن المعلول والسبب عن المسبب كما ذكرتم وجزء العلة جزء والسبب
جازان يكونا مقدمين على المعلول والمسبب فى الوجود ومتخلفين عنه
كتقدم العلة المادية مثل الخشب على السرير الذى هو معلول له وتخلفه
عنه وكذا الكلام فى العلة الفاعلية والغائية بالنسبة الى السرير الذى
هو معلول لهما وهما متقدمان عليه فى الوجود *قال (المفرد المنصرف

والجمع المكسر المنصرف ) الخ (فان قيل) لايخلو من ان مراد المص بالمفرد مايقابل التثنيه والجمع ومايقابل المضاف وعلى كلا التقديرين ترد مؤاخذة على عبارته اما على التقدير الاول فلان كل واحد من الاسماء الستة يصدق عليه بانه مفرد مثل ابوك واخوك وفوك الخ مع ان اعرابه ليس كذلك واما على التقدير الثانى فلان مثل غلام زيد مضاف مع ان اعرابه كذلك (قلنا) مراده بالمفرد مايقابل التثنية والجمع لاما يقابل المضاف فتشمل عبارته مثل غلام زيد (فان قيل) فعلى هذا تشمل عبارته الاسماء الستة مع ان اعرابها ليس كذلك (قلنا) انما اخرجت الاسماء الستة عنه لمجئ احكامها بعد وذكر احكامها بعد يجرى مجرى الاستثناء ولقائل ان يقول فعلى هذا لم يحتج الى ذكر قيد المنصرف وقيد الجمع بالمكسر لمجئ احكام غير المنصرف واحكام التثنية والجمع واحكام الجمع الصحيح بعد فذكر احكام كل واحد منهما بعد يجرى مجرى الاستثناء على ماذكرتم فى الاسماء الستة فيكفى له ان يذكر الموصوف المفرد و يذكر معه لفظ الجمع بان يقول الاسم والجمع اعرابهما كذا وكذا لمجئ ذكر احكام جميع المجرورات بعد (فان قيل) قد اهمل المص ذكر قيد آخر وهو قيد الصحيح لاخراج نحو العصا والقاضى فانه يصدق على كل واحد منهما انه مفرد منصرف مع ان اعرابه ليس كذلك فينبغى ان يذكر قيد الصحيح بان يقول المفرد المنصرف الصحيح والجمع المكسر المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا ( قلنا) انما لم يذكر قيد الصحيح لمجئ ذكر احكام المعتل مثل العصا والقاضى بعد وبالجملة لا يخلو عبارته ههنا عن المؤاخذة والتساهل كما ذكرنا * قال (جمع المؤنث السالم) الخ (فان قيل) اعراب جمع المؤنث السالم فى حالتى الرفع والجر جار على القياس لان رفعه بالضمة و جره بالكسرة فلم لم يجز اعرابه فى حالة النصب ايضا على القياس بان يكون نصبه بالفتحة مع امكان جريه عليه (قلنا)

انما لم يجز نصبه على القياس لان جمع المؤنث فرع لجمع المذكر كما ان المفرد المؤنث فرع للمفرد المذكر فكذلك جمعه فرع لجمعه وقد حمل نصب جمع المذكر على جره فلو لم يحمل نصب جمع المذكر على جره وجعل نصبه بالفتحة لكان للفرع مزية على الاصل (فان قيل) مزية جمع المؤنث على جمع المذكر ثابتة لان اعراب جمع المذكر بالحروف واعراب جمع المؤنث بالحركة والاعراب بالحركة اصل بالنسبة الى الاعراب بالحروف فيكون اعراب جمع المؤنث جاريا على الاصل واعراب جمع المذكر معدولا عنه فالمزية ثابتة له عليه (قلنا) لانسلم ان الاعراب بالحركة اصل مطلقا فى جميع الاسماء بل اصل فى الاسم المفرد واما فى الجمع فلا لان الاصل فى الجمع ان يكون اعرابه بالحروف لان معنى الجمع زائد على معنى المفرد والاعراب بالحروف زائد على الاعراب بالحركة فينبغى ان يكون اعراب الجمع بالحروف ليكون زائدا على اعراب المفرد كما ان معناه زائد على معنى المفرد (فان قيل) لم قدم المص ذكر جمع المؤنث السالم على جمع المذكر السالم وجمع المذكر اصل بالنسبة الى جمع المؤنث كما مر والاصل اولى بالتقديم (قلنا) لان الاعراب فى جمع المؤنث بالحركة واعراب جمع المذكر بالحروف واراد ان يذكر جميع الاسماء التى اعرابها لفظيا فى موضع واحد بعضها اثر بعض وينظمها فى سلك واحد قدم ذكر جمع المؤنث السالم على جمع المذكر السالم (فان قيل) لم قدم ذكر جمع المؤنث على الاسم الذى لاينصرف واعراب كل واحد منهما ببعض الحركات مع ان جميع الاسماء الغير المنصرفة مفردة سوى الجمع والمفرد اصل بالنسبة الى الجمع وسابق عليه فى الوجود فينبغى ان يقدم غير المنصرف على جمع المؤنث السالم ليكون ما فى الوضع والذكر مطابقا لما فى الوجود (قلنا) انما لم يقدم غير المنصرف على جمع المؤنث السالم لوجهين الاول ان الاصل فى اسماء الصرف

وغير المنصرف معدول عن الاصل بخلاف جمع المؤنث السالم
فانه باق على الاصل وجار عليه الثانى ان نصب جمع المؤنث السالم
محمول على الجر والجر اعراب مخصوص بالاسماء فان جر غير المنصرف
محمول على النصب والنصب اعراب مشترك بين الاسماء والافعال
وحمل المشترك على المخصوص اولى من حمل المخصوص على المشترك
فلما كان اعراب الجمع المؤنث جاريا على ما هو الاولى فهو بالتقديم
احرى (فان قيل) لم حمل الجر على النصب والنصب على الجر ولم يحمل
كل واحد منهما على الرفع (قلنا) لوجوه الاول ان كل واحد منهما
اخف من الرفع فحمل كل واحد منهما على الاخر ولم يحمل على الرفع
لئلا يلزم الثقل المهروب عنه و الثانى ان كل واحد من النصب
والجر فى الاصل موضوع لما هو فضله والرفع موضوع لما هو محتاج
اليه وجزء للجملة فحمل احدهما على الآخر لاشتراكهما فى ذلك
اولى من حملهما على الرفع الثالث ان النصب واقع فى جانب العلو
والجر فى جانب السفل و هما متقابلان ومتوازيان والرفع واقع
فى الطرف فحمل احد المتقابلين والمتوازيين على الآخر اولى
من حملهما على ما هو واقع فى الطرف *قال (اخوك وابوك) الخ
(فان قيل) لم ذكر المص شرطا واحدا من شروط الاسماء الستة
وهو قوله مضافة الى غير ياء المتكلم واهمل ما ذكرنا من شروطها
وما الفائدة فى افراد واحد منها بالذكر وترك ذكر ما عداه وهل لتخصيص
واحد منها بالذكر مرجح من المرجحات (قلنا) الجواب عنه
ان الامثلة المذكورة فى الكتاب للاسماء الستة مغنية عن ذكر
جميع الشروط للاسماء الستة بيان ذلك ان الامثلة المذكورة تحققت
فيها الشروط المعتبرة للاسماء الستة لان الامثلة المذكورة يصدق
عليها انها مفردة ومضافة واضافتها الى غير ياء المتكلم ومكبرة
ومن الامور النسبية ولاماتها محذوفة ولم يعوض منها لكن

فى ذكر الشرط الذى افرده بالذكر فائدة وهى انه لولم يذكره وفوض
حكم اعراب الاسماء الستة الى صحة الامثلة المذكورة لدلا لتها
على الشرائط المعتبرة لها لذهب وهم السامع الى انه يشترط فى
كون اعرب الاسماء الستة بجميع الحروف ان تكون الاسماء الستة مضافة
الى المضمر غير ياء المتكلم ابدا كما يرى فى الامثلة المذكورة ولوكانت
الاسماء الستة مضافة الى الاسماء المظهرات لم يكن اعرابها
بجميع الحروف لكنه ليس كذلك بل اعراب الاسماء الستة اذا كانت
مضافة الى الاسماء المظهرات بجميع الحروف كقولك جاءنى
ابو عمرو ورأيت ابا عمرو ومررت بابى عمرو وقس عليه البواقى
فلافرق فى كون اعراب الاسماء الستة بجميع الحروف بين ان تكون
الاسماء الستة مضافة الى الاسماء اوالى الاسماء المضمرات غير ياء المتكلم
فافرد ذلك الشرط بالذكر ليدفع وهم المذكور (فان قيل) قوله
بالواو والالف والياء منقوض بقراءة من قراء تبت يدى ابولهب
وبما كتب اميرالمؤمنين على بن ابو طالب وبما كتبه معاوية هكذا
كتبه معاوية بن ابى سفيان وبقول الامام ابى حنيفة رحمه الله فيما روى
عنه انه سئل عن وجوب القود على من رمى انسانا بحجر فقتله
فقال لا ولورماه با باقبيس ولم يقل بابى قبيس وبقول الشاعر
*ان اباها وابااباها*قدبلغافى المجد غايتاها*وبقول العجاج*خالط
من سلمى خياشيم وفا (قلنا) اللغة الثانية الفاشية فى الاسماء الستة
التى ورد بها التنزيل ماذكرها المص من ان رفع الاسماء الستة بالواو
ونصبها بالالف وجرها بالياء وماجاء على خلاف ماذكره غير فصيح
وماؤل اما ابولهب فى القراءة وعلى بن ابو طالب ومعوية بن ابو
سفيان كل واحد منهم مشتهر بالكنية فى حالة الرفع بحيث لوغيرت
كنية كل واحد منهم عن الرفع الى جر لوقع وهم السامع فى الحيرة
والتردد ولم يعلم مسماه ومدلوله فترك كل واحد منهما على الحالة التى

اشتهر بها ولم يغيرعنها لئلا يلتبس على السامع ولم يقع السامع فى الحيرة والتردد واما فتوى ابى حنيفة رحمه الله فى قوله ولو رماه بابا قبيس وقول الشاعر ان اباها وابا اباها وقول العجاج خالط من سلمى خياشيم وفا فلاجراء الاسماء الستة مجرى العصا فى كون اعراب الاسماء الستة تقديريا كاعراب عصا على لغتهم لانه اخف (فان قيل) كلا اذا كان مضافا الى المضمر فهو بمثابة المثنى واجرى مجرى المثنى واعرب اعرابه واذا كان مضافا الى المظهر فهو بمنزلة عصا واجرى مجرى عصا واعرب اعرابه فلم يفعل بالعكس (قلنا) اجيب عنه بوجوه الاول ان المظهر اصل بالنسبة الى المضمر كما ان المفرد اصل بالنسبة الى التثنية وكلا مفرد لفظا فى قوله تعالى كلتا الجنتين آتت اكلها ولو كان تثنية لقيل اتتا ومثنى معنى لوقوعه تاكيد التثنية نحو جاء نى الزيد ان كلاهما والاعراب بالحركة اصل وان كان تقديريا بالنسبة الى الاعراب بالحروف وكلا دائم الاضافة بالاتصال اى المظهر وتارة يضاف الى المضمر فاذا اضيف الى المظهر روعى فيه جانب اللفظ وجعل اعرابه بالحركة واذا اضيف الى المضمر روعى فيه جانب المعنى وجعل بالحروف لان انضمام الاصل الى الاصل والفرع الى الفرع اولى من العكس اذ فيه رعاية المجانسة وصيانة المناسبة والجنس الى الجنس كما قيل يميل الثانى ان كلا اذا اضيف الى المضمر يكون لمثنى لان الضمير يقتضى شيئا مذكورا قبله ليرجع هو اليه والضمير مثنى فكذا راجع اليه ينبغى ان يكون مثنى فح وقع كلا بين الشيئين بين الضمير المثنى و بين المرجع اليه للضمير فتأكد فيه امر التثنية فاجرى مجرى التثنية بخلاف ما اذا اضيف الى المظهر فانه لا يكون تابعا فيبقى على حالة واحدة كالعصا فاجرى مجرى العصا الثالث ان كلا اذا اضيف الى المضمر يكون المضاف لكلا ضميرا متصلا به لان المجرور من المضمرات لا يجئ الا متصلا فنزل مع ما اتصل به المضمر المضاف اليه منزلة كلمة واحدة و الضمير المضاف لكلا تثنية

واتصال المضمر المضاف اليه بالمضاف آكد من اتصال المظهر المضاف اليه بالمضاف فكان كلا حالة اضافية الى المضمر المثنى مثنى اللفظ ايضا بسبب اضافته الى المضمر المثنى فاجرى مجراه فى الاعراب بخلاف ما اذا اضيف الى المظهر فان امر التثنية فيه ضعيف * قال (غير المنصرف مافيه علتان ) الخ (فان قيل) مجموع العلتين علة تامة لمنع الصرف لان كل واحد منهما علة تامة والا وجب منع الصرف عند وجد ان كل واحد منهما لئلا يلزم تخلف العلة عن المعلول لكن عند تحقق كل واحد منهما لا يجوز منع الصرف الا عند تحقق الجمع والفى التأنيث فان كل واحد منهما لا يجوز منع الصرف تحقق الجمع والفى التأنيث فان كل واحد منهما جزء مستقل فى منع الصرف فلم قال المص غير المنصرف مافيه علتان (قلنا) كل واحد منهما جزء العلة التامة و يجوز اطلاق العلة على جزء العلة على سبيل المجاز (فان قيل) استعمال الالفاظ المجازية فى التعريف غير جائز فلم جوز المص اطلاق العلة وارادة العلة فى تعريف غير المنصرف (قلنا) الجواب عنه قد سبق فى تعريف المعرب و هو انه لا نسلم ان استعمال الالفاظ المجازية فى التعريفات غير جائز مطلقا بل لا يجوز استعمالها فيها عند عدم انتهاء عن القرينة الصارفة اللفظ عن احد المحتملين الى المحتمل الآخر اما عند وجودها فيجوز استعمالها فيها و ههنا وجدت القرينة لان قوله من تسع او واحدة منها تقوم مقامهما بعد قوله مافيه علتان قرينة دالة على ان مراده بالعلة فى قوله مافيه علتان جزء العلة لانه لو كان مراده بالعلة ههنا علة تامة لم يجز عطف قوله او واحدة منها تقوم مقامهما على قوله مافيه علتان لان معنى كلامه ح راجع الى ان غير المنصرف مافيه علتان من تسع كل واحدة منها علة تامة لمنع الصرف او واحدة من تسع تقوم مقام العلتين واذا كانت واحدة منها علة تامة لمنع الصرف كفى

وجدان احداهما فى منع الصرف و وجود الاخرى غير محتاج اليها فقوله مافيه علتان ليس بصواب ولبطل قوله واحدة منها تقوم مقامهما بلفظ ضمير التثنية فى مقامهما فينبغى ان يقول او واحدة منهما تقوم مقامهما اومقام واحدة منها بلفظ ضمير المفرد المؤنث وكذا قوله ومايقوم مقامهما الجمع والفا التأنيث ايضا قرينة دالة على ان مراده بالعلة فى قوله مافيه علتان جزء العلة اذ لو كان مراده بالعلة علة تامة لقال وما يقوم مقامهما اومقام واحدة منهما الجمع والفا التأنيث بلفظ التثنية فسياق الكلام فى الموضعين ذكرناه قرينة دالة على ان مراد المص بالعلة جزء العلة لا العلة التامة يعرف ماذكرناه بالتأمل فى مساق كلامه قال المص فى الامالى (فان قيل) لم بنى الاسم بشبه واحد وامتنع من الصرف بشبهين وكلا الامرين خروج عن اصله (قلنا) ان الشبه الواحد بالحرف يبعده عن الاسمية ويقربه مما بينه مناسبة الا فى الجنس الاعم وهى كونه كلمة وشبه الاسم بالفعل وان كان نوعا آخر الا انه ليس فى البعد عن الاسم كالحرف الاترى انك اذا قسمت الكلمة خرج الحرف اولا ثم يبقى الاسم والفعل مشتركين فيفرق بينهما بوصف اخص من وصفهما بالنسبة الى الحرف فوزان الحرف من الاسم كالجماد بالنسبة الى الآدمى ووزان الفعل من الاسم كالحيوان من الآدمى فشبه الآدمى بالجماد ليس كشبهه بالحيوان له بسؤال والجواب بعينه لفظ المص والجواب الذى ذكره ليس بمستقيم لان سبب بناء الاسم ليس منحصرا فى كونه مشابها للحرف بل سبب بناء الاسم تارة كونه مشابها للحرف وتارة كونه مشابها للماضى اوالامر وتارة لعدم وقوعه فى التركيب وانما يستقيم الجواب المذكور لو كان سبب بناء الاسم منحصرا فى مشابهة الحرف لكنه ليس بمنحصر فيه كما بينا اللهم الا ان يكون مراده بالنسبة الواحد فى السؤال بقوله لم بنى الاسم بشبه واحد اى الشبه الخاص بالحرف

فقط فعلى هذا يعاد السؤال بعينه فى بناء الاسم بسبب مشابهته بالماضى اوالامر اوعدم وقوعه فى التركيب فان كل واحد مستقل فى علة بناء الاسم فح ماذكره المص من الجواب ليس جوابا عن الشكل بل الجواب المذكور مختص بما اذا كان علة بناء الاسم مشابهته الحرف قال الجندى فى الاقليد فى شرح المفصل (فان قيل) ان سلب اعراب الاسم اشد من سلبه الجر والتنوين فما بالهم اخبروا عن سلب اعرابه بشئ واحد وهو مناسبة ما لا يمكن له فاخبروا على بنائه ولم يخبروا هنا عن سلب واحد (قلنا) بين الفعل والاسم تناسب ومقارنة الا يرى ان المضارع صالح للزمانين كما ان نحو رجل صالح لزيد وعمرو بدخول لام الابتداء على المضارع يتعين المضارع للحال كما ان نحو رجل يتعين بلام التعريف لواحد من زيد وعمرو وان لام الابتداء كما يدخل على المضارع يدخل على الاسم نحو ان زيدا ليضرب وان زيدا لضارب وان كلا منهما ومن الماضى ايضا يقع صفة لنكرة نحو مررت برجل ضرب وبرجل ضارب وبرجل يضرب فلما ثبت ان بين الفعل والاسم تناسبا ومقاربة لم يخرج الاسم المنصرف عن حالته المألوفة وهى الانصراف بسبب واحد لعدم ظهوره اذ هو لا يثبت فى الاسم الا المتناسب بينه وبين الفعل والانصراف فى نحو ضارب وقائل ثابت مع تحقق النسبة بينه وبين الفعل على ما قررناه فلو منعنا الصرف بسبب واحد لاظهار الاثر لكنا رفعنا الحكم الثابت بطريق الاصالة بدليل ضعيف واما الحرف فليس بينه وبين الاسم مناسبة اصلا فاذا ظهر من الاسم وبينه سبب اثبت شيأ لم يكن وهو التناسب بينهما فظهر اثره فيكفى بسبب وان لم يكتف فى منع الصرف الا بسببين هذا كله لفظ صاحب الاقليد (فان قيل) تعريف غير المنصرف بما ذكره ليس بمانع لدخول قائمة فيه فى قولك مررت بامرأة قائمة فانه يصدق على لفظ قائمة ان فيه علتين من تسع وهما

التأنيث والصفة مع انه منصرف ولدخول لفظ سلا سلا فيه ايضا فانه يصدق على لفظ سلا سلا ان فيه علة واحدة تقوم مقام العلتين وهو كونه جمعا على وزن صيغة منتهى الجموع بغير ها مع انه منصرف (قلنا) ـ لمنا ان العلتين موجودتان فى قائمة لكن شرط تأثر احدهما منتف وهو ان التأنيث بالتاء شرطه العلمية والعلمية منهما منتفية وانتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط يلزم استيفاء منع الصرف واما سلاسلا وان كان فيه علة تقوم مقام العلتين لكن صرفه للتناسب * قال (وحكمه ان لا كسر ولا تنوين) فان قيل) لم لا يدخل الجر والتنوين على غير المنصرف وغير المنصرف اسم وكل واحد من الجر والتنوين من خواص الاسم فلم سلبت خواص الشيء عنه (قلنا) انما لم يدخل الجر والتنوين فى غير المنصرف وسلبا عنه بناء على ان غير المنصرف مشابه للفعل لتحقق الفرعيتين فيه كتحققهما فى الفعل بيان تحققهما فى الفعل ان الفعل مشتق على مذهب البصريين ومحتاج اليه فى افادة الكلام ولا شك ان المشتق منه والمحتاج اليه اصل بالنسبة الى المشتق والمحتاج واما بيان تحققهما فى غير المنصرف ان احمد مثلا غير منصرف للعلمية ووزن الفعل وكل واحد من العلمية ووزن الفعل فرع شيء آخر اما العلمية فهى فرع للتنكير لان الاصل فى الاسماء التنكير والتعريف طار عليهما اما سبب العلمية او دخول اللام او الاضافة او غيرهما فكل ما لم يكن فى اصل الوضع فطرا فهو فرع لما كان فى اصل الوضع واما وزن الفعل فهو فرع لوزن الاسم لان الفعل فرع للاسم كما بيناه فوزنه ايضا فرع لوزنه وكذا تحققت الفرعيتان فى واحد من اسماء غير المنصرف فاعتبرهما فيه فاذا كان غير المنصرف مشابها للفعل فالمشابهة تقتضى المشاركة فى الحكم فكما لا يدخل الجر والتنوين على الفعل لا يدخل على غير المنصرف (فان قيل) لم لا يدخل الجر والتنوين على الفعل حتى لا يدخل على غير المنصرف لمشابهته اياه (قلنا) لان الفعل ثقيل من جهة المعنى بالنسبة

مطلب لم لا يدخل الجر والتنوين على الفعل

الى الاسم اذ الفعل يدل على المعنيين الحدث والزمان والاسم على معنى واحد وهو الذات او الصفة ولو دخل الجر والتنوين على الفعل لثقل ايضا من جهة اللفظ ولصار ثقيلا من جهة اللفظ والمعنى وقد يشبه الفعل بالظروف والادعية الممتلئة مما لا يسع فيها شيء آخر (فان قيل) خواص الاسم كثيرة مثل الاسناد والاضافة وحروف الجر وغيرها والتنوين ولا يوجد كل واحد منهما في الفعل كما لا يوجد فيه الجر فلم قطع من غير المنصرف الجر والتنوين دون ما عداهما من خواصه (قلنا) الشيء اذا كان مشابها لشيء آخر لم يجب ان يعطى المشبه جميع احكام المشبه به فعلى هذا لا يلزم من مشابهة غير المنصرف الفعل ان لا يدخل جميع خواص الاسم على غير المنصرف كما لا يدخل على الفعل (فان قيل) تخصيص بعض خواص الاسم بالقطع عن غير المنصرف دون بعض يوجب ترجيحا من غير مرجح والترجيح من غير مرجح باطل فما المرجح في تخصيص الجر والتنوين بقطعهما عن غير المنصرف دون ما عداها من سائر خواص الاسم (قلنا) المرجح هنا هو ان كل واحد من الجر وتنوين التمكن اشد اختصاصها بالاسم وابلغ تأثرا فيه من سائر خواصه من الاسناد اليه والاضافة والالف واللام وتنوين غير التمكن وحروف الجر فان سائر خواص الاسم غير الجر وتنوين التمكن يوجد واحد منها في الفعل كما ذكرناه في بحث خواص الاسم والجر والتنوين للتمكن لا يوجد ان في الفعل اصلا واختصاصهما بالاسم ابلغ واشد من اختصاص ما عداهما به من سائر خواصه فاذا دخلا في غير المنصرف لضعف مشابهة غير المنصرف بالفعل فرجع الى اصله والاصل في الاسماء الصرف فيصير منصرفا بخلاف دخول ما عداهما من سائر خواص الاسم في غير المنصرف فانه لا يرجع الى الصرف عند دخولهما فيه ولان غير المنصرف مشابه للفعل لتحقق الفرعيتين فيه لتحققهما في الفعل كما ذكرناه فسبب مشابهته نشأ فيه الثقل المعنوي فكما ان الفعل اثقل

من الاسم من جهة المعنى لدلالة الفعل على شيئين الحدث والزمان ودلالة الاسم على الذات او الصفات. كما مر آنفا فكذلك غير المنصرف اثقل من المنصرف بسبب مشابهة الفعل والجرمع تنوين التمكن اثقل من سائر خواص الاسم فلو دخل الجر والتنوين على غير المنصرف لصار غير المنصرف ثقيلا من جهة اللفظ والمعنى قطعا عنه لئلا يؤدى دخولهما فيه الى اثقل ولان تنوين التمكن يدل على امكنية الاسم وغير المنصرف بسبب مشابهة الفعل عن التمكن فقطع عنه ماهو دال على الامكنية والتمكن فلما كان الجر مستتبعا لتنوين التمكن قطع عن غير المنصرف كقطع التنوين عنه لئلا يستتبعها ولان الجر اثقل الحركات وغير المنصرف بسبب مشابهة الفعل لايتحمل الفعل كما بيناه (فان قيل) لم قال المص وحكمه ان لا كسر ولم يقل وحكمه ان لا جر وقد اختار اصطلاح البصريين ومذهبهم واصطلح البصريون على انهم يستعملون الرفع والنصب والجر فى الحركة الاعرابية وفى المعربات الضم والفتح والكسر فى الحركة البنائية وفى المبنيات وغير المنصرف من قبل المعربات (قلنا) اجيب عنه بوجوه الاول يجوز ان يكون هذا من الناسخ على سبيل السهو والمكتوب فى النسخة الاصلية الجر مكان الكسر فغير الناسخ الثانى ان مذهب بعض النحويين ان غير المنصرف فى موضع الجر مبنى على الفتح ولهذا يحمل جره على الفتح الثالث يجوز انه عدل من اصطلاح البصريين فى هذه الصورة الى اصطلاح الكوفيين * قال (ويجوز صرفه للضرورة او التناسب) (فان قيل) جاز صرف غير المنصرف للضرورة فهل يجوز عدم الصرف للمنصرف للضرورة ام لا (قلنا) فيه ثلث مذاهب الاول انه يجوز لان الضرورات تبيح المحظورات اذ يجوز فى حالة الاضطرار ما لا يجوز فى حالة السعة والاختيار فكما يجوز صرف غير المنصرف للضرورة فكذلك يجوز عدم صرف المنصرف للضرورة

مطلب على ان بعض النحاة فى غير المنصرف ذهب الجانه فى حالة الجر مبنى على الفتح

ايضا الثانى انه لا يجوز لان جوازه يستلزم خرم قاعدة العربية وتخريبها
او قاعدتها ان الاسم لا يكون غير المنصرف الا اذا تحقق سببان
فيه او سبب واحد يقوم مقام السببين وصرف غير المنصرف للضرورة
رجوع الى الاصل لان الاصل فى الاسماء الصرف بخلاف عدم
الصرف فانه عدول عن الاصل فلا يلزم من جواز صرف غير
المنصرف للضرورة جواز عدم الصرف للمنصرف للضرورة كما
ذكرناه الثالث ان فيه تفصيلا وهو انه ان وجد فيه سبب اخر مع
الضرورة يجوز والا فلا لانه لو كان فيه سبب آخر مع الضرورة
فالضرورة بمنزلة سبب آخر كانه تحقق السببان فيه فيمنع من الصرف
ولانه منقول عن المعتبرين ومسموع عنهم انهم يمنعون المنصرف عن
الصرف فى الضرورات الشعرية اذا وجد فيه مع الضرورة سبب آخر
كقول عباس بن مرداس *

*فما كان حصن ولا حابس * يفوقان مرداس فى مجمع*

فمنع الشاعر مرداس من الصرف وليس فيه سوى العلمية والرواية
عند البصريين ممنوعة لان الرواية عندهم يفوقان كما سيجئ فعلى هذا
لا يجوز التمسك به وعلى تقدير صحة الرواية يمكن اصله مرديس فابدلت
كسرة ما قبل الياء فتحة وقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
ثم حذفت الالف اكتفاء بالفتحة فصار مرداس والمرداس اسم رجل
وهو فى اصل الوضع اسم الحجر يرمى به فى البئر ليعرف افيها ماء ام لا
وحصن اسم رجل وحابس اسم رجل ايضا وقصة هذا البيت وهو ان
النبى صلى الله عليه وسلم اعطى الاقرع بن حابس وعيينة بن حصن مائة
من ابل الغنيمة ولم يعط عباس بن مرداس فانشأ هذا البيت فلما انشأ
اعطاه واخاه عبيد بن مرداس مائة اخرى من الابل ايضا هكذا ذكره
صاحب الكشاف فى تفسير سورة بنى اسرائيل * قال (العدل خروجه عن
صيغته الاصلية) الخ (فان قيل) لا يخ من ان مراد المص بالعدل فى قوله

العدل خروجه عن صيغته الاصلية لفظ العدل الذي هو مصدر او ما هو
بمعناه اعني المعدول لان العدل قد يطلق و يراد به المعدول كما يطلق
النسج و يراد به المنسوج وايا ما كان لا يستقيم كلامه على كلا التقديرين
اما على تقدير الاول فلان الضمير الذي في قوله خروجه والضمير الذي
في صيغته كل واحد منهما لا يجوز ان يكون راجعا الى لفظ العدل
لان لفظ العدل مصدر والمصدر لا يخرج عن صيغة الى صيغة اخرى
لامتناع خروج الشيء عن نفسه واما على تقدير الثاني فلا يستقيم
ايضا لان كل واحد من الضميرين المذكورين لا يجوز ان يكون عائدا
الى المعدول لانه لم يتقدم ذكره ولان اطلاق العدل وارادة المعدول
مجاز ولان المعدول ليس خروجا بل هو خارج او مخرج واطلاق الخروج
في قوله العدل خروج وارادة الخارج مجاز واستعمال المجاز في التعريف
غير جائز ولان معرفة المعدول موقوفة على معرفة العدل بناء على ان
المعدول مشتق من الفعل المشتق من المصدر الذي هو العدل والمشتق
من المشتق من الشيء مشتق من ذلك الشيء ومعرفة المشتق موقوفة
على معرفة المشتق منه والموقوف على الموقوف على الشيء موقوف
على ذلك الشيء فلو عرف العدل بالمعدول المشتق من المشتق
من العدل للزم الدور لان معرفة العدل ح موقوفة على معرفة المعدول
ومعرفة المعدول موقوفة على معرفة المشتق منه للمعدول الذي
هو مشتق من المصدر الذي هو العدل ومعرفة الفعل موقوفة على
معرفة المصدر المشتق هو منه فيلزم توقف الشيء على المصدر الذي
هو العدل في نفسه بمراتب على انا سامحنا في عبارته في جميع ما ذكرناه
لم يكن تعريف العدل بما ذكره مانعا لدخول جميع المشتقات في تعريفه
اذ تعريفه صادق على جميع المشتقات مع انها غير معدولات في
اصطلاحهم ولان المص قد اخذ لفظا وفي تعريف العدل وتعريف
الشيء لاجل ماهية المعرف واو التشكيك وللتشكيك ينافي التحديد (قلنا)

الجواب عن عدم رجوع الضميرين كما ذكرتم ان كل واحد من الضميرين المذكورين راجع الى مقدر تقديره العدل خروج الاسم او خروج اللفظ عن صيغته الاصلية بمصدر ذلك الاسم او اللفظ الى صيغة اخرى ولا يرجع الى العدل او الى المعدول حتى يلزم ما ذكرتم او نقول مراد المص بالعدل المعدول قوله ولا يجوز رجوع الضمير الذى فى خروجه والضمير الذى فى صيغته الى المعدول لانه لم يتقدم ذكره قلنا لانم انه لم يتقدم ذكره ان اردتم بالتقدم التقدم لفظا فسلم لكن لا يفيد ها او تقدم ذكر مرجع الضمير اليه قد يكون لفظا وقد يكون معنى وقد يكون حكما وههنا ان لم يتقدم لفظا لكن يتقدم معنى او حكما كقوله تعالى (اعدلوا هو اقرب للتقوى) فهو راجع الى العدل المدلول عليه باعدلوا فعلى هذا يجوز ان يكون واحد من الضميرين ههنا راجعا الى المعدول المستدل عليه بالعدل واما الجواب عن عدم جواز استعمال المجاز فى التعريف فقدم غير مرة وهو ان عدم جواز استعمال لفظ المجاز فى التعريف مشروط بعراء لفظ المجاز عن القرينة الصارفة للفظ عن احد المحتملين الى الآخر والقرينة ههنا متحققة وهى سياق الكلام فتأمل فيه لتعسر عليها واما الجواب عن لزوم الدور وهو انه عرف العدل الاصطلاحى بالمعدول اللغوى فلا يلزم الدور واما الجواب عما قلتم ان تعريف العدل بما ذكره ليس بمانع لدخول جميع المشتقات فى تعريفه وهو ان يقول ان جميع المشتقات خارجة عن تعريف العدل بقوله تحقيقا او تقديرا لان المشتق لا يكون تحقيقيا ولا تقديريا كما فسر المص العدل التحقيقى والتقديرى فى شرح الكافية وانما قلنا ان جميع المشتقات خارجة عن تعريف العدل بقوله تحقيقا او تقديرا كل واحد منهما منصوب بانه حال عن معمول المصدر الذى هو خروج او تميز عن النسبة الواقعة بين المصدر و بين معموله فيكون كل واحد منهما من تتمة تعريف العدل فيكون كل واحد منهما مميز المعرف عما يشاركه

من المشتقات وغيرها ولان العدل يعتبر لفظ المعدول عنه دون معناه لانهم قصدوا بلفظ العدل ماقصدوه بلفظ المعدول عنه بخلاف الاشتقاق فانه يعتبر لفظ المشتق منه ومعناه معا لانهم قصدوا بلفظ المشتق غير ماقصدوه بلفظ المشتق منه كما سيجيء بعد واما الجواب عن عدم جواز استعمال لفظة او فى التعريف هو ان لفظة او فى قوله العدل خروجه عن صيغته الاصلية تحقيقا او تقديرا تنويع العدل المعرف وتقسيمه كاو المأخوذة فى تعريف المبتدأ او الحال والتميز والمبنى وغيرها اى بالعدل ما كان على احد هذين النوعين اعنى التنويع والترديد فى المحدود لافى الحد ولا يكون للتشكيك المنافى للتحديد كما ذكرتم (فان قيل) ما الفرق بين العدل والاشتقاق (قلنا) الفرق هو ان العدل يعتبر لفظ المعدول عنه دون معناه لانهم قصدوا بلفظ المعدول ماقصدوه بلفظ المعدول عنه فقط والاشتقاق يعتبر لفظ المشتق منه ومعناه معا لانهم قصدوا بلفظ المشتق غير ماقصدوه بلفظ المشتق منه مثلا اذا قيل جاء القوم الثلث فثلث معدول عن ثلثة ثلثة فى قولهم جاء القوم ثلثة لانهم اذا ارادوا حصر الشيء على صفة كرروا اللفظ الدال على تلك الصفة فى قولهم جاء القوم حصروا مجيء القوم على الصفة الثلثة ولم يكرر اللفظ فقول انه معدول عن المكرر اعنى عن ثلثة ثلثة لئلا يلزم مخالفتهم ومعنى ثلث هو معنى ثلثة ثلثة ليس الا والتفريق بين ثلث وبين ثلثة ثلثة بحسب اللفظ دون المعنى بخلاف الاشتقاق فانه اذا قيل نصر مشتق من النصر وبين المشتق والمشتق منه تغير لفظى ومعنوى اما التغير اللفظى بينهما فمن جهة الحركات والسكنات وهو محسوس يدرك بالضرورة واما المعنوى بينهما فهو ان نصر الذى هو المشتق منه يدل على الحدث دون الزمان او يدل على الحدث والزمان غير المعين ونصر الذى هو المشتق يدل على الحدث والزمان المعين فالحدث مع الزمان غير الحدث دون الزمان او مع الزمان غير المعين

مطلب الفرق بين العدل والاشتقاق

ثابت بينهما بكل حال قال بعض النحويين العدل هو ان يتلفظ بكلمة و يراد غيرها وليس له معنى ذلك الغير وقال الآخرون العدل هو اشتقاق كلمة من كلمة اخرى نحو اشتقاق عمر من عامر وثلث من ثلثة ثلثة ورباع من اربعة اربعة والفرق بين العدل والاشتقاق الذى ليس بعدل هو ان الاشتقاق يكون بمعنى اخراجه عن الاول كالضارب من الضرب فهذا ليس بعدل ولا من الاسباب المانعة من الصرف لانه اسبق من الاصل لمعنى الفاعل وهو غير معنى فى الاصل الذى هو الضرب والعدل هو ان يريد لفظا ثم يعدل عنه الى لفظ آخر ويكون المسموع لفظا والمراد غيره ❊ قال (كثلاث ومثلث) الخ (فان قيل) ان ثلث ومثلث وغيرهما هما من الاعداد المعدولة ينبغى ان يكون كل واحد منهما منصرفا لان الصفة فيها عارضة لكون المعدول فى حكم المعدول عنه فيها عدد بحسب الوضع فالمعدول لابد ان يكون عددا فيها بحسب الوضع فعلى هذه الوصفية عارضة غير معتبرة فى منع الصرف (قلنا) سلمنا ان المعدول فى حكم المعدول عنه لكن لا نم ان فى حكمه فى جميع ما يجب له و يمتنع عنه الا يرى ان اخر معدول عن الآخر عند المص وكثير من النحويين والآخر معرفة لانه معرف بلام التعريف واخر نكرة لوقوعه صفة للنكرة كقوله تعالى ❊ فعدة من ايام اخر ❊ فاخر صفة لايام وهو نكرة فاخر نكرة ايضا لوجوب المطابقة بين الصفة والموصوف فى التعريف والتنكير فلم لا يجوز ان يكون ثلث ومثلث واخواتهما كل واحد منهما معدولا عن العدد والمعدول عنه فيهما عدد والمعدول صفة مع ان الاسماء المعدولة عن العدد لا تنفك عن استعمالها فى الصفات فكانه صارت الوصفية اصلية فيها ❊ قال (وعمر) فان قيل) تقدير العدل فى عمر يستلزم الدور والدور باطل وما يستلزم الباطل فهو باطل فعلى هذا عمر منصرف لانه لا يوجد فيه سوى العلمية والعلمية وحدها لا تمنع الصرف بيان اثبات الدور فيه ان منع الصرف

في عمر موقوف على كون عمر غير منصرف اذ لو لم يكن عمر غير منصرف لم يحتج الى تقدير العدل فيه بناء على ان العدل التقديري هو ما يسمع منهم انهم منعوا الاسم من الصرف فاذا نظرنا فيه لم نجد فيه سوى العلمية علة واحدة مما لا يستلزم في منع الصرف فيلزم علينا ان تقدير العدل فيه لئلا يلزم خرم القاعدة العربية وخلاف السماع كما سمع عنهم انهم قالوا سمعت عن عمر بنصب الراء فمنعوا عمر عن الصرف ولم يوجد فيه الا العلمية والعلمية لا تستقل في منع الصرف فيحتاج الى تقدير العدل لئلا يلزم احد المحذورين هما خرم القاعدة وخلاف المسموع فعلى هذا كون عمر غير منصرف موقوف على تقدير العدل فيه توقف المعلول والمسبب على العلة والسبب وتقدير العدل فيه موقوف على كون عمر غير منصرف فمنع صرف عمر موقوف على منع صرفه لان الموقوف على الموقوف على الشيء موقوف على ذلك الشيء (قلنا) لا نسلم ان تقدير العدل في عمر يستلزم الدور لان اتحاد جهتي التوقف شرط في لزوم الدور وجهة التوقف ههنا متعددة بيان تعددها الى تقدير العدل في عمر موقوف على تقدير العدل فيه بحسب الخارج فلا دور *قال (المعرفة شرطها ان تكون علمية) (فان قيل) لا نم ان شروط المعرفة في منع الصرف ان يكون تعريفها مستفادا من العلمية لانه لو كان كذلك لينبغي ان لا يعتبر المعرفة التي تعريفها مستفاد من غير العلمية في منع الصرف لان انتفاء الشرط يستدعي انتفاء المشروط لكنه ليس كذلك فان اجمع في قولهم مررت بالقوم اجمع غير منصرف لوزن الفعل والمعرفة وتعريفه مستفاد من التأكيد لا من العلمية فلا يصح ما قال المعرفة شرطها ان تكون علمية (قلنا) تعريف التواكيد وغيرها من التوابع غير معتبر في منع الصرف عنده فلا يختل شرطه ولا يرد النقض عليه وعلى تقدير اعتباره عنده لا نسلم ان تعريف التواكيد خارج عن التعريف العلمي حتى ينتقض شرطه به بل هو راجع الى

التعريف العلمي لان الفاظ التواكيد اعلام لها كما ذهب اليه ابو علي الفارسي * قال (التركيب شرطه العلمية) الخ (فان قيل) فعلى ماذكره من الشرائط للتركيب ينبغي ان يكون سيبويه ونفطويه وعمرويه كل واحد منها غير منصرف لتحقق الشرائط المعتبرة في كل واحد منها لانه يصدق على كل واحد منهما انه مركب من اسم وصوت وعلم وان لا يكون باضافة ولا باسناد لكنه ليس كذلك (قلنا) الجواب ان كل واحد من سيبويه ونفطويه وعمرويه وامثالها مما هو مركب من الاسم والصوت مبني وكلامه في المعربات وكون الاسم غير منصرف فرع كونه معربا فاذا امتنع الاعراب من اصله امتنع منع الصرف * قال (وجميع الباب باللام او الاضافة ينجر بالكسر) (فان قيل) جميع باب ما لا ينصرف اذا اضيف او دخله اللام هل يصير منصرفا ام لا (قلنا) فيه ثلاثة مذاهب مذهب البعض انه يصير منصرفا لان اللام والاضافة كل منهما من خواص الاسم فاذا وجدت واحدة منهما في غير المنصرف فقد ضعفت مشابهته بالفعل ورجع الى اصله الذي هو الصرف فيصير منصرفا قال بعضهم انه غير منصرف عملا بالعلتين وقال الآخرون ينظرونه ان زال احد السببين من الاسباب المانعة من الصرف بدخول اللام او الاضافة فيه يصير منصرفا كاحمد عملا بالاصل السالم عن المعارض وان لم يزل واحد منهما يكون غير منصرف كمساجد وابراهيم وعمران وطلحة وزينب وغيرها عملا بالمقتضي اعني العلتين او واحدة تقوم مقامهما (فان قيل) فعلى مذهب من قال انه يصير منصرفا بدخول اللام او الاضافة بناء على ان اللام والاضافة من خواص الاسم فهل يصير منصرفا بدخول سائر الخواص من الاسناد اليه وحروف الجر وغيرهما كذلك ام لا (قلنا) لا لان تأثير اللام والاضافة في الاسم الغير المنصرف اقوى من تأثير الاسناد وحروف الجر وغيرهما فيه لان اللام والاضافة تجعلان النكرة معرفة بخلاف الاسناد اليه

وحرف الجر (فان قيل) قوله وجميع الباب باللام اوالاضافة ينجر بالكسر مناقض لقوله من قبل وحكمه ان لا كسر ولا تنوين (قلنا) التوفيق بين القولين على مذهب من قال ان غير المنصرف لا يصير منصرفا بسبب دخول اللام اوالاضافة فيه هو ان مراده فى قوله وحكمه ان لا كسر ولا تنوين ان لا يدخل الكسر وحده ولان الكسر ليس ممنوعا عن دخوله فى غير المنصرف بل الممنوع عن الدخول فيه تنوين التمكن وانما منع الكسر عن الدخول فيه بناء على ان الكسر مستتبع للتنوين فاذا لم يدخل التنوين فيه بسبب اللام اوالاضافة ويجوز ان يدخل فيه الكسر وانما لم يدخل التنوين فيه بسبب اللام اوالاضافة لان بين اللام اوالاضافة وبين التنوين منافاة فاذا دخلت احدهما فيه لم يدخل الاخرى فيه بناء على ان كل واحدة منهما مختصة للاسم فادخلت احدهما فى الاسم وتم الاسم بما استغنى الاسم عن دخول الاخرى فلو دخلت الاخرى فيه لكان دخولها ضايعا لافائدة فيه ولان الجمع بين الاضافة وبين التنوين فى كلمة واحدة جمع بين المتنافيين بيان التنافى بينهما ان الاضافة مشعرة بالاتصال من ان الاسم المضاف متصل ومرتبط بما بعده من المضاف اليه والتنوين مشعرة بانه منفصل ومنقطع عما بعده فلو اجتمعتا فى اسم واحد للزم الجمع بين الاتصال والانفصال اونقول ان مراد المص من قوله وحكمه ان لا كسر ولا تنوين هو ان لا يدخل الكسر والتنوين على غير المنصرف اذا لم يستعمل غير المنصرف باللام اوالاضافة اما اذا استعمل باحدهما فيجوز دخول الكسر عليه دون التنوين ولهذا قال ههنا وجميع الباب باللام اوالاضافة ينجر بالكسر فلا مناقضة بين قوله فى الموضعين على ماقررناه وكذا لا مناقضة بين قوله على مذهب من قال انه غير منصرف اذا دخله عليه اللام اواضيف يصير منصرفا فيجوز دخول الكسر عليه ح * قال (المرفوعات)

مطلب على بحث المرفوعات

(فان قيل) لم قدم ذكر المرفوعات على المنصوبات والمجرورات (قلنا) لان المرفوع اصل بالنسبة الى المنصوب والمجرور بناء على ان الكلام يتم بذكر المرفوع فيه دون ذكر المنصوب والمجرور ولايتم بذكرهما فيه دون ذكره تقول قام زيد وزيد قائم فيتم الكلام ولايحتاج الكلام فى الاتمام الى ان يقال قام زيد قياما حسنا فى الدار قدام الامير يوم الجمعة ولازيد قائم يوم السبت (فان قيل) تعريف المرفوعات فاسد لاشتماله على تذكير الضمير وتأنيث المرجع اليه ولابد ان يكون الضمير على وفق المرجع اليه لان المضمر ما وضع لمتكلم اومخاطب اوغائب تقدم ذكره فبين الضمير وبين المرجع اليه المتقدم الذكر هو هو فالضمير عبارة عنه فهو فى قوله المرفوعات هو مااشتمل راجع الى المرفوعات والمرفوعات مؤنثة وهو مذكر فلم لم يقل المرفوعات هى مااشتمل ليكون الضمير على وفق المرجع اليه (قلنا) تذكير الضمير مع تأنيث المرجع اليه فى مثل هذه الصورة جائزة وذلك لانه توسط بين المذكر والمؤنث ومماتوسط الضمير بين المذكر والمؤنث فيجوز لك تذكير الضمير بالنسبة الى المذكر وتأنيثه الى المؤنث فلفظ هو مردود ومتوسط بين المرفوعات مؤنث لانها جمع وكل جمع مؤنث وبين ما فى مااشتمل ومايذكر فيجوز لك تذكيره بان يقول هو وتأنيثه بان يقول هى باعتبار الحالين ونظيره قولهم الكلام يسمى هو جملة وتسمى هى جملة بالياء والتاء نظرا الى الكلام والجملة فيجوز ان يقول الكلام يسمى هو جملة نظرا الى لفظ الجملة لان لفظ الجملة مؤنث والضابط فيه ان كلا لفظين وضعا لذات احدهما مذكر والآخر مؤنث وتوسطا بينهما ضمير جاز تأنيث الضمير وتذكيره وكذا الكلام فى تعريف المنصوبات والمجرورات فلا اعيد مباحث الضمير فى تعريفهما لما علمتهما ههنا (فان قيل) تعريف المرفوعات بقوله هو مااشتمل على علم الفاعلية تعريف الشئ بنفسه لانه عرف المرفوع بعلم الفاعلية وعلم

الفاعلية الرفع لقوله من قبل فالرفع علم الفاعلية فيكون الرفع معرفا للرفع (قلنا) لانم ان الرفع جزء من المرفوع حتى يكون معرف المرفوع معرفا للرفع بل الرفع عرض من عوارض المرفوع والمرفوع جوهر ومحل له ولئن سلمنا ان الرفع جزء من المرفوع ومعرف له لكن لانم انه معرف لنفسه لجواز ان يكون الرفع معلوما فى علم اللغة ومعرفا لباقى اجزاء المرفوع فلا يكون معرفا لنفسه لجواز ان يكون الرفع معلوما فى علم اللغة ومعرفا لباقى اجزاء المرفوع فلا يكون معرفا لنفسه او يقول ان الرفع معرف للمرفوع لكن لانم انه يلزم منه ان يكون معرفا لنفسه لجواز ان يكون معرفا للمجموع والمجموع من حيث انه مجموع مغاير لكل واحد من اجزائه فلا يكون معرف المجموع من حيث انه مجموع معرفا لاجزائه ولقائل ان المجموع من حيث انه مجموع عبارة عن الاجزاء المجتمعة فاذا كان معرفا لمجموع الاجزاء المجتمعة كان معرفا للجزء الذى هو الرفع فيكون معرفا لنفسه ويمكن ان يجاب عنه بوجهين الاول ان يقول سلمنا ان المجموع من حيث انه مجموع عبارة عن الاجزاء المجتمعة وسلمنا ان الرفع جزء من مجموع الاجزاء المجتمعة لكن لانم انه معرف لنفسه لكونه بعضا من مجموع الاجزاء المجتمعة لجواز ان يكون الرفع الذى هو بعض من مجموع الاجزاء المجتمعة معلوما فى علم اللغة ومعرفا لباقى الاجزاء كما مر انفا فلا يكون معرفا لنفسه والثانى ان مجموع الاجزاء بها وجودان وجود واحد من قبل الاجتماع ووجود حالة الاجتماع وانضمام بعض الاجزاء مع بعض التى هى هيئة اجتماعية فوجودها قبل الاجتماع والانضمام مغاير لوجودها بعد الاجتماع والانضمام اذ الرفع بدون المرفوع مغاير للرفع مع المرفوع فالرفع الذى هو معرف للمرفوع هو رفع مجرد بدون المرفوع والرفع الذى هو رفع مع المرفوع والمغايرة بينهما ثابتة ولقائل ان يقول الرفع لا ينفك عن المرفوع فى الوجود الذهنى والخارجى اذ الرفع كالعرض والمرفوع

كالجوهر والمحل وانفكاك العرض عن الجوهر الحال عن المحل فى الوجود الذهنى والخارجى يمتنع لان العرض هو موجود فى موضوع وموضعه الجوهر والمحل اذا كان الرفع كالعرض فلابد له من موضوع وموضعه الجوهر والمحل و المرفوع فلاينفك الرفع عن المرفوع فكيف يصح ان يقال للرفع وجدان وجدانى اى اقل اجتماعه مع المرفوع ووجود حالة الاجتماع معه * قال (فمنه الفاعل وهو ما اسند اليه الفعل اوشبهه وقدم عليه على جهة قيامه به ) (فان قيل) لم قدم المص تعريف الفاعل على تعريف سائر اقسام المرفوعات (قلنا) انما قدمه بناء على ان الرفع للفاعل بالاصالة و بما عداه من المبتدأ والخبر وخبر ان واسم كان واسم ما ولا وغيرها بالتبعية والتفطل لشبهها بالفاعل ولان عامل الفاعل فعل اوشبهه ولفظى وعامل غير الفاعل معنوى اوحرف والفعل وشبهه هو عامل لفظى وهو اقوى من العامل المعنوى اوالحرف واصل بالنسبة الى الفاعل المعنوى اوالحرف واصل بالنسبة اليهما فكذلك معمولهما واقوى منهما وماهو اصل اواقوى فهو بالتقدم اولى ( فان قيل ) قوله وقدم عليه اى وقدم الفعل وشبهه على الفاعل منقوض لقوله تعالى ونخل طلعها هضيم بجر هضيم فان طلعها فاعل لهضيم ومقدم عليه وهضيم شبه الفعل منقوض ايضا بما انشد سيبويه * صددت فاطولت الصدود وقلما * وصال على طول الصدد * فوصال مرفوع بانه فاعل يدوم ومقدم عليه و بقول امرئ القيس يدوم * فضل لنا يوم يريد بنعمة * فقل فى مقيل نحسه متغيب * اراد متغيب نحسه فمتغيب اسم فاعل ونحسه فاعل له مقدم عليه (قلنا) اجيب عن الاول بانه لانم ان طلعها فاعل هضيم بل فاعل فعل مقدر يستدل عليه بهضيم تقديره ونخل هضيم طلعها هضيم وعن الثانى ان رفع وصال بقل وما زائدة ويدوم صفة لوصال تقديره وقد وصال دائم على طول الصدود وعن الثالث

ان نحسد مرفوع بفعل مقدر دل عليه متغيب تقديره متغيب نحسه متغيب اولقول ماذكر فى البيتين من ضرورات الشعر وكلامه فى السعة والاختيار فلا يرد النقض ( فان قيل ) ينبغى ان يكون الفاعل مقدما على الفعل لان الفعل يصدر عن الفاعل فلا بد من وجود الفاعل اولا حتى يصدر عنه الفعل فكما ان الفاعل فى الوجود والطبع مقدم على الفعل فكذلك جدير بان يكون مقدما على الفعل فى الوضع والترتيب ايضا ليكون ما فى الوضع والترتيب مطابقا لما فى الوجود والطبع (قلنا) اجيب عنه بوجوه الاول انه لانم ان الفاعل هو الذى يصدر عنه الفعل فقط بل الفاعل عند النحويين ماذكره المص وهو ما اسند اليه الفعل او شبهه وقدم عليه على جهة قيامه به سواء صدر عنه الفعل نحو قام زيد اولم يصدر نحو قرب الجدار ومات زيد ولم يضرب عمرو وما قلتم ان الفاعل هو الذى يصدر عنه الفعل عند اهل اللغة والكلام لا عند النحوى والفاعل عند النحوى اعم من ان يصدر الفعل عنه اولم يصدر غاية ما فى الباب ان بعض الفاعل يستحق التقديم وهو ما يصدر عنه الفعل لا جميعه بالدليل الذى ذكرتموه ولقائل ان يقول اذا كان بعض الفاعل مستحقا للتقديم فلا بد من تقديمه والبعض الاخر وان لم يستحق التقديم لكنه قدم ذلك البعض ايضا طردا للباب لئلا يلزم الفصل والتفرقة اذ لا قائل بهما وعورض بان بعضه لا يستحق التقديم وهو الذى لم يصدر عنه الفعل بل اسند الفعل فلا يقدم ذلك البعض لعدم استحقاقه ورجح بان استحقاقه التقديم امر وجودى والاستحقاقية امر عدمى فترجيح جانب الوجود اولى من جانب العدم الثانى انما قدم الفعل على الفاعل لان الفاعل محكوم عليه وقد يكون الفاعل فى بعض المواضع نكرة نحو قام رجل فقدم الفعل لئلا يكون المحكوم عليه نكرة مخصصة اذ تقديم الحكم يفيد اختصاص المحكوم عليه وحمل عليه ما يكون الفاعل معرفة نحو قام زيد فى التقديم وقدم الفعل على الفاعل فى الجميع

طردا للباب الثالث ان الفعل عامل والفاعل معمول ورتبة الفاعل التقديم على المعمول فكذلك قدم عليه (فان قيل) تعريف الفاعل ليس بجامع لخروج بعض الفاعل عنه نحو زيد في لم يضرب زيد فانه يصدق عليه انه فاعل مع انه لم يسند اليه الفعل بل سلب الاسناد عنه (قلنا) لا نم انه سلب الاسناد عنه بل اسند اليه الفعل لان المراد بالاسناد النسبة اليه والنسبة اعم من ان تكون ايجابية او سلبية وههنا لم تكن النسبة ايجابية لكنها سلبية *قال (وان احد من المشركين) الخ (فان قيل) ان في وان احد حرف الشرط ومدخول حرف الشرط لابد ان يكون فعلا فكيف يصح دخولها ههنا على اسم وهو احد (قلنا) لا نم ان مدخول حرف الشرط ههنا اسم بل مدخولها فعل مقدر مفسر باستجارك تقديره وان استجارك احد من المشركين استجارك فحذف استجارك الاول لدلالة الثاني عليه لكون استجارك الثاني مفسرا للاول مع الثاني للزم الجمع بين المفسر والمفسر وهو مستكره عندهم ومستهجن لديهم فاستجارك الاول مقدر والمقدر كالملفوظ عندهم وما قلتم ان مدخول حرف الشرط لابد ان يكون فعلا ان اردتم بالفعل الفعل الملفوظ فلا نم اذ هو عين النزاع وان اردتم به مطلق الفعل اعم من ان يكون ملفوظا او مقدرا فلا يرد كما ذكرناه *قال (وقد يحذفان معا في مثل نعم لمن قال اقام زيد) اى وقد يحذف الفعل والفاعل معا اذا وجدت قرينة دالة عليهما جميعا ووجد ما يقوم مقامهما كما اذا سأل منك احد عن قيام زيد فقال اقام زيد قلت في جوابه نعم قام زيد فلفظ نعم يقوم مقامهما وسؤال السائل قرينة دالة عليهما (فان قيل) هل يجوز لك ان تقول في جوابه نعم على تقدير نعم زيد قائم اذ المعنى في الصورتين واحد وهو نسبة القيام الى زيد ام لا (قلنا) لان السؤال كان بالجملة الفعلية لابد ان يكون الجواب ايضا بالجملة الفعلية

ليكون الجواب مطابقا للسؤال * قال ( واذا تنازع الفعلان ظاهرا
بعدهما ) الخ اعلم ان التنازع فى اللغة تفاعل من النزاع وفى الاصطلاح
هو ان يتوجه العاملان اواكثر الى معمول واحد اواكثر و هذا
التعريف فرضى واجود مما ذكره المص اذ تعريفه مقدوح يرد عليه
سؤالان ولا يرد على هذا التعريف ما يرد على تعريفه و انما ذكر ذلك
السؤالان مع جوابهما منهالم قال المص واذا تنازع الفعلان ولم يقل
واذا تنازع العاملان والتنازع قد يكون بين الفعلين نحو ضربت
واكرمت زيدا وقد يكون بين اسم الفاعل نحو زيد ضارب ومكرم
عمرا فلو قال واذا تنازع العاملان لكان اشمل وافيد ويتناول كلا النوعين
بخلاف ما اذا قال واذا تنازع الفعلان فانه يختص باحد النوعين وهو
ما اذا كان التنازع بين الفعلين انما قال واذا تنازع الفعلان ولم يقل
اذا تنازع العاملان لان الفعل اصل فى العمل واسم الفاعل واسم
المفعول وغيرهما من المشتقات انما يعمل بسبب مشابهتهما الفعل فكان
عمل المشتقات راجع الى عمل الفعل و مشبها ( فان قيل ) لم قال
واذا تنازع الفعلان او اكثر لان التنازع كما يقع بين الفعلين فكذلك
يقع بين اكثرهما كقولك ضربت وسميت واهنت زيدا ولو قال او اكثر
لكانت عبارته اعم واشمل ولدخل فيها تنازع الفعلين او اكثر ( قلنا )
وانما قال واذا تنازع الفعلان ولم يقل واذا تنازع الفعلان او اكثر لانه
لا يتصور التنازع الا بين الفعلين فصاعدا فاخذ بالاقل ووقوع
التنازع بين الفعلين لا ينافى وقوعه بين اكثر فيجوز وقوعه بينهما
و بين اكثر منهما اذ تخصص الشئ بالذكر لا يدل على نفى الحكم
عما عداه ولقائل ان يقول سلمنا ان عبارته لا تنافى جواز وقوع
التنازع بين اكثرهما لكن لا ينفيه لا ببعضه وكلامنا فى عدم عبارته
ذلك لا فى منافاته اياه بخلاف ما لو قال او اكثر يعلم من عبارته جواز
وقوع اقتصاره بين اكثرهما ( فان قيل ) لم قال ظاهرا بعدهما ولم يقل

معمول بعدهما ليشمل معمولا ظاهرا او مضمرا لان المعمول اعم
من ان يكون ظاهرا او مضمرا وما الفائدة في تفسير المعمول بالظاهر
(قلنا) انما قال ظاهرا بعدهما ولم يقل معمولا بعدهما لانهما لو تنازعا
مضمرا بعدهما لم يكن العمل لاحدهما دون الآخر ولم يترتب الحكم
المذكور عليه بل يستويان في جواز الاضمار فيقال للمتكلم نصرت
واكرمت وللمخاطب نصرت واكرمت وللغائب نصر واكرم
فيضمر في كل واحد من الافعال مستترا او بارزا متصلا بحسب
اقتضائه ولا يقول ان كل واحد منهما يتوجه الضمير الذي هو في
الفعل الآخر (فان قيل) قد ثبت بالاتفاق منهم في الفعل جواز
مثل ما ضرب واكرم الا انا والا انت والا هو فانهما فعلان وجها
الى مضمر وتنازعاه في الامثلة الثلثة وذلك المضمر المتوجه اليه يصلح
ان يكون معمولا لكل واحد منهما يتوجه لصلاحية الظاهر وقد عمل احد
الفعلين في ذلك المضمر دون الاخر وفاعل الآخر مضمر فما يصنع بمثل
هذا وانتم قلتم اذا تنازعا مضمرا استويا في صحة الاضمار ويجب
لاحدهما ما يجب للآخر (قلنا) لانم ان فاعل الاخر مضمر لانه لو كان
كذلك لكان تقديره ما ضربت واكرم الا انا وما ضربت واكرم الا انت
وما ضربت واكرم الا هو وح يفسد المعنى بل يقول هذا الكلام محمول
على الحذف تقديره ما ضرب الا انا وما ضرب الا انت وما اكرم الا
انت وما ضرب الا هو وما اكرم الا هو فحذف ذلك من احدهما تخفيفا
لدلالة الآخر عليه فمعمول احدهما محذوف لا مضمر حتى يكون من هذ
الباب وشرط تنازع الفعلين ان اعملت الثاني وقد اقتضى الفعل الاول
الفاعل اضمرت الفاعل في الاول دون اضماره فيه فتكون هذه المسئلة على
مذهب الكسائي من باب تنازع الفعلين ولم يحترز المص مذهب الكسائي
حتى يرد بها النقض على قوله حيث قال ظاهرا بعدهما * قال (والمفعول
على المختار الا ان يمنع مانع فتظهر) آه اي وان اعملت الفعل الاول والفعل

الثانى يقتضى المفعول فالمختار عند المص اضمار المفعول الفعل الثانى
مع جواز حذفه الا ان يمنع مانع من اضمار المفعول وحذفه فيظهر
المفعول وقد مثل المص فى شرح الكافية بمثل حسبنى وحسبتهما
منطلقين الزيدان منطلقا) فان قيل المثال الذى ذكره غير مستقيم لانه
ليس من هذا الباب فى حسبنى و يقتضى مفعولا مفردا وحسبتهما
يقتضى مفعولا تثنية وان منطلقا مفرد وهو لا يصلح الا ان يكون معمولا
ومفعولا لحسبنى دون حسبتهما وتنازع الفعلين هو ان يتوجه
العاملان معمولا بعدهما يصلح ان يكون ذلك المعمول معمولا لكل
واحد منهما وهذا لا يصلح الا احدهما فكيف يجوز له ان يمثل بمثال غير
صحيح (قلنا) المثال الذى ذكره مستقيم لان حسبنى وحسبتهما فى
فى قولك حسبنى وحسبتهما الزيدان منطلقا الذى هو اسم الفاعل
من غير النظر الى كونه مفردا او تثنية وافراده وتثنيته انما تكون بحسب
العمل فان اعملت الاول ذكرته مفردا وان اعملت الثانى ذكرته تثنية
ليطابق المفعول الثانى الاول فيهما * قال (وقول امرىء القيس كفانى
ولم اطلب قليل من المال * ليس منه لفساد المعنى) اى ليس هذا المعنى
من باب تنازع الفعلين لفساد المعنى وفساد المعنى هو التناقض فان قيل
التناقض انما يلزم على تقدير ان يكون الواو فى ولم اطلب
واو العاطفة اما اذا كانت الواو واو الحال فلا يلزم التناقض
كما ذكره المصنف فى شرح المفصل فالواو فى ولم اطلب يحتمل
ان تكون عاطفة و يحتمل ان يكون واو الحال والتناقض اصل من
الاصول واثبات الاصل بالمحتمل غير جائز (قلنا) اجيب عنه بجوابين
الاول ان هذا مشترك الالزام لانا نقول لو لم تحمل الواو على انها عاطفة
وتحمل على انها واو الحال حتى يلزم منه اثبات الاصل تنازع الفعلين فى
هذا البيت يلزم ايضا اثبات الاصل بالمحتمل لان التنازع اصل من اصول
القرينة الواو فى ولم اطلب يحتمل ان تكون عاطفة ويحتمل ان تكون

واو الحال فلا يجوز اثبات الاصل بالمحتمل بعين ماذكرتم فما هو جوابكم
عنه فهو جوابنا عن هذا والوجه الثانى ان استعمال الواو
فى العطف اكثر واغلب من استعمالها فى الحال بدليل استقراء
كلام العرب فحمل الواو فى ولم اطلب على ماهو اكثر اولى من حملها
على غيره ولان الواو اذا كانت للحال فلا تخ شائبة العطف دو العكس
*قال (مفعول مالم يسم فاعله) الخ (فان قيل) تعريف مالم يسم فاعله
بما ذكره المص تعريف الشئ بنفسه لانه عرف مفعول مالم يسم فاعله
بانه كل مفعول حذف فاعله واقيم هو مقامه والمفعول الذى حذف
فاعله واقيم هو مقامه هو مفعول مالم يسم فاعله وتعريف الشئ
بنفسه باطل ولان معرفة المحدود الذى هو مفعول مالم يسم فاعله
موقوفة على معرفة الحد وهى اجزاء المفعول الذى حذف فاعله
فتكون معرفة المفعول موقوفة على معرفة المفعول فيلزم منه توقف
الشئ على نفسه (قلنا) اجيب عن الاول بانه لانم انه تعريف الشئ
بنفسه بل تعريف الشئ بما هو مساو للمعرف وذلك لان مفعول
الذى حذف فاعله واقيم هو مقامه معرف لمفعول مالم يسم فاعله
ومساوله لانفسه وعن الثانى انه عرف لمفعول مالم يسم فاعله
الاصطلاحى بالمفعول اللغوى فلا يرد النقض (فان قيل) لاى غرض
حذف الفاعل واقيم المفعول مقامه (قلنا) الاغراض شتى وهى اما
للعلم بالفاعل نحو خلق الانسان فانك تعلم ان خالق جميع الاشياء هو الله
تعالى واما الجهل بالفاعل مثل ان تجد زيدا مقتولا ولا يعلم قاتله فتقول
قتل زيد واما للاحقار وهو ما اذا شتم اليتيم الامير فلا تذكر شاتمه
لاحقاره واما للتعظيم وهو اذا قطع الامير يد اللص وانت لاتريد
ذكر الامير لتعظيم لانه امتثل بامر لايليق به مباشرته بنفسه فتقول
قطع اللص واما لايثار غرض السامع فانه قد يكره السامع ذكر الفاعل
اما لعداوته اياه او لئلا تعرفه غيره او يكون غرضه متعلقا بذكر المفعول

فقط واما للاختصار كقوله تعالى * وغيض الماء وقضى الامر * ولا يكون الاختصار الاحيث يكون الفاعل معلوما واما الابهام المتكلم الفاعل على السامع واما للتوافق وهوان يريد به يوافق حرف الروى فى البيت فيما قبله كقول الشاعر * وما المرء الا كالشهاب وضوئه * يحور رمادا بعداذهو ساطع * وما المال والا هلون الاوديعة * ولا بد يوما ان ترد الودايع * فلوسمى الفاعل لنصب الودايع والروى مرفوع قبله واما لاستقامة الوزن وهو كقول الشاعر * ان التى زعمت فوادك ملها * خلقت هواك كما خلقت هوالها * فانه لوقال خلقها الله هواك كما خلقك هوالها الانكسر الوزن ولم يصح الافاعيل المستعمل فى تقطيع البيت واما التقارب رعاية السجع كقولهم اكثر الفضال وقبل الرجال وسلب المال فلوذكر الفاعل فى السجع الثانى والثالث لنصبه ولم يتفق الاعراب واما لمجرد استقامة الوزن كقول الشاعر *

* اناان حص يوم الردع انفسنا * ولونام بها فى الامن اعيننا *

فلوسمى الفاعل لقال نفساها * قال (واذا وجد المفعول به تعين له لقيامه مقام الفاعل) الخ (فان قيل) هذا منقوض بقول الشاعر

* ولوولدت فقيرة جروكلب * لسب بذلك الجر والكلابا *

(قلنا) اجيب عنه بجوابين الاول انه مردود عند البصريين لكونه خارجا عن القياس واستعمال الفصحاء الثانى انه يحتمل ان يكون يسب ام اوجواب لو محذوف تقديره لقلنا سب * قال (المبتدأ هو الاسم المجرد) الخ (فان قيل) تعريف المبتدأ منقوض بقولهم تسمع بالمعيدى خير من ان تراه فتسمع مبتدأ وليس باسم ولا صفة مشبهة ماذكره بل هو فعل مضارع وخير من ان تراه خبره (قلنا) اجيب عنه بان تسمع بالمعيدى وفى تقدير ان تسمع وان تسمع فى تأويل سماعك بالمعيدى فحذفت ان وهى مرادة على ان الكسائى روى هذا البيت مع ان فان مع مدخولها الذى هو تسمع فى تأويل المصدر الذى هو سماعك

وتقدير الكلام سماعك بالمعيدى خير من ان تراه فلما حذف ان ارتفع
الفعل على ما كان فى الاصل وحذف ان عن الفعل كثير شايع كما قال الله
تعالى *افغير الله تأمرونى اعبد ايها الجاهلون* اى تأمرونى ان اعبد
فلما حذفت ان ارتفع الفعل فعلى هذا الاية وجه النقض المذكور (فان
قيل) تعريف الشئ لاجل ماهية المعرف واو للتشكيك والتشكيك
ينافى التعريف فكيف يصح منه احدا وفى تعريف المبتدأ بقوله
او الصفة الواقعة (قلنا) الجواب عنه قد سبق وهو ان لفظة او فى
مثل هذه الصورة للتنويع لا للتشكيك اى المبتدأ ما كان على احد هذين
النوعين تحرير المعنى ان الترديد فى المحدود لا فى الحد* قال (والخبر هو
المجرد) الخ (فان قيل) تعريف الخبر منقوض بالفعل مثل زيد يقوم
فانه يصدق عليه انه مجرد مسند مغاير للصفة المذكورة وليس بخبر فتعريف
الخبر بما ذكره غير مانع لدخول ما ليس منه فيه (قلنا) اجيب عنه
بجوابين الاول ان مراد المص بالمسند قوله الخبر هو المجرد المسند به
المسند الى المبتدأ والفعل المضارع مسند الى الفاعل فلا يرد
النقض الثانى ان مراده بالمجرد صفة وموصوفه محذوف
وهو الاسم المجرد الخ لان المبتدأ والخبر كل واحد منهما من اقسام
المرفوعات وترك ذكر الاسم اعتمادا على فهم المتعلم (فان قيل) يلزم من هذا
الجواب ان لا يكون الفعل خبرا للمبتدأ لكن قد يكون جزأله مثل زيد
يقول ويقول خبره (قلنا) اجيب عنه بان خبر المبتدأ الفعل مع الفاعل
لا الفعل وحده والفعل مع الفاعل جملة والجملة من حيث هى جملة
اسم فعلى هذا خبر المبتدأ اسم (فان قيل) اى يقتضى رفع المبتدأ والخبر
(قلنا) كونهما مشابهين للفاعل يقتضى رفعهما (فان قيل) ما المشابهة
بينهما وبين الفاعل (قلنا) اما المشابهة بين المبتدأ والفاعل كون كل
واحد منهما مسندا اليه فكما ان الفاعل مرفوع فكذلك المبتدأ
واما المشابهة بين الخبر والفاعل كون كل واحد منهما جزأ ثانيا فكما

ان الفاعل مرفوع فكذلك خبر المبتدأ (فان قيل) ما العامل في المبتدأ والخبر (قلنا) فيه خلاف بين الكوفيين والبصريين فذهب الكوفيون الى أنهما مترافعان بمعنى ان المبتدأ عامل في الخبر والخبر في المبتدأ وذهب البصريون الى ان المبتدأ يرتفع بالابتداء وهو كون المبتدأ اسما مجردا عن العوامل اللفظية ليسند اليه الخبر او صفة واقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام رافعة لظاهر واما الخبر فقال قوم من البصريين انه مرتفع بالابتداء وحده ايضا وقال الاخرون منهم انه مرتفع بالابتداء والمبتدأ جميعا ولكل واحد من الفريقين من الكوفيين والبصريين على ما ذهبوا اليه دلائل وحجج ومناقضات وجواباتها وانا اذكر جملتها واشير الى مذهب الكوفيين وحججهم ودلائلهم ومناقضاتها تعدد الى مذهب البصريين وحججهم ودلائلهم ومناقضاتهم نقلنا (فان قيل) لا غنى لكل واحد من المبتداء والخبر عن الآخر ولا ينفك احدهما عن الآخر فيكون كل واحد منهما عاملا في الآخر (قلنا) عدم انفكاك احد الشيئين عن الآخر لا يوجب ان يكون كل واحد منهما عاملا في الآخر فان الفعل والفاعل لا ينفك احدهما عن الآخر وليس الفاعل عاملا في الفعل (فان قيل) نظايره ثابتة في الكلام الفصيح كقوله تعالى * اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى * فنصب اياً بتدعوا وجزم تدعوا باياً وكذلك قوله تعالى اينما تكونوا يدرككم الموت * فاينما منصوب بتكونوا وتكونوا مجزوم باينما (قلنا) لا نم ان الفعل الذي يدعوا ويكونوا مجزوم باينما وايا بل هما مجزومان بان الشرطية المحذوفة وانما جاز حذف ان لكونهما باينين عنها ويتضمن معناهما لان اسماء الشروط انما عملت من جهة تضمنها معنى ان (فان قيل) هما عاملان بالاستقلال اذ الاصل عدم حذف ان وعدم تضمن معناها (قلنا) لا نسلم انهما عاملان بنفسهما لانه لو كان كذلك للزم كون الشيء الواحد عاملا ومعمولا من جهة واحدة وهو محال

مطلب العامل في المبتدأ ما هو

مطلب على ان اسماء الشرط انما عملت لتضمنها معنى من

وانما قلنا انه يلزم منه كون الشئ الواحد عاملا ومعمولا من جهة واحدة بناء على ان الكلمة اعنى تدعوا من حيث انه فعل عامل فى ايا ومن هذه الحيثية معمول لايا وكذلك ايا عامل فى تدعوا من جهة انه اسم ومن هذه الجهة معمول ليدعوا وهو محال وكذا الكلام فى ايما تكونوا بل نقول ان اسماء الشروط انما عملت من جهة تضمنها معنى ان وكانت معمولة من جهة معنى الاسمية فاحتاجت الجهتان ولانه لوكان كل واحد منهما عاملا فى الاخر فمن حيث انه عامل يجب تقديمه على المعمول ومن حيث انه معمول يجب تأخيره عنه فيلزم منه كون الشئ الواحد مقدما ومؤخرا فى حالة واحدة وهو مح (فان قيل) وجب تقديم العامل على المعمول ممنوع لجواز قولك ضربت فضربت عامل فى زيد مع انه مؤخر عنه (قلنا) انفرق بين الصورتين ظ وهو ان فى ضربت زيدا ضربت فعل والفعل عامل قوى يعمل بتقديم المعمول وتأخيره بخلاف المبتدأ والخبر فانهما اسمان والاصل فى العمل الافعال فافترقا (فان قيل) العامل فى زيدا ضربت فعل مع الفاعل لامتناع خلو الفعل عن الفاعل والفعل مع الفاعل جملة والجملة من حيث انها جملة اسم (قلنا) لانم ان العامل فعل مع الفاعل بل العامل الفعل وحده وهو ايضا عامل فى الفاعل ولئن سلمنا ان العامل الفعل مع الفاعل لكن ههنا جزء العامل فعل والفعل عامل قوى فيعمل بتقديم المفعول بخلاف المبتدأ والخبر فانهما اسمان (فان قيل) الخبر قد يكون جملة فعلية نحو زيد ذهب ابوه فشطرها فعل فيقوى فى العمل فيعمل بتقديم المعمول كالفعل مع الفاعل فى مثل زيدا ضربت (قلنا) معارض بانه قد يكون جملة اسمية فاجزاؤها اسماء مثل زيد ابوه قائم فلا يعمل بتقديم المعمول على الصفة فى العمل فالدليل الذى ذكر عمو يدل على الجزئى (فان قيل) تقديم العامل وسبقه على المعمول غير واجب فان الماء الحار البارد اجزاء اختلاطا وامتزاجا ينكسر كل واحد منهما سورة الآخر ويعمل كل واحد منهما فى الآخر

ويؤثر فيه مع تقديم احدهما على الآخر وعدم سبق تأثير احدهما في الاخر (قلنا) الفرق بين الصورتين فان الماء البارد والحار اذا اختلطا وامتزجا ليس بين اجزائهما وضع وترتيب محسوس حتى يتصور فيه التقديم والتأخير بل يمتزج اجزاء المائين بالآخر حيث يمتنع التمييز بين اجزائهما بخلاف المبتدأ والخبر فان بين اجزائهما وضعا وترتيبا محسوسا حتى يتصور فيه التقديم والتأخير ولانه لو كان كل واحد من المبتدأ والخبر عاملا في الآخر كما ذكروه لم يصح دخول العامل عليهما لبقاء الافتقار الذي جعلوه علة للعمل معها ولتوارد العاملين على معمول واحد لكنه صحيح كقولنا كان زيد قائما اجاب عنه الكوفيون بان كلامنا في انهما مترافعان ما لم يدخل عليهما شيء من النواسخ اما اذا دخل فلا كلام فيه (فان قيل) كون المبتدأ مجردا عن العوامل اللفظية ليسند اليه الخبر والصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام رافعة لظاهر او كونه مجردا عن العوامل اللفظية ليسند الى المبتدأ او معنوي والامر المعنوي لا يصلح ان يكون عاملا في المبتدأ والخبر لان العامل المعنوي غير مختص بالاسم بل يكون في الفعل المضارع ويرتفع المضارع به فاذا كان العامل المعنوي مشتركا بين الفعل المضارع والاسم كان ضعيفا في العمل فلا يعمل في المبتدأ والخبر لان العامل اللفظي اذا كان مشترك الدخول كان ضعيفا في العمل ولا يعمل فالمعنوي اضعف واولى بان لا يعمل (قلنا) العامل المعنوي كالعامل اللفظي والنوع الذي يدخل على الاسم ويرفعه غير النوع الذي يدخل على الفعل ويرفعه والنوع الاول مختص بالاسم لان النوع الاول كون المبتدأ مجردا عن العوامل اللفظية ليسند الى المبتدأ والثاني وقوع الفعل المضارع موقع الاسم عند سائر النحويين وكونه مجردا عن الناصب والجازم عند المص واحدهما غير الآخر وان اشتركا في كون كل واحد منهما عاملا معنويا (فان قيل) التجرد عن العوامل اللفظية امر عدمي والعدم

مطلب على ان التجرد امر عدمي والعدم لا يصلح ان يكون عاملا

لايصلح ان يكون عاملا (قلنا) لا يريد بالتجرد كون الاسم موجودا
معه العوامل ثم ينزع العوامل ويخلفها كما ان رجلا اذا تجرد عن ثيابه
يكون تجريده اعدام ثيابه ونزعها عنه بل يريد بالتجرد ان يؤتى به
بلا عامل ولا شك ان لا اتيان به بلا عامل امر وجودى ولئن سلمنا ان
التجرد امر عدمى لكن العامل ههنا ليس تجردا فقط بل العامل هو
التجرد مع الاسناد والجزء الثانى وجودى واذا كان كذلك لم يكن
التجرد وحده عاملا وعلة تامة لدفع بل هو جزء العلة وجزء العلة جاز
ان يكون عدميا لان عدم المانع جزء من العلة التامة وهو امر عدمى
او نقول سلمنا ان التجرد عن العوامل اللفظية امر عدمى لكن لم لا يجوز
ان يكون الامر العدمى عاملا فان العامل فى صناعة النحو ليس موجبا
ولا سببا فى التحقيق وليس علة فى الخارج كالاغراق والاحراق
بالنسبة الى الماء والتأويل بل العامل فيها امارة وعلامة والامارة كما تكون
لوجود الشيء تكون لعدمه كعدم السمة لثوب من اثواب ذوات السمات
كما مر غير مرة واذا كان كذلك فلا يبعد ان يكون التجرد عن العوامل
اللفظية عاملا (فان قيل) الاسناد سبب او شرط للتجرد والعدم
لا يصير وجوديا بالوجود شرطه وما قلتم ان عدم المانع جزء من العلة
التامة التى جميع اجزائها غير وجودية وههنا جزء العلة عدمى
فلا ينتظم القياس ولان العامل موجب لاختلاف اخر المعرب وسبب
الاعراب لا انه علامة وامارة حتى يجوز ان يكون عدمه (قلنا) الحق
ان كون الاسم مجردا عن العوامل اللفظية مع الاسناد امر ثبوتى
لان مفهوم الكون وجودى والعدمى نقيضه وهو ان لا كون فيجوز
ان يكون عاملا كما ذهب اليه البصريون وهو المط * قال (والخبر
قد يكون جملة) الخ (فان قيل) الجملة التى تكون خبرا عن المبتدأ اربعة
اقسام اسمية وفعلية وشرطية وظرفية فلم ذكر المص منها اثنين واهمل
ذكر ما عداهما (قلنا) لان الجملة فى الحقيقة ثنتان الاسمية والفعلية

واما الجملة الشرطية والظرفية فهما راجعتان الى الجملة الفعلية اما الشرطية فلانها فعلية لان جزء الاول منها فعل مقدر بحرف الشرط فتقييد الفعل بحرف الشرط لا يخرجه عن فعليته واما الظرفية فلانها لا تخ من ان يكون الظرف مقدرا بالفعل او لاسم الفاعل فان كان مقدرا بالفعل فهو جملة فعلية وان كان مقدرا باسم الفاعل فهو لا يكون جملة بل مفردا لان اسم الفاعل مع فاعله مفرد وكلامنا فى الجملة (فان قيل) لم انحصرت الجملة فى الاقسام الاربعة المذكورة (قلنا) لان جزء الاول من الجملة التى هى خبر المبتدأ لا يخ من ان يكون اسما او لا فالاول الجملة الاسمية والثانى لا يخ من ان يكون معمول الخبر حقيقة او لا فالاول الظرفية والثانى الفعلية الصريحة * قال (فلا بد من عائد) الخ (فان قيل) لم قال المص فلا بد من عائد ولم يقل من ضمير كما قاله الزمخشرى (قلنا) لان العائد اعم من ان يكون ضميرا وما يجرى مجراه من الالف واللام نحو نعم الرجل زيد فزيد مبتدأ ونعم فعل والرجل فاعله والفعل مع الفاعل جملة فى محل الرفع بانه خبر المبتدأ ومقدم عليه والعائد فى الجملة الواقعة خبر المبتدأ اليه فى هذه الصورة الالف واللام ولو قال فلا بد من ضمير يخرج مثل هذه الصورة (فان قيل) لم قال المص ان خبر المبتدأ اذا كان جملة فلا بد له من عائد (قلنا) لان الجملة مستقلة فاذا لم يكن فيها عائد او ضمير يربطها بالمبتدأ لكانت الجملة اجنبية لا تعلق لها بالمبتدأ وكذلك لم يجز زيد قام عمرو على ان زيد مبتدأ وقام فعل ماض وعمرو فاعله والفعل مع الفاعل جملة فى محل الرفع بانها خبر المبتدأ لعدم العائد فى الخبر الى المبتدأ (فان قيل) قوله ولا بد من عائد منقوض بمثل قوله تعالى * قل هو الله احد * فهو مبتدأ والله مبتدأ ثان واحد خبر المبتدأ الثانى والمبتدأ الثانى مع خبره جملة فى محل الرفع بانها خبر المبتدأ الاول وقد خلت الجملة الواقعة خبر المبتدأ الاول عن عائد وضمير (قلنا)

حكم هذه الجملة حكم المفرد كقولك زيد اخوك فى ان الخبر ههنا هو المبتدأ فى المعنى لان الله احد عبارة عن هو الذى هو المبتدأ كما ان الاخ عبارة عن زيد فى المثال المذكور وذلك ان قوله تعالى ❊ الله احد ❊ هو ان الشان والقصة وليس كذلك زيد ابوه منطلق فان زيدا او الجملة يدلان على معنيين مختلفين فلابد مما يصل بينهما فاستغناء الجملة الواقعة خبر المبتدأ ههنا لا يوجب استغناء جميع الصور فكان مثل هذه الصورة مستثنى عن تلك القاعدة ولا يتجه النقض (فان قيل) فما وجه تخصيص احتياج الجملة الواقعة خبر المبتدأ الى العائد والضمير وقد احتاج المفرد الواقع خبر المبتدأ ايضا الى العائد والضمير كقولك زيد قائم وعمرو منطلق فان قائم ومنطلق كل واحد منهما خبر المبتدأ ومفرد ولا بد لكل واحد منهما من ضمير مستتر فيهما ومن عائد منهما الى مبتدأهما لان اسم الفاعل صفة مشتقة ولا بد له من الموصوف فاذا وقعت الصفة خبرا عن الموصول لابد لها من عائد وضمير يربطها بالموصوف اذ لابد من علاقة ورابطة بين الصفة والموصوف وانما قلنا ان قائما ومنطلقا كل واحد منهما مفرد لان كل واحد منهما اسم الفاعل مع فاعله مفرد (قلنا) الاصل فى احتمال الضمير والعائد والاحتياج اليهما الجمل والافعال واحتمال اسم الفاعل الضمير واحتياجه اليه انما يكون بسبب مشابهته الفعل لدلالته على الحدث والزمان ❊ قال (وقد يحذف) الخ اى وقد يحذف ذلك العائد من الجملة الواقعة خبر المبتدأ (فان قيل) بين قوله ولا بد من عائد وبين قوله وقد يحذف تناقض وذلك ان كل ما لابد منه فهو واجب الذكر ويجوز تركه اصلا والا لم يكن واجبا وكلما يجوز تركه فهو ليس بواجب فاذا جوزنا ترك ذكره فهو لا يكون واجب الذكر فحاصل كلامه راجع الى ان العائد واجب الذكر وان العائد ليس بواجب الذكر وهل هو الا تناقض بين (قلنا) مراده من قوله

فلابد من عائد اذا لم تكن فى كلامهم قرينة دالة على خصوصية ذلك العائد ومراده من قوله وقد يحذف اذا كانت القرينة موجودة فوجوب ذكر العائد مشروط بعدم القرينة الدالة عليه وجواز ترك ذكر العائد لوجود القرينة فلا تناقض (فان قيل) لم قال المص وقد يحذف ولم يقل وقد يضمر لان الحذف يستعمل حيث لم يكن المحذوف مرادا لا لفظا ولا معنى بل ترك ذكره نسيا منسيا والاضمار يستعمل حيث كان ذكر المضمر مطويا ومتروكا لفظا لكنه مراده من حيث المعنى والعائد ههنا وان لم يكن مذكورا لكنه مراد من حيث المعنى (قلنا) انما قال وقد يحذف ولم يقل وقد يضمر لان الحذف والاضمار لما اشتركا فى امر عام من حيث ان المحذوف والمضمر كل واحد منهما غير مذكور لجواز استعمال احدهما فى مكان الآخر على سبيل الاستعارة (فان قيل) لم قلت ان العائد مراد ههنا ولم يكن متروكا نسيا منسيا (قلنا) بداهة العقل شاهدة بان العائد مراد ولم يكن متروكا نسيا منسيا لان قولهم البر الكر بستين تقديره البر الكر منه بستين اى من البر لا فى الشعير والارز لان المذكور البر لا غير وكذا قولهم السمن منوان بدرهم تقديره السمن منوان منه بدرهم اى من السمن لا من العسل والتمر والزبيب اذ المذكور السمن لا غير كقول الشاعر * الخبز كالعنبر الهندى عندهم * والقمح سبعون اردبا بدينار * اى سبعون اردبا منه بدينار اى من القمح والقمح لبه والاردب مكيال ضخم لاهل العصر ومراد الشاعر بيان فرط امساكهم ونهاية بخلهم حتى لا يرى احد خبزهم فى زمان الرخص كان خبزهم كالعنبر الهندى الاشهب الذى هو عزيز الوجود فى زمان يكون سبعون اردبا من القمح بدينار * قال (اومتساويين) الخ اى اذا كان المبتدأ والخبر متساويين فى التنكير مثل افضل منك افضل منى وجب تقديم المبتدأ على الخبر (فان قيل) ان افعل التفضيل اذا استعمل بمن يكون نكرة ولا يجوز ان يكون المبتدأ

نكرة صرفة فكيف يصح انيكون افعل التفضيل المستعمل بمن
وهو نكرة واى شئ يصحح لايكون افعل التفضيل مبتدأ ( قلنا )
استعماله بمن يصحح لان افعل التفضيل اذا استعمل بمن فهو يجرى
مجرى المعرفة لان من فيه تقوم مقام اللام ولذلك لايجوز الجمع بين
اللام و بين من فيه والذى يدل على ان افعل التفضيل اذا استعمل
مع من يجرى مجرى المعرفة قول المص فى ضمير الفصل والعماد حيث
قال وقد يتوسط بين المبتدأ والخبر قبل العوامل وبعدها صيغة مرفوع
متصل مطابق للمبتدأ و يسمى فصلا ليفصل بين كونه نعتا اوخبرا
وشرطه ان يكون الخبر معرفة اوافعل من كذا فاجرى مجرى افعل
التفضيل المستعمل بمن يجرى مجرى المعرفة *قال ( واذا تضمن الخبر
المفرد ماله صدر الكلام مثل اين زيد ) ( فان قيل ) يقتضى ان يكون
المبتدأ مقدما على الخبر لكونه محكوما عليه والاصل فى المحكوم عليه
التقديم ليطابق اسمه مسماه اذ المبتدأ انما سمى مبتدأ لابتداء الكلام
به والخبر المفرد الذى يتضمن ماله صدر الكلام يقتضى ان يكون مقدما
على المبتدأ فاذا تعارض المقتضيان فلم رجح جانب الخبر على جانب
المبتدأ ولم يفعل الامر بالعكس ( قلنا ) لانم ان الاصل فى المحكوم عليه
التقديم فان الفاعل محكوم عليه مع ان الاصل فيه التأخير عن الفعل
وما قلتم من ان المبتدأ محكوم عليه والاصل فى المحكوم عليه التقديم ليس
بصواب على الاطلاق نعم الاصل فى المبتدأ التقديم اذا لم يشتمل
على ماله صدر الكلام اما اذا اشتمل عليه فلا ولئن سلمنا
ان الاصل فى المبتدأ التقديم كما ذكرتم الا ان الاصل
فيه التقديم على سبيل الجواز والاستحسان مالم يشتمل على مايقتضى
وجوب تقديمه بخلاف الخبر فان الخبر المفرد اذا اشتمل على ماله صدر
الكلام يقتضى تقديمه على سبيل الوجوب فالاقتضاء الوجودى مقدم
على الاقتضاء الاستحسانى وما قلتم ينبغى ان يكون المبتدأ مقدما على

الخبر ليطابق اسمه مسماه الخ ممنوع اذ المطابقة بين الاسم ومسماه
غير واجبة اذ يجوز عندهم تسمية الشئ بضده لانهم يسمون الحبشى
الاسود بالكافور مع ان الاسم منافر مضاد لمسماه ( فان قيل )
تمثيل الخبر المفرد باين غير مستقيم لان اين ظرف والظرف معمول لابد له
من عامل ليعمل فيه والفعل مع الفاعل جملة تقديره اين زيد افى الدار ام
فى السوق اى ثبت او جلس فى الدار ام فى السوق فالظرف مقدر
بالجملة ولهذا قال وما وقع ظرفا فالاكثر انه مقدر بجملة فلا يستقيم
تمثيل الخبر المفرد بما هو جملة او مقدر بها ( قلنا ) لا نم ان الظرف
مقدر بالجملة بل بالمفرد كما ذهب اليه بعض النحويين ولئن سلمنا انه مقدر
بالجملة لكن المراد بالجملة التى لا يجب فيها تقديم الخبر المتضمن لماله
صدر الكلام الجملة الصريحة التى اجزاؤها مذكورة بالفعل وههنا
ليس كذلك فيجب تقديم الخبر * قال (ووجوبا فيما التزم فى موضعه
غيره مثل لولا زيد لكان كذا ) (فان قيل ) وجوب حذف المبتدأ
بعد لولا منقوض بقول الشافعى رضى الله عنه حيث قال

* ولولا الشعر بالعلما يزرى * لكنت اليوم اشعر من لبيد *

والشافعى من ائمة اللغة والعربية ولم يحذف خبر المبتدأ بعد لولا فى
هذا البيت (قلنا) حذف خبر المبتدأ بعد لولا واجب اذا كان الخبر
عاما اما اذا كان خاصا فلا يجب حذفه كما هو منقول عن الامام فى البيت
ومراد المص من قوله حذف خبر المبتدأ واجب بعد لولا اذا كان الخبر
عاما فلا يرد النقض * قال (و يحذف كثيرا و بنو تميم لا يثبتونها) اى
حذف خبر لا التى لنفى الجنس كثير فى كلام العرب و بنو تميم لا يثبتونها
اصلا ومن المواضع التى يحذف خبر لا التى لنفى الجنس كلمة الشهادة
كقولك لا اله الا الله اى لا اله فى الوجود ولا اله للخلق موجود
الا الله (فان قيل ) يفسد لا التى لنفى الجنس فى كلمة الشهادة وتقديره
بالموجود او بالوجود وتخصيصه به مخرج عن استغراق نفى الجنس

على سبيل العموم الذى هو مستفاد من لا لنفى الجنس مما هو مراد من هذه الكلمة لا المراد من المنفى بلا النفى العام على سبيل الشمول والاستغراق واذا قدر الخبر بالوجود او بالموجود وقيد به لزم منه نفى الشئ عند هم واذا كان كذلك لم يكن هذا القول اقرارا بوجدانية الله على الاطلاق فلا تفيد هذه الكلمة توحيدا مطابقا (قلنا) تقييد بالوجود ليس مخرجا للنفى عن المعمول الذى هو مراد من هذه الكلمة لان المراد من هذه الكلمة نفى وجود جميع الالهة فى الخارج الا الله والظاهر ان هذا المراد ينفى مع تقييده بالوجود *قال (اسم ما ولا المشبهتين بليس اه) (فان قيل) ما الفرق بين ما ولا (قلنا) الفرق بينهما ان كل واحد منهما مشترك الدخول تارة تدخل على الاسماء واخرى على الافعال فاذا دخلتا على الافعال فما يكون لنفى الحال والاستقبال ولا مختصة بنفى الاستقبال واذا دخلتا على الاسماء فالنفى المعرفة والنكرة ولا مختصة بنفى النكرة (فان قيل) اختصاص لا بالنكرة منقوض بقول الشاعر*

*اذا الجود لم يرزق خلاصا من الاذى * فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا*

فقد دخلت على الحمد وهو معرفة ( قلنا ) هذا البيت للمتنبى وهو من المولدين لا من العرب العرباء ولذلك لحن الكسائى بحساب النحوى قول المتنبى لاختصاص لا بالنكرات وقد ادخلها على المعارف فعلى هذا لا يرد النقض (فان قيل) اسم كان واخواتها من المرفوعات ولم يذكره فيها فلم ترك ذكرها (قلنا) انما لم يذكرها بالفعل ولم يفردها بالذكر لانها مندرجة فى حد الفاعل شامل لها *قال (المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية) (فان قيل) لم ذكر المص المنصوبات على عقيب المرفوعات وقدمها على المجرورات (قلنا) لاشتراك المرفوع والمنصوب فى العامل اذ العامل الواحد يعمل فيهما نحو ضرب زيد عمرا ولان المرفوع فى اللفظ قد يكون فى المعنى وعلى العكس نحو زيد ضارب عمرا لان فاعل النسبة اصل الفعل فى احد الامرين متعلقا بالاخر للمشاركة صريحا

فيجئ العكس ضمنا ولان المرفوع قديكون منصوبا وعلى العكس كمعمولى ان وكان واخواتهما وما ولا المشبهتين بليس ولا التى لنفى الجنس وكمعمولى علمت واخواتها ولان المنصوب قديقوم مقام المرفوع كقيام المفعول مقام الفاعل فى مفعول مالم يسم فاعله فلما ذكر المنصوباب اثر المرفوعات وعقيبها المذكرنا تعين ان يذكر المجرورات بعدها * قال

(المفعول المطلق وهو اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه) (فان قيل لم قدم المفعول المطلق على سائر المفاعيل (قلنا) لانه مفعول فاعل الفعل بالحقيقة دون ماعداه من المفاعيل لانك اذا قلت ضربت زيدا ضربا فالضرب فعلك لا زيد لان زيدا مخلوق الله تعالى ومحصوله ولان المفعول المطلق يدل على ما يدل عليه الفعل ولان ماعداه من المفاعيل مقيد بقيد من و به وله ومعه وفيه دون المفعول المطلق ولهذا سمى المفعول المطلق و يسمى ايضا بالمصدر لصدور الفعل عنه (فان قيل) المصدر اصل ومشتق منه والفعل مشتق ام على العكس (قلنا) فيه خلاف بين البصريين والكوفيين فذهب البصريون الى ان المصدر اصل ومشتق منه والفعل فرع ومشتق وذهب الكوفيون الى العكس ولكل من الفريقين حجج ودلائل اذكرها جملة واشير الى مذهب الكوفين وحججهم ودلائلهم بقلنا (فان قيل) المصدر يعتل باعتلال الفعل و يصح بصحته نحو لاذ لياذا ولاوذ لواذا وقام قياما وقاوم قواما فالمصدر فى الاعلال وفى عدمه تابع للفعل فدل ذلك على ان المصدر فرع ومشتق عن الفعل (قلنا) الاعلال والتصحيح لا يدلان على ان احدهما مشتق من الآخر وفرع له بل ذلك انما يكون للتشاكل والتشابه لئلا يلزم المخالفة بين الفعل والمصدر فى الاعلال وعدمه ولانهم اعلوا يكرم و يكرم واخواتها حملا على اكرم طرد اللباب مع موجب الاعلال لا يوجد الا فى اكرم وهو اجتماع الهمزتين فلا يقول ان لفظ اكرم اصل واخواتها فرع له بل كل واحد منهما اصل برأسه وايضا

مطلب على ان الاصل فى الاشتقاق المصدر ام الفعل

بعض المضارع يعتل باعتلال بعضه نحو اعدو نعدو تعدفانها تعتل باعتلال يعدو وكذا يعتل بعض الماضي باعتلال بعضه مثل اعطيت فانه يعتل باعتلال اعطى وليس كل واحد مشتقا وفرعا من الاخر وانما يكون مجرى الافعال والمصادر على سنن واحد مع انه يمكن ان يقول لا نم ان المصدر يعتل باعتلال الفعل بل الفعل يعتل باعتلال المصدر تعين ماذكرتم لم قلتم بانه ليس كذلك (فان قيل) الفعل عامل فى المصدر ورتبة العامل التقديم على المعمول فى الترتيب والوضع فيكون العامل اصلا ومشتقا منه والمعمول فرعا ومشتقا (قلنا) كون الفعل عاملا فى المصدر لا يقتضى ان يكون الفعل العامل اصلا ومشتقا منه والمصدر المعمول فرعا ومشتقا اذ لو كان كذلك يلزم منه ان يكون بعض الافعال والحروف اصلا مشتقا منه بالنسبة الى الاسم لان بعض الافعال والحروف عامل فى الاسماء لكنه ليس كذلك (فان قيل) المصدر قد يكون تأكيدا للفعل نحو ضربت ضربا والمؤكد متبوع والتأكيد تابع والمتبوع والمؤكد اولى بالاصالة من التابع والتأكيد (قلنا) لا نم ان المصدر تأكيد للفعل وتابع له بل الامر بالعكس لجواز ان يقال ضربا ضربت ولو كان تأكيدا لم يقدم على الفعل ولان التأكيد فى عرف النحويين اما لفظى الذى هو تكريرا للفظ الاول او معنوى بالفاظ مخصوصة محفوظة كما يذكر فى باب التوكيد وهذا ليس من احد النوعين فلا يكون توكيدا والحق ان ضربا فى ضربت ضربا جيء لتأكيد الجملة فكانهم ارادوا ان يقولوا ضربت ضربت فجعلوا المصدر عوضا من لفظ احد العاملين لكونه ابلغ واجود (فان قيل) لو كان الفعل مشتقا فى المصدر لوجب ان يكون لكل فعل مصدر وليس كذلك فان نعم وبئس وحبذا وعسى وليس افعال لا مصادر لها (قلنا) لا نم ان انه لا مصادر لها اذ يجوز ان تكون تلك الافعال مأخوذة من المصادر ترك استعمالها مع انه معارض بان المصدر لو كان مشتقا من الفعل لوجب ان يكون

لكل مصدر فعل و ليس كذلك لان و يحه و ويهه وو يله مصادر ولا فعل لها والحق انه المصادر الافعال مشتقة هي المصادر لان المصدر موضع صدو ر الفعل فتسميته بالمصدر يدل على ان الفعل يصدر عنه و لان المصدر اسم و الاسم اصل با لنسبة الى الفعل للاحتياج اليه ولان من حق المشتق ان يدل على ما يدل عليه المشتق منه مع زيادة اخرى ويكون المشتق بعد المشتق منه في الوجود لان نسبة المشتق الى المشتق منه كنسبة الصورة الى المادة فان السرير لما كان مأخوذا من الخشب يلزم استمار السرير على معنى وزيادة معنى في الخشب والا لكان السرير هو الخشب بعينه والسرير في الوجود و الهيئة الاجتماعية بعد الخشب ولان السرير مأخوذ ومصنوع عنه ونسبة الفعل الى المصدر كنسبة السرير الى الخشب لاشتمال الفعل على ما يشتمل عليه المصدر وعلى شئ آخر دون العكس لان الفعل يدل على الحدث والزمان المعين والمصدر يدل على الحدث دون الزمان المعين فان المصدر اما ان لا يدل على الزمان و ح يكون دالا على الحدث فقط او يدل على زمان شايع والفعل يدل على الحدث وعلى زمان معين فيكون الفعل مشتملا على ما اشتمل عليه المصدر مع شئ اخر ومتاخرا عنه لان الواحد قبل الاثنين والشايع قبل المعين (فان قيل) لم ذكر المص لفظ الاسم في تعريف المفعول المطلق ولم يذكره في تعريف ما عداه من بقية المفاعيل (قلنا) لانه لو لم يذكره فيه لورد عليه مثل ضربت الثاني في قولك ضربت ضربت زيدا فان ضربت الثاني صدق عليه انه فعله فاعل فعل مذكور بمعناه مع انه ليس بمفعول مطلق لانه ليس باسم فلو لم يذكر لفظ الاسم في تعريف المطلق لدخول ضربت الثاني في تعريف المطلق وهو ليس منه فذكر لفظ الاسم لئلا يدخل فيه (فان قيل) لا يخ من ان يحترز بذكر لفظ الاسم عن لفظ ضربت الثاني او عن مدلوله الذي هو الضرب واياما كان فلا حاجة

الى ذكر الاسم فى تعريفه اما اذا احترز به عن لفظه فلا حاجة الى ذكر
الاسم لان لفظ ضربت الثانى قد خرج عن تعريف المفعول المطلق بقوله
مافعله فاعل فعل مذكور لان لفظ ضربت الثانى ليس مما فعله فاعل فعل
مذكور فلا حاجة لاخراجه عنه الى ذكر الاسم وانما قلنا ان لفظ ضربت
ليس مما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه مدلوله الذى هو الضرب وهو
حدث لا لفظ ضربت واما اذا احترز بلفظ الاسم عن مدلول ضربت
فمدلوله حدث والحدث هو المفعول المطلق فلا يجوز الاحتراز
عنه بذكره لئلا يحترز عن نفسه وعن انواعه الداخلة فى حقيقته
فلا حاجة ايضا الى ذكر الاسم فى تعريف المطلق (قلنا) نختار انه
احترز بذكر لفظ الاسم فى تعريفه عن لفظة ضربت الثانى ليس مما فعله
فاعل فعل مذكور ممنوع لانه فعله فاعل فعل مذكور بمعنى انه يلفظ
وتكلم به لان الفعل اعم من ان يكون فعل اللسان اواليد اوغيرهما
من الجوارح ولقائل ان يقول لانم ان ما يتلفظ ويتكلم به فاعل فعله
بل كلامه وقوله ليس بفعل لانهم يعطفون القول على الفعل ويقولون
فعل زيد وقوله ولو كان القول فعلا للزم عطف الشئ على نفسه
وهو باطل لان العطف يقتضى التغاير بين المعطوف والمعطوف
عليه لا تغاير نفسه ويمكن ان يجاب عنه بان القول المعطوف
فعل خاص والفعل المعطوف عليه عام فيجوز عطف الخاص
على العام كقولك حيوان وانسان بعطف انسان على الحيوان مع
ان الانسان حيوان خاص مقيد بقيد النطق والخاص غير العام
فالتغاير المذكور بينهما ثابت ههنا مع ان التغاير اللفظى بين المعطوف
والمعطوف عليه كاف لجواز عطف احد المترادفين على الآخر
كقولك الفوجة والفرقة والفريق والسنه والزبرة والشرذمة
والرهط والنفر والطائفة بمعنى واحد وقد عطفت بعض هذه الالفاظ
على بعض ونختار ايضا انه يحترز بذكر لفظ الاسم فى تعريفه عن

مدلول لفظ ضرب الثاني وما قلتم ان مدلوله حدث والحدث مفعول مطلق فلا يحترز الشيء عن نفسه وعن انواعه ممنوع لان مدلوله وان كان حدثا لكنه ليس مفعولا مطلقا لان ما عبر عن ذلك المدلول بلفظ الاسم بل عبر عنه بلفظ الفعل فلا يكون مفعولا مطلقا لان المفعول المطلق مصدر والمصدر اسم ولفظ ضربت الثاني فعل فيجوز الاحتراز عنه (فان قيل) تعريف المطلق منقوض بضرب ضرب فضرب يصدق عليه انه اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه وليس مفعولا مطلقا لانه لو كان مفعولا مطلقا لوجب ان يكون منصوبا لان الغرض من تعريف المفعول المطلق انه يعرف به فينصب كما ان الغرض من تعريف الفاعل انه يعرف به فيرفع (قلنا) لانم انه ليس بمفعول مطلق بل هو مفعول وانما لم يكن منصوبا لقيامه مقام الفاعل ولو لم يقم مقامه لكان منصوبا ونحن لا ندعي ان المفعول المطلق يجب ان يكون منصوبا ابدا حتى يرد النقض المذكور بل نقول انه منصوب ما لم يمنع مانع من النصب اما اذا منع مانع منه فلا والمانع هنا موجود وهو قيامه مقام الفاعل وهذا الايراد قد يرد على هذا الوجه على المفعول به وفيه كقولك ضربت زيدا وضرب يوم الجمعة وامام الامير والجواب ثم كالجواب ههنا (فان قيل) هلا ذكر المص في تعريف المفعول مما ينبئ عن عدم نصب هذا الاسم حتى لا يرد عليه النقض (قلنا) انما لم يذكر لعدم الاحتياج اليه لانه ذكر من قبل ان المفعول المطلق يرفع اذا اقيم مقام الفاعل فلو ذكر ههنا ما ينبئ عن ذلك لكان ذكره تكرار لا فائدة فيه (فان قيل) تعريف المفعول المطلق ليس بجامع لانه خرج عنه حمدا وشكرا وغير ذلك مما لم يذكر فعله لانه عرف المفعول المطلق بانه ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه والفعل ههنا ليس بمذكور فلا يكون مفعولا مطلقا (قلنا) اجيب عنه بان مراده بالفعل المذكور في تعريف المفعول

المطلق ماهو مذكور لفظا او حكما فالفعل فى حمدا وشكرا وغيرهما وان لم يكن مذكورا لفظا لكنه مذكور حكما لان حمدا وشكرا وغيرهما كل واحد منها منصوب بفعل مقدر والقدر كالملفوظ (فان قيل) تعريف المفعول المطلق ليس بجامع لخروج مثل ويحه وويبه وويله عنه لان كل واحد منهما مفعول مطلق وليس له فعل مذكور بمعناه لالفظا ولا حكما فلا يكون تعريف المفعول المطلق لما ذكره جامعا (قلنا) لانم انه اذا لم يكن له فعل من لفظه لم يكن له فعل اصلا بل يمكن ان يكون له فعل بمعناه من غير لفظ لان المفعول المطلق من لفظه فعل نحو ضربت ضربا او من غير لفظه فعله نحو قعدت جلوسا مع انه يمكن ان يكون لكل واحد من هذه المصادر فعل لكنه لم يستعمل فعله لاستكراههم ذكر فعله لانه دعاء عليه فترك فعله لشناعته وشناعة ذكره (فان قيل) تعريف المفعول المطلق ليس بجامع لخروج بعض افعال المطلق من تعريفه نحو ضربته سوطا فان سوطا مفعول مطلق كما صرح به صاحب المفصل فيه مع انه لم يصدق عليه تعريفه لان سوطا ليس مما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه (قلنا) اطلاق المفعول المطلق على سوطا فى قولهم ضربته سوطا مجازى لان اصله ضربت ضربا بسوط فحذف المفعول المطلق وحذف الجار واقيم المجرور الذى هو السوط مقام المفعول لما قيل المسبب (فان قيل) العالم فى قولك خلق الله العالم مفعول مطلق ام مفعول به (قلنا) فيه خلاف بين النحويين فذهب اكثر النحويين الى انه مفعول به لانه وقع عليه فعل الفاعل وتعلق فعله به لان الخلق نسبة بين القدرة القائمة بالخالق وبين المخلوق الذى هو العالم او بين الخالق والمخلوق الذى هو العالم كما ان الضرب نسبة بين الضارب والمضروب فالخالقية قائمة بذات الله تعالى او بالقدرة القائمة بذاته ومتعلقة بالعالم وواقعة عليه كما ذهب اليه اهل السنة

والجماعة من الاشاعرة وما يفتى بالمفعول به الاما وقع عليه فعل الفاعل وتعلق به فعله والعالم بهذه المثابة لوقوع الخلق من الخالق تعالى عليه وتعلقه به كما ذكرنا (فان قيل) ينبغي ان يكون المفعول به ثابتا وموجودا في الخارج حتى يقع عليه فعل الفاعل وتعلق به فعله نحو ضربت زيدا فزيدا موجود في الخارج قبل وقوع الضرب عليه وتعلقه به ثم وقع عليه الضرب والتعليق به لان كون الشيء متعلق بشيء آخر فرع ثبوته وتحققه في نفسه بحسب الخارج حتى يمكن ان يتعلق به شيء آخر وليس العالم في خلق الله العالم كذلك لان الباري تعالى اخرج العالم من كتم العدم الى الوجود لا ان له وجودا وثبوتا اولا في الخارج ثم تعلق به فعل الفاعل ويقع عليه ثابتا كتعلق الضرب بزيد ووقوعه عليه في قولك ضربت زيدا (قلنا) قد ثبت في علم الله تعالى في الازل انه سيخلق العالم سيوجده في الخارج ماهو ثابت في علمه فاذا خلق واوجده في الخارج تعلق خلقه به ووقع عليه او نقول يجوز ان يكون وجود العالم مقارنا ومساويا لوقوع الخلق عليه وتعلقه به في بدء الفطرة ويكون بين العالم والخلق به ووقوعه عليه مقارنة ومساواة وما قلتم ينبغي ان يكون المفعول به موجودا قبل تعلق الفعل به ووقوعه عليه كما قلتم بضربت زيدا من تقدم زيد على وقوع الضرب عليه وتعلقه به بالنسبة الينا بعد خلق الكائنات لا بالنسبة الى الخالق عز وجل في مبدأ الفطرة وذهب الشيخ عبد القاهر الجرجاني في بعض النحويين الى ان العالم في خلق الله العالم مفعول مطلق لانه صدق عليه انه مافعله فاعل فعل مذكور لان العالم مخلوق ونوع من المخلوقات وفيه معنى الخلق الذي هو النسبة بين الخالق والمخلوق او بين القدرة القائمة بالخالق وبين المخلوق عند الاشاعرة وعند المعتزلة الخلق هو المخلوق وايا ما كان فيه معنى الخلق والمفعول المطلق هو مافعله فاعل فعل مذكور بمعناه سواء كان

المفعول المطلق من لفظ الفعل نحو ضربت ضربا او من لفظ موافق بمعنى الفعل نحو قعدت جلوسا وحبست منعا فان جلوسا ومنعا ليسا من القعود والحبس لكن بمعناهما فالعالم في خلق الله كذلك فاذا قلت خلق الله العالم فكانك قلت خلق الله الخلق (فان قيل) تعريف المفعول المطلق منقوض بقوله تعالى والله انبتكم من الارض نباتا وايضا وتبتل اليه تبتيلا كل واحد منهما مفعول مطلق ولا يصدق عليه تعريف المفعول المطلق لان كل واحد منهما ليس مما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه ولان مصدر انبت انباتا لا نباتا والنبات اسم المصدر وكذا تبتل مصدره التبتل لا التبتيل فتعريف المفعول المطلق ليس بجامع (قلنا) كل واحد من نباتا وتبتيلا مفعول مطلق لكن ليس من فعل المذكور بل من فعل مشابه ومقارب للفعل المذكور في المعنى لاشتراكهما واشتراك مصدرهما في المعنى الاصلي وتوافق حروفهما وحروف مصدرهما فيجوز استعمال مصدر بعضه مقام البعض على سبيل المجاز وله رعاية الفواصل اولان تبتل جاء مطاوع بتل كمطاوعة تكسر لكسر نحو كسرته فتكسر ولان انبت جاء بمعنى نبت لان افعل جاء بمعنى فعل نحو قلته واقلته فكذلك اجرى مجراه في استعمال مصدر احدهما مكان مصدر الآخر (فان قيل) تعريف المفعول المطلق ليس بجامع لخروج مثل جلوسا في قعدت جلوسا لان جلوسا مفعول مطلق مع انه ليس مما فعله فاعل فعل مذكور هو القعود لا الجلوس وان كان الجلوس بمعنى القعود لكنه ليس مما فعله فاعل فعل مذكور فينبغي ان الجلوس في قعدت جلوسا ليس مفعولا مطلقا لعدم انطباق تعريف المفعول المطلق عليه لكنهم صرحوا بانه مفعول مطلق قلنا سلمنا ان جلوسا في قعدت جلوسا ليس مما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه لكنه فاعل فعل مرادف للفعل المذكور فان الجلوس مرادف للقعود وعلى العكس ويجوز استعمال احد المترادفين

مكان الآخر فكانه فعله فاعل فعل مذكور قال الامام عز الدين الزنجاني فى شرح الهادى ناقلا عن امام الحرمين انه قال ليس قعد وجلس من المترادفين كما اعتقدوه اذ القعود انتقال عن النوم والجلوس انتقال النوم والاضطجاع فعلى هذا لا يجوز ان ينتصب جلوسا بقعدت ولا قعودا بجلست لاختلاف المعنى والتناقض هكذا اورده الحريرى فى درة الغواص *قال (وقد يحذف فى القيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم خير مقدم) (فان قيل) قد مثل المص للمفعول المطلق الذى حذف فعله على سبيل الجواز بخير مقدم كقولك للقادم خير مقدم والمثال الذى ذكره ليس بمستقيم لان المفعول المطلق هو ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه والخير فى قدمت خير مقدم ليس بمعنى افعل الذى هو قدمت لان الخير افعل التفضيل وهو بمعنى اخير لا بمعنى قدمت (قلنا) المثال الذى ذكره مستقيم وذلك ان الخير فى خير مقدم افعل التفضيل وافعل التفضيل يصير بعضا لما اضيف اليه ومقدم اما مصدر بمعنى القدوم فيكون خيرا انتصب بالاضافة اليه انتصاب المصادر كقول الشاعر * تقاسمهم اسيافنا شر قسمة *قضينا غواسها وفينا صدورها* فشر قسمة مصدر مفعول مطلق وهو افعل التفضيل المضاف الى قسمة واشر وان لم يكن بمعنى تقاسمهم لكن مضاف الى قسمة والقسمة بمعنى تقاسم فيصير الشئ بعضا لما يضاف اليه واما بمعنى زمان القدوم فيكون انتصاب خير فى خير مقدم على انه ظرف زمان كما تقول زرتك اطيب اليوم وعلى التقدير الثانى لا يجوز تمثيل المفعول المطلق بخير مقدم لان المقدم فى خير مقدم لما كان ظرفا فما اضيف اليه افعل التفضيل يصير افعل التفضيل بعضا من المضاف اليه الذى هو الظرف فلا يكون بمعنى قدمت فلا يستقيم التمثيل به *قال (ومنها ما وقع مضمون جملة لا محتمل لها غيره) (فان قيل) لا نم ان له على الفا لا يحتمل الا اعترافا بل يحتمل الصدق والكذب وبين الاعتراف عموم وخصوص والخاص غير العام اذ له

على الف درهم اقرار وحقيقة الاخبار اما اخبار عن حق سابق واما شهادة المرء عن نفسه وعلى كلا التقديرين يحتمل الصدق والكذب بدليل يصح تصديق المقر له وتكذيبه اياه وكل واحد من الصدق والكذب مغاير لاعترافا اما المغايرة بينهما بحسب اللفظ فظاهرة واما المغايرة بينهما بحسب المعنى هو ان بين كل واحد من الصدق والكذب وبين الاعتراف عموما وخصوصا والخاص غير العام (قلنا) سلمنا ان له على الف درهم يحتمل الصدق والكذب وسلمنا ان الصدق والكذب مغايران للاعتراف لكنهما لازمان للاعتراف اذ الاعتراف لا ينفك عن احدهما ومراد المص بالغير في قوله لا يحتمل لها غيره الغير الذي يكون منافيا للاعتراف والصدق والكذب منافيان فلا يرد *قال (ويسمى توكيدا لنفسه) الخ (فان قيل) ويسمى توكيدا لنفسه ليس بصحيح لان الشيء لا يؤكد نفسه اذ التأكيد ينبغي ان يكون مغايرا للمؤكد (قلنا) لا يخ ان يكون مغايرا له بحسب اللفظ والمعنى معا او بحسب اللفظ فقط فان كان الاول فممنوع لجواز قولك جاءني زيد زيد في التأكيد اللفظي على ان يكون زيد تأكيدا لزيد الاول مع ان لفظ التأكيد هو لفظ المؤكد بعينه ومعناه معناه ويجوز جاءني زيد نفسه في التوكيد المعنوي فان مدلول نفسه ومدلول زيد واحد لا يستقيم توكيد كلمة بكلمة اخرى مغايرة لها لفظا ومعنى معا لا في التأكيد اللفظي ولا في المعنوي وان كان المراد الثاني فلا نم عدم المغايرة بين التأكيد والمؤكد ههنا بل المغايرة بينهما ثابتة وذلك ان لفظ الاعتراف في قوله على الف درهم اعترافا الذي هو توكيد مغاير للفظ على الف درهم الذي هو مؤكد فان قيل اذا كان لفظ التأكيد مغاير اللفظ المؤكد فلم قال المص ويسمى توكيدا لنفسه ولم يقل ويسمى توكيدا لغيره اذ احد المتغايرين لا يكون نفس المتغاير الآخر (قلنا) انما قال توكيدا لنفسه لان المدلول له على الف درهم ومدلول اعترافا واحد وهو الاقرار

او متقارب وان اختلف لفظاهمافاذا اتحدمدلولاهما اوتقاربا جازان يقال ان احدهما نفس الآخر لاتحاد المدلولين اوتقاربهما

قال (المفعول به ماوقع عليه فعل الفاعل) (فان قيل) تعريف المفعول به بماذكره المص ليس بجامع لخروج بعض ماهوعنه مثلا اذاقلت لم يضرب عمروزيداوسأضرب زيدافان زيدا في المثالين مفعول به مع انه لم يقع عليه فعل الفاعل امافي المثال الاول فلانه سلب وقوع الفعل عنه واما في المثال الثاني فلانه اخبر عن ضرب سيقع في زمان المستقبل لاعماوقع فلايكون التعريف المذكور للمفعول به جامعا (قلنا) المراد بالوقوع في قوله المفعول به ماوقع عليه فعل الفاعل تعلق الفعل بشيء بفعل معنى ذلك الفعل الابعد يفعل ذلك الشيء والتعلق اعم من ان يكون ايجابيا اوسلبيافالتعلق في لم يضرب عمروزيداسلبي وفي ساضرب زيداايجابي والتعلق كاف في الصورتين وان لم يقع الفعل على المفعول به حقيقة مع انه يجوزان يقال انه وقع فعل الفاعل على زيداوساضرب زيداباعتبارمايؤول اليه (فان قيل) تعريف المفعول به ليس بمانع لدخول ماليس منه فيه مثلا اذاقلت هلك المال وانقطع الماء فصدق على كل واحدمن المال والماء انه وقع عليه فعل الفاعل وهوالهلاك والانقطاع مع انه كل واحد منهما فاعل (قلنا) لانسلم انه وقع على كل واحدمن المال والماء فعل الفاعل الذي هوالهلاك والانقطاع بل اسند الى كل واحد منهمافعل الفاعل واسناد الفعل اليهما ليس وقوعه عليهما اذالاسناد غير الوقوع ولان كلامه في الافعال المتعدية اذالمفعول به لايكون الا للفعل المتعدي وهلك وانقطع لازمان ولانه عرف المفعول به بماوقع عليه فعل الفاعل فالفاعل شيء وماقع عليه فعل الفاعل شيء آخروفي المثالين المذكورين ليس كذلك فلايردالنقض (فان قيل) ماالعامل في المفعول به (قلنا) فيه اربعة اقوال احدهاانه فعل ولهذاتتعدد

المفاعيل بحسب اقتضاء الفاعل وثانيها انه فاعل لان الفاعلية مقتضية للاعراب وثالثها المجموع من الفعل والفاعل لامتناع خلو الفعل عن الفاعل ورابعها الفاعلية وهى امر معنوى وهو ضعيف لاختصاص العامل المنوى بالمبتدأ والخبر والفعل المضارع * قال (المنادى وهو المطلوب اقباله بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا ويبنى على ما يرفع به ان كان مفردا معرفة) (فان قيل) محل المنادى المفرد المعرفة من الاعراب نصب بانه مفعول به فما العامل فيه (قلنا) فيه ثلثة اقوال احدها ان العامل فيه المحذوف والمنادى مفعول لذلك المحذوف يا زيد ادعو زيدا او انادى زيدا ويا نائب عنه وضعت دليلا على الانشاء للدعاء كما ان الهمزة وضعت دليلا على انشاء الاستفهام وهذا القول مختار المص وثانيها ان العامل فيه الياء التى هى كلمة النداء وهى اسم من اسماء الافعال متضمن معنى الانشاء وهى اسم انادى او ادعو كما ان صه اسم اسكت ومه اسم اكفف وهو ضعيف لان من جملة كلمة النداء الهمزة ولا يستقيم ان يكون اسما من اسماء الافعال لامتناع ان يكون الاسم موضوعا على حرف واحد وثالثها حرف النداء نيابة عن الفعل وهو ضعيف لان حرف النداء النائبة عن الفعل فى العمل لم يجز حذف حرف النداء مع الفعل لامتناع حذف النائب والمنوب جميعا لكن جواب حذفها ثابت فى الكلام الفصيح كقوله تعالى رب ارنى اى يارب ارنى وقوله فاطر السموات والارض اى يا فاطر ويوسف اعرض عن هذا اى يا بى يوسف (فان قيل) قوله ويبنى على ما يرفع به منقوض بقول الشاعر * سلام الله يا مطر عليها * وليس عليك يا مطر السلام * فان يكن النكاح احل شئ * فان نكاحها مطر حرام * فمطر فى يا مطر منادى مفرد معرفة دخل عليه تنوين والتنوين انما يدخل على المعربات دون المبنيات (قلنا) هذا من ضرورات الشعر ليس مما هو بصدده اذ كلامه فى السعة والاختيار لا فى الضرورة والاضطرار (فان قيل) قد ذكر المص ان المنادى

يبنى على مايرفع به ان كان مفردا معرفة ومثل للمفرد المعرفة بيازيدان ويازيدون فكيف يصح منه تمثيل المفرد بالتثنية والجمع (قلنا) مراد المص بالمفرد فى قوله ويبنى على مايرفع به ان كان مفردا معرفة المفرد الذى يقابل المضاف وشبه المضاف لا الجملة والمركب والتثنية والجمع * قال (ويخفض بلام الاستغاثة مثل يالزيد) (فان قيل) المنادى المستغاث فى الاصل هو المنادى المفرد المعرفة دخلت عليه لام الاستغاثة والمنادى المفرد المعرفة مبنى على الضم كما ذكره ولام الاستغاثة حرف الجر لايعمل فى لفظ المبنيات بل فى محلها فلم لم يذكر لفظ المنادى المستغاث على الضم بعد دخول لام الاستغاثة عليه كما تترك الاسماء المبنية على الضم اذا دخلت عليها حروف الجر نحو من قبل ومن بعد حالة قطعهما عن المضاف اليه (قلنا) لان حرف النداء فى المنادى يقتضى بناؤه ولام الاستغاثة يقتضى اعرابه واللام اقرب الى المنادى من حرف النداء فاعتبار ماهو اقرب اولى من اعتبار حرف النداء الذى هو ابعد (فان قيل) حرف النداء اسبق من لام الاستغاثة فاعتبار ماهو اسبق اولى من اعتبار غيره (قلنا) لام الاستغاثة يقتضى اعراب المنادى وحرف النداء يقتضى بناءه والاصل فى الاسماء الاعراب فاعتبار لام الاستغاثة التى هى يقضى ماهو اصل فى الاسماء اولى من اعتبار ماهو يقتضى خلاف اصلهما (فان قيل) الاصل فى الاسماء الاعراب مالم يعارض الاصل شئ تقتضى خلافه ومعارض الاصل فى المنادى موجود و هو مشابهته لما يشابه مبنى الاصل من جهة الافراد والتعريف (قلنا) لانم ان المنادى المفرد المعرفة مشابه لما يشابه مبنى الاصل حين دخلت عليه لام الاستغاثة بل لايشبهه ح وذلك انه ركب المنادى مع لام الاستغاثة ووجه مشابهة المنادى لكاف ادعوك الذى هو مشابه لكاف ذاك واياك الافراد فاذا ركب المنادى مع لام الاستغاثة زالت المشابهة بين المنادى وبين الكاف من جهة الافراد

فعاد المنادى الى اصله الذى هو الاعراب ويصير مخفوظا بلام الاستغاثة (فان قيل) لم ادخلوا اللام على المنادى وسموا المنادى بالمستغاث (قلنا) ايذانا بان المنادى قسمان اختيارى نحو يازيد واضطرارى يالزيد فلابد من نصب علامة ليتميز احد القسمين عن الآخر (فان قيل) لم تعينت اللام للعلامة دون غيرها (قلنا) لانها للاختصاص والموضع موضع الاختصاص ليختص المنادى بالاستغاثة (فان قيل) اللام الجارة اذا دخلت على الاسماء الظاهرة تكون مكسورة نحو المال لزيد والجل للفرس فما بال لام الاستغاثة مفتوحة فى المنادى المستغاث مع ان مدخولها اسم ظاهر نحو يالزيد (قلنا) انما فتحت اللام لان المنادى واقع موقع المضمر لما ذكرنا انه واقع موقع كاف ادعوك واللام الجارة اذا دخلت على المضمرات تكون مفتوحة نحو لك وله ولها ولهما وما اشبهها فكذلك اذا دخلت على ما هو واقع موقع المضمرات تكون مفتوحة (فان قيل) لم فتحت اللام اذا دخلت على المضمرات وكسرت اذا دخلت على الاسماء المظهرة (قلنا) من وجهين الاول ان الاصل المظهر اصل بالنسبة الى المضمر لان دلالة المظهر على معناه اوضح من دلالة المضمر ولان المظهر مستقل فى التلفظ وغير محتاج الى تقدم الذكر بخلاف المضمر واللام الجارة اذا كانت مكسورة اصل بالنسبة الى ما كانت مفتوحة لانها لو كانت مكسورة لكانت حركتها موافقة لحركة معمولها فخص الاصل بالاصل والفرع بالفرع طلبا للمناسبة واما للمشاكلة بناء على ان الجنسية علة الضم والجنس الى الجنس كما قيل تمثيل الثانى ان اللام حرف واحد والكلمة الموضوعة على حرف واحد تحرك عند الاضطرار الى تحريكها بالفتحة تخصها كهمزة الاستفهام وواو القسم وواو العطف وكاف التشبيه ولام الابتداء ولام جواب القسم ولام جواب لو ولولا (فان قيل) فعلى ما ذكرتم من الوجه الثانى ينبغى ان تكون اللام مفتوحة اذا دخلت

على المظهر نحو لزيد ولعمرو لكنها مكسورة لما ذكرناه آنفا (قلنا) لانم انها اذا دخلت على المظهر ينبغي ان تكون مفتوحة الا ان العدول من الفتحة الى الكسرة للفرق بين هذه اللام و بين لام الابتداء فانها مفتوحة كما فى قوله تعالى ولعبد مؤمن (فان قيل) مافيه لام الجر مجرور ومافيه لام الابتداء مرفوع والفرق بينهما الحركة معمولهما حاصل فلا حاجة الى حمل الحركة الثقيلة على الكلمة الضعيفة (قلنا) الالتباس ثابت والاشتباه باق فى بعض المواضع على تقدير فتحها مثلا اذا قلت لموسى مال فانك لولم تكسر اللام فى لموسى لم يدر ان لموسى مبتدأ ومال خبره والتقدير لموسى ذومال اولموسى خبر ومال مبتدأ قدم الخبر على المبتدأ لتصحيح وقوع المبتدأ نكرة والتقدير مال لموسى فكسرت اللام الجارة وفتحت لام الابتداء لئلا يؤدى الى اللبس ههنا وحمل باقى اخواتها عليه وان لم يؤد الى اللبس فكسرت فى الجميع طردا للباب (فان قيل) لم لم يفعل الامر بالعكس اولم يضموا اللام الجارة الداخلة على الاسم الظاهر وكسروها وانه نكتة دعت الى اختيارهم كسر حركتها (قلنا) انما اختاروا الكسر فى حركتها لما فيه من نوع الموافقة بين حركتها وحركة معمولها و نظير هذه الكسرة كسرة الباء فى بسم الله و بزيد * قال (وتوابع المنادى) الخ (فان قيل) لم جاز الرفع توابع المنادى المفردة توابع محله دون لفظه اذ لا يقال مضى امس الدابر بجر الراء فى دابر على ان يكون الدابر صفة لامس حملا على لفظه بل برفع الراء على ان يكون الدابر صفة لامس حملا على محله ومحل امس من الاعراب رفع بانه فاعل مضى و الدابر من الدبور وهو تولى الظهر وكذلك لا يقال هؤلاء الكرام بجر الميم فى الكرام على ان يكون الكرام صفة لهؤلاء حملا على لفظة هؤلاء بل برفعها على ان تكون صفة حملا على المحل (قلنا) انما جاز توابع المنادى المبنى حملا على لفظ المنادى المبنى لحركة الاعرابية من حيث

العروض يعني من حيث ان حركة كل واحد من المنادى المحلى والحركة الاعرابية عارضة اما عروض حركة المنادى المبنى فمن جهة ان بناءه عارضى لا اصلى واما عروض الحركة الاعرابية فظاهر لانها عرضت بسبب دخول العامل على الاسم المعرب * قال (وقالوا ياالله خاصة) الخ اى جواز دخول حرف النداء فيما فيه اللام مختص بياالله (فان قيل) لانم ان جواز دخول حرف النداء فيما فيه اللام مختص بياالله بل يجوز دخولها فى غيره مما فيه اللام كقول الشاعر * *من اجلك ياالتى تيمت قلبى * وانت بخيلة بالوصل عنى * فادخل حرف النداء فى التى وهو معرف باللام (قلنا) اللام فى ياالتى زائدة ليست للتعريف لان التى بدون اللام معرفة وتعريفه ليس مستفادا من اللام بل هو معرفة بحسب الوضع لانها من الموصولات وتعريف الموصولات وضعى لا كسبى بدليل تعريف من وما او نقول دخول حرف النداء فى التى شاذ لا يقاس عليه * قال (وترخيم المنادى جائز) الخ (فان قيل) قد حكم المص على الترخيم اولا ثم عرفه ثانيا والحكم على الشئ موقوف على معرفة ذلك الشئ بناء على ان المجهول المطلق يمتنع الحكم عليه كما هو مقتضى القياس (قلنا) انما لم يقدم تعريف الترخيم على الحكم لان الترخيم معلوم من حيث اللغة اذ الترخيم فى اللغة من رخمت الشئ اذا لينته وسهلته ومن قول ذى الرمة * فى وصف حسنه و لعبته * عشيقة لها بشر مثل الحرير ومنطق * رخيم الحواشى لا هراء ولا نزور * رخيم الحواشى اى لين الحواشى وروى عن الاصمعى انه قال لقينى سيبويه فقال لى ما يقال للشئ اللين السهل قلت الترخيم فوضع باب الترخيم وفى الاصطلاح ما ذكره المص فى المتن واذا كان الترخيم معلوما من حيث اللغة فلا يكون مجهولا مطلقا بل معلوما ببعض الوجوه

والاعتبارات فلا يمتنع الحكم عليه * قال (وهو حذف فى آخره) الخ
(فان قيل) لم قال وهو حذف فى اخره ولم يقل وهو حذف آخره
اذ الترخيم عبارة عن حذف آخره نحو ياحار فى ياحارث (قلنا) لانه
لو قال كذلك لم يشمل تعريفه لما حذفت زيادتاه فى الحكم الواحد
كاسماء ومروان ولما حذفت تاء التأنيث نحو ياثب فى ياثبة ولما حذف
كلمة برأسها من الاسم المركب نحو يابعل فى بعلبك لانه يصدق على كل
واحد منها انه حذف فى آخره لا من آخره لان الزيادتين فى حكم واحد
وتاء التأنيث لا يصدق عليها انها من آخر الاسم لانها زائدة على بنية
الكلمة لكن يصدق عليها انها فى آخر الكلمة وكذا يصدق
على حذف الشطر الآخر من الاسم المركب انه حذف الاسم الاول
لا منه (فان قيل) فعلى هذا قوله وهو حذف فى آخره يخرج ماهو
حذف آخره كحذف الثاء فى ياحار الشدى اصله حارث لاجل الترخيم
(قلنا) لانم انه خرج بل التعريف شامل لكلا القسمين اعنى اما حذف
فى آخره واما حذف آخره لان الحذف فى آخره شامل لماهو المحذوف
من نفس الكلمة نحو ياحار فى ياحارث ولماهو زائد عليها نحو يااسم
ويامر و وياثب و يابعل فى اسماء ومروان وثبة و بعلبك بخلاف الحذف
من آخره فانه مختص بماهو المحذوف من نفس الكلمة نحو ياحار فى
حارث والترخيم اعم من ان يكون فى آخر الاسم او من آخره كما ذكرنا
فى الامثلة * قال (الثالث ما اضمر عامله على شريطة التفسير وهو كل
اسم بعده فعل او شبهه ) الخ (فان قيل) تعريف ما اضمر عامله على
شريطة التفسير منقوض بصور منها كقولك زيدا ضربته
اذا جعلت زيدا مبتدأ ومنها زيد يضرب عمرا ومنها زيد ضرب
غلامه بكرا فان كل واحد منها ليس مما اضمر عامله على شريطة التفسير
و تعريف ما اضمر عامله على شريطة التفسير منطبق عليه متناول
له لان مراده بما اضمر على شريطة التفسير مفعول اضمر على شريطة

التفسير كما مثل المص فى المتن زيدا ضربته وزيدا مررت به وزيدا ضربت غلامه وزيدا حبست عليه وماذكره من الصور ليس بمفعول ما اضمر عامله على شريطة التفسير مع ان التعريف الذى ذكره بما اضمر عامله شامل للصور المذكورة فلم يقل فى التعريف وهو كل مفعول بعده فعل او شبهه الخ حتى لا يرد النقض بالصور (قلنا) اراد بالاسم فى قوله كل اسم مفعول به وسياق الكلام يدل على ان مراده باسم فى تعريف ما اضمر عامله المفعول اذ الكلام فى المفعول الذى يجب حذف فعله والاولى ان يقول كل مفعول فى تعريف ما اضمر عامله مكان كل اسم حتى لا يتوجه النقض المذكور لكن اهمل ذكر المفعول فى التعريف اعتمادا على فهم المتكلم * قال (ويستوى الامران فى مثل زيد قام وعمرا اكرمته) (فان قيل) المثال الذى ذكره المص مما يستوى فيه الامران ليس بصحيح من وجهين الاول انه اذا قلنا زيد قام وعمرا اكرمته لم يجز العطف على الجملة الفعلية التى هى المعطوف عليها خبر المبتدأ وكل ما عطف على خبر المبتدأ ينبغى ان يصلح لان يكون خبرا للمبتدأ لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه فى جميع ما يجب و يمتنع لكن المعطوف لا يصلح ان يكون خبرا للمبتدأ اذ ليس فى الجملة المعطوفة على خبر المبتدأ ما يربطها بالمبتدأ من عائد وضمير والوجه الثانى ان لقام فى زيد قام وعمرا اكرمته الضمير المستتر فيه الذى هو فاعل له وعائد الى زيد محل من الاعراب وهو الرفع بانه خبر المبتدأ ولا موضع له من الاعراب للجملة المعطوفة فى زيد قام وعمرا اكرمته على ان الجملة المعطوفة معطوفة على الجملة الفعلية لعدم صلاحية الجملة المعطوفة لان تكون خبرا للمبتدأ لانتفاء الضمير العائد فيها كما ذكرنا (قلنا) الجواب عن الوجهين انه لا نسلم ان كل ما هو معطوف على خبر المبتدأ ينبغى ان يصلح لان يكون له محل من الاعراب كما ان المعطوف عليه كذلك

وبما قلتم من ان المعطوف فى حكم المعطوف عليه فى جميع ما يجب ويمتنع
ممنوع لجواز يا زيد والحارث وامتناع يا الحارث ولجواز رب شاة وسخلتها
بدرهم وامتنع رب سخلتها وعلى تقدير التسليم ان المعطوف ينبغى
ان يكون فى حكم المعطوف عليه و ينبغى ان يكون للمعطوف محل من
الاعراب كما ان للمعطوف عليه كذلك يقدر فى الجملة المعطوفة ضمير
او عائد الى المبتدأ لترتبط الجملة المعطوفة على خبر المبتدأ بالمبتدأ ليصلح
ان تكون الجملة المعطوفة خبرا للمبتدأ وليكون لها محل من الاعراب
كما ان الجملة المعطوفة عليها كذلك بان يقول تقديره زيد قائم واكرمت
عمرا اكرمته عنده وفى داره فالضمير فى عنده وفى داره راجع الى زيد
لترتبط الجملة المعطوفة على الجملة التى هى خبر المبتدأ بالمبتدأ والضمير فى
اكرمته هى جملة مفسرة بكسر السين راجع الى عمرو فح يكون للجملة
المفسرة بفتح السين التى هى معطوفة على الجملة التى هى خبر المبتدأ
محل من الاعراب كما ان للجملة المعطوفة عليها كذلك (فان قيل) بل
يكون من الجملة المفسرة بكسر السين محل من الاعراب كما ان للجملة
المفسرة بفتح السين محلا من الاعراب اهلا (قلنا) قد ذكر ابو البقاء
فى اعراب الجملة فى قول الشاعر * اذا السير ابدى ما حديه لهم *
طاروا اليه ورفات ووحداتا * ان الجملة المفسرة لا محل لها من الاعراب
حيث قال اذا السير ابدى باحدى اى اذا ابدى السير باحديه ابدى
فلا بدى الثانى لا محل له من الاعراب ولقائل ان يقول لا نسلم ان الجملة
المفسرة لا محل لها من الاعراب بل لها محل من الاعراب كما ان الجملة
المفسرة كذلك اذا الجملة المفسرة فى معنى الجملة المفسرة وفى قوتها اعلم
ان الجملة التى تقع موقع المفرد لها محل من الاعراب كما ذكر الشيخ
عبد القاهر الجرجانى فى الجمل حيث قال والجملة التى تقع موقع المفرد
فى ستة مواضع احدها خبر المبتدأ تقول زيد خرج ابوه فيكون خرج
ابوه فى موضع الرفع لوقوعها موقع خارج والثانى خبر كان واخواتها

كقولك كان زيد ابوه منطلق فابوه منطلق فى موضع النصب لكونه خبر الكان والثالث خبران واخواتها كقولك ان زيدا ابوه منطلق والرابع المفعول الثانى من باب ظننت كقولك ظننت زيدا ابوه خارج الخامس صفة النكرة نحو مررت برجل خرج ابوه فالجملة فى موضع الجر لكونها صفة المجرور والساس دالحال كقولك جاءنى زيد تعادل للجانب بين يديه فقد تقع الجملة موقع المفرد فى مواضع لم يذكرها الشيخ بان تقع فاعلة ومفعولة ومبتدأ نحو بلغنى ان زيدا عالم فان اسمها وخبرها فى محل الرفع بانها فاعل بلغنى تقديره بلغنى نحو الذى هو حصول العلم لزيد كقولك اعجبنى ان ضربت فان ضربت فى محل الرفع بانه فاعل اعجبنى وكربت ان زيدا منطلق فان مع اسمها وخبرها فى محل النصب بانه مفعول لكربت وعندى انك قائم فان مع اسمها وخبرها فى محل الرفع بانه مبتدأ وعندى خبره مقدم عليه فقول الشيخ بان الجملة تقع موقع المفرد فى ستة مواضع ليس بسديد لوقوعها موقع المفرد فى غير تلك المواضع كما ذكرناه *قال (التحذير) الخ (فان قيل) لم قال التحذير بلفظ المصدر ولم يقل الرابع المحذر بلفظ اسم المفعول اذ المفعول به الذى يجب حذف فعله هو المحذر لا تحذير (قلنا) انما قال الرابع التحذير بلفظ المصدر ولم يقل الرابع المحذر بلفظ اسم المفعول الذى هو المراد بهذا الباب ليشمل لفظ المصدر المحذر والمحذر منه وهو المشارك للمحذر فى النصب وفى اصل معنى التحذير لان للمصدر دلالة عليهما ولو قال الرابع المحذر بلفظ اسم المفعول يخرج المحذر منه عن عبارته ولم يشمل عبارته المحذر والمحذر منه جميعا بل يختص بالمحذر *قال (او ذكر المحذر منه مكررا) الخ (فان قيل) قوله او ذكر المحذر منه مكررا لايخلو من ان يكون معطوفا على قوله تحذيرا او على قوله معمول اذ لا شئ سواهما حتى يعطفه عليها ولا يستقيم العطف على كل واحد منهما الان معمول اسم وذكر فعل فلا يستقيم عطف الاسم على الفعل لعدم تناسب بين المعطوف والمعطوف

عليه فى الاسمية والفعلية ورعاية المناسبة بين المعطوف والمعطوف عليه مستحسن ولهذا قد اشار النحويون النصب فى باب ما اضمر عامله بالعطف على جملة فعلية مثل ضربت زيدا وعمرا وعمرو كلمته لاجل التناسب الاصوب ان يقول الرابع التحذير وهو معمول بتقدير اتق تحذيرا بما بعده او معمول بتقدير اتق و المحذر منه مكررا حتى لا يرد ماذكرنا (قلنا) يجوز ان يكون معطوفا على فعل مقدر ناصب لتحذير تقديره ومعمول بتقدير اتق حذر تحذيرا بما بعده اوذكر المحذر منه مكررا هذا على تقدير ان يكون نصب تحذيرا على المصدرية وان كان نصبه على انه مفعول له فهو ايضا معطوف على تحذير لان تحذيرا مصدر وقع مفعولا له وفيه معنى الفعل مع ان المصدر مقدر بان والفعل تقديره ان حذر فيجوز العطف لماذكرناه و يجوز ان يكون معطوفا على المعمول لان المعمول اسم المفعول وفيه معنى الفعل وهو يعمل عمل المضارع المجهول الذى هو يعمل فالمعمول فى قوة يعمل و يعمل فعل فيصح العطف * قال (رأسك والسيف واياك والاسد واياك وان تحذف) الخ (فان قيل) لايجوز عطف السيف على رأسك وعطف الاسد على اياك وعطف ان تحذف على اياك لان العطف بالواو يقتضى الشركة بين المعطوف والمعطوف عليه فى حكم الثابت للمعطوف عليه بان يثبت للمعطوف ماهو ثابت للمعطوف عليه من الحكم لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه فى كل مايجب و يمتنع الاانك اذاقلت ضربت زيدا وعمرا ان زيدا وعمرا مشاركان فى الاعراب ووقوع الضرب عليهما وليس المعطوف والمعطوف عليه فى الامثلة الثلثة مشتركين فى الحكم الثابت للمعطوف عليه فان المعطوف فى الامثلة محذر عنه والمعطوف عليه فيها محذر فلا اشتراك بين المعطوف والمعطوف عليه فى الحكم فلا يجوز العطف (قلنا) لانسلم ان المعطوف فى حكم المعطوف عليه فى جميع مايجب

و يمتنع بدليل جواز رب شاة وسخلتها بدرهم و يا زيد الحارث وامتناع رب سخلتها و يا الحارث بدليل جواز قولهم علفتها تبنا وامتناع علفتها ماء باردا بل لابد من ان يقول وسقيتها ماء باردا اى علفت الشاة تبنا وسيقتها ماء باردا فعلى هذا لا يجب ان يكون المعطوف فى حكم المعطوف عليه من جميع ما يجب و يمتنع بل فى و بعض احكامه وهو الاعراب وههنا كذلك اونقول لزوم اشتراك المعطوف عليه فى جميع الاحكام ممنوع لجواز قولك ضربت زيدا يوم الجمعة وعمرا يوم السبت فان المعطوف والمعطوف عليه مشتركان فى الاعراب و فى اصل الضرب لا فى زمان وقوع الضرب فلا يجب ان يكون المعطوف فى حكم المعطوف عليه فى جميع ما يجب و يمتنع بل فى بعض احكامه وهو الاعراب واصل المعنى والامر فى المعطوف عليه فى الامثلة المذكورة بهذه المثابة لان المعطوف والمعطوف عليه فى رأسك والسيف واياك والاسد واياك وان تحذف اى واياك والحذف مشتركان فى اصل معنى التحذير وفى كونهما معمولين بتقدير اتق اونقول لا نسلم ان المعطوف و المعطوف عليه فى الامثلة المذكورة لم يشتركا فى الحكم الثابت للمعطوف عليه بل هما يشتركان فيه وذلك لان كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه فى الامثلة محذر ومحذر منه بالنسبة الى الآخر لان معنى قوله رأسك والسيف اتق رأسك من ان يتعرض للسيف واتق السيف من ان يتعرض لرأسك وكذا معنى قوله واياك وان تحذف اتق نفسك من ان تتعرض للحذف و اتق الحذف من ان يتعرض لنفسك ولان كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه محذر ومحذر عنه ومعمول بتقدير اتق فقد اشتركا فى الحكم فيجوز العطف (فان قيل) لا بد للمعطوف من المعطوف عليه لان العطف بدون المعطوف عليه ممتنع فالمعطوف عليه فى اياك والاسد واياك وان تحذف (قلنا) المعطوف عليه فيهما مقدر وهو نفسك

تقديره اتق نفسك من ان تتعرض للاسد واتق الاسد من ان يتعرض لنفسك وكذا اتق نفسك من ان تتعرض للحذف و اتق الحذف من ان يتعرض لنفسك لان اصل اياك والاسد واياك وان تحذف اتق من الاسد ومن الحذف لكنهم لم يجوزوا الجمع بين الفاعل والمفعول لواحد فعدلوا عنه الى نفسك بان اتوا بلفظ النفس و وصلوا بها ضمير المفعول لئلا يلزم الجمع بين الفاعل والمفعول لواحد ثم حذفوا الفعل الذى هو اتق لكثرة الاستعمال واشدة اهتمامهم بامر التحذير وعدم الفرصة بذكر الفعل لضيق المقام فعدلوا عن لفظ النفس لانتفاء موجبها فوجب رجوع الضمير وعوده لابد ان يكون الضمير منفصلا لزوال ما يتصل به فتعين الضمير المنصوب المنفصل وهو اياك وبابه على حسب من يأمره (فان قيل) كيف يجوز عطف ان تحذف على نفسك والمعطوف عليه اسم والمعطوف فعل وعطف الفعل على الاسم مستكره عندهم اذ المناسبة بين المعطوف والمعطوف عليه مطلوبة عندهم (قلنا) ان تحذف فى تأويل الحذف والحذف مصدر والمصدر اسم فكانه عطف الاسم على الاسم * قال ( لا تقول اياك الاسد لامتناع تقدير من ) (فان قيل) تقدير من فى مثل هذه الصورة غير ممتنع اذ لو كان ممتنعا لم يكن يقع فلا يمتنع امابيان الوقوع انه جاء فى كلام العرب كقول الشاعر * اياك اياك المرأ فانه * الى الشر دعاء وللشر جالب تقديره اياك اياك من المرأ فحذف من فى من المرأ فكذلك يجوز حذفها من الاسد تقدير اياك من الاسد فى قولك اياك الاسد (قلنا) اجيب عنه بوجوه الاول انه من ضرورات الشعر وكلامه فى الاختيار الثانى انه على خلاف القياس واستعمال الفصحاء و مثل هذا مردود فلا يكون حجة الثالث ان المرأ مصدر بمعنى ان تمارى فحمل المرأ على تمارى فى جواز حذف من بكون المرأ بمعنى ان تمارى فكما يجوز حذف من عن تمارى فكذلك من المرأ فاذا احتمل الوجوه المذكورة قلت الحجج اذ لا يجوز اثبات اصول الابواب

بالمحملات *قال (المفعول فيه) الخ (فان قيل) قوله وشرط نصبه تقدير فى المفعول فيه فقد تضمن المفعول فيه معنى فى واذا تضمن معنى فى يكون المفعول فيه مبنيا لتضمنه معنى الحرف كما ان اين وكيف مبنيان لتضمنهما معنى همزة الاستفهام (قلنا) لا نسلم انه اذا قدر فى المفعول فيه فى فقد تضمن معنى فى لانه لو كان كذلك لم يجز اظهار فى مع المفعول فيه كما لم يجز اظهار الهمزة مع اين وكيف اذ الفرق بين التضمن والتقدير ان التضمن يقتضى عدم جواز الاظهار والتقدير جواز الاظهار *قال (المفعول له) الخ (فان قيل) لم ذكر المص المثالين للمفعول له مثل ضربته تأديبا وقعدت عن الحرب جبنا ولم يقع المثال واحدا اذ الفائدة فى تعدد المثال (قلنا) له فائدتان الاولى ان المثال بمنزلة الشاهد فكما انه لا بد من تعدد الشاهد فكذلك لا بد من تعدد المثال الثانية ان المفعول له قد يكون علة غائية للفعل وحاملا على الاقدام على الفعل والفعل ليس بعلة للمفعول له نحو قعدت عن الحرب جبنا فان الجبن علة للقعود عن الحرب والقعود عن الحرب ليس علة للجبن وقد يكون المفعول له علة غائية للفعل وحاملا للفاعل على اقدامه على الفعل بحسب الذهن والفعل ايضا علة للمفعول له بحسب الخارج نحو ضربته تأديبا فان التأديب علة باعثة فى الذهن للفاعل على اقدامه على الفعل هو الضرب لان من اراد التأديب بسبب الضرب فالم يتصور التأديب الحاصل من الضرب لم يشتغل بالضرب فيكون التأديب علة للضرب بحسب الذهن والضرب يكون علة للتأديب ايضا بحسب الخارج فان من يحتاج فى التأديب الى الضرب فالم يضرب به لم يتأدب فيكون الضرب علة ايضا للمفعول لكن المفعول علة للضرب بحسب الذهن والضرب علة للمفعول له بحسب الخارج فلا يلزم الدور كما توهم بعض الناس لان علة احدهما للآخر بحسب الذهن وعلة الآخر له بحسب الخارج فلا دور لتعدد

مطلب على الفرق بين التضمن والتقدير

الجهة * قال (الحال ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به) الخ (فان قيل) تعريف الحال بما ذكره ليس بجامع لخروج الجمل الواقعة حالا عن تعريفها كقولك جئتك والشمس طالعة ولقول امرئ القيس وقد اغتدى والطير فى وكناتها او كقولك جاءنى زيد يركب غلامه فان والشمس طالعة والطير فى وكناتها ويركب غلامه كل واحد منها جملة وقعت حالا مع ان كل واحدة منها ليست مبينة لهيئة الفاعل ولا للمفعول لان طلوع الشمس ليس مبينا لهيئة الفاعل ولا للمفعول وكذا ركوب الغلام ليس مبينا لهيئة مجئ زيد (قلنا) اجيب عنه بجوابين الاول انه لانم ان الجمل الواقعة حالا لا تبين هيئة الفاعل ولا المفعول بل ههنا وذلك انه اذا قلت جئتك والشمس طالعة مما كان مجيئك مقيدا بطلوع الشمس ومصادفا لزمان طلوعها وموافقا لاوان بزوغها فكان طلوع الشمس المصادف لزمان مجيئك يصير مبينة لمجيئك التى هى هيئة الفاعل فيكون طلوع الشمس مبينا لهيئة الفاعل فيصح ان يقع حالا وكذا الكلام فى باقى الجمل الواقعة حالا والثانى ان القول ان الحال فى الجمل المذكورة مقدرة بما يبين هيئة الفاعل تقديره جئتك موافقا لكون الظرف وكناتها اوفى حال كون الطير فى وكناتها وجائنى زيد موافقا لزمان ركوب غلامه اوفى حال ركوب غلامه وفى الجوابين ضعف لا يخفى على المتأمل * قال (فان كان صاحبها نكرة وجب تقديمها) الخ (فان قيل) وجوب تقديم الحال على ذى الحال النكرة منقوض بقولهم مررت بكل قائما حال من كل مع ان الحال منه لم يقدم عليه وبقوله جائنى رجل وعلى كتفه سيف فان قولهم وعلى كتفه سيف جملة واقعة حالا عن رجل وهو نكرة مقدمة على الحال وبقوله تعالى * وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم * فان قوله عز وجل ولها كتاب معلوم جملة وقعت حالا من قرية ونكرة مقدمة على الحال (قلنا) الجواب

عن الاول انه لانسلم ان كلا فى مررت بكل قائما نكرة بل هو معرفة وذلك ان الكل والبعض دائم الاضافة وههنا قطع كل عن الاضافة وحذف المضاف اليه وعوض منه التنوين كيومئذ وحينئذ وكان المضاف اليه مذكورا معه لان المضاف اليه مراده ههنا لان الكل والبعض اذا قطعا عن الاضافة وعوض التنوين عن المضاف اليه لهما كانت الاضافة فيهما منوية واردة كقوله تعالى * وكل اتوه داخرين * من الدخور وهو الهوان والذل فعلى هذا لا يكون الكل فى المثال المذكور نكرة وعن الآخرين ان الجملة فى قولهم جاءنى رجل وعلى كتفه سيف وفى قوله تعالى * وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم * ليست حالا عن قرية بل صفة لها والواو بين الصفة والموصوف لايضاف الصفة * بالموصوف كما ذكره صاحب الكشاف ولئن سلمنا انه حال كما ذهب اليه صاحب المفتاح لكن لانم ان تقديم الحال على ذى الحال النكرة واجب مطلقا بل واجب حيث التبس الحال بالصفة نحو رأيت رجلا راكبا لانه لم يدران راكبا حال لرجل او صفة له لاحتمال الامرين اما اذا قدمت على رجلا وقلت رأيت راكبا رجلا تعين راكبا للحالية ولا يجوز ان يكون راكبا صفة لرجل ح لامتناع تقديم الصفة على الموصوف وههنا لايلتبس بها لان الواو قرينة فارقة بين الحال والصفة لان الجملة لو كانت صفة ههنا لم يجز الفصل بالواو بين الصفة والموصوف لان الصفة والموصوف كشيء واحد ولقائل ان يقول تخصيص وجوب تقديم الحال على ذى الحال النكرة بصورة التبست الحال بالصفة كما مثلتم برأيت راكبا رجلا ممنوع لانهم يقدمون الحال على ذى الحال النكرة فى صورة لم يلتبس الحال بالصفة نحو جاءنى راكبا رجل فراكبا حال عن رجل ومقدم عليه مع انه لو اخرته عنه وقلت جاءنى رجل راكبا لم يلتبس بالصفة فعلى هذا ما قلتم ان يوجب تقديم الحال على ذى الحال النكرة مخصوص بصورة

التبست الحال بالصفة لبس بصواب فما ذكرناه و يمكن ان يجاب عنه بوجوه الاول انه سلمنا ان الحال فى جاءنى رجل راكبا لكن التبس فى بعض الصور وهو قولك رأيت راكبا و لواخرت راكبا عن رجلا لالتبس بالصفة فههنا وان لم يلتبس بالصفة لكن حملا على ما لا يلتبس فى التقديم وقدم الحال على ذى الحال النكرة طردا للباب الثانى فى انه سلمنا ان الحال فى مثل جاءنى راكبا رجل لم يلتبس بالصفة لو اخرته قلت رجلا راكبا لكن انما قدم الحال ههنا على ذى الحال بناء على ان ذى الحال النكرة محكوم عليه والحال محكوم به ولا يجوز ان يكون المحكوم عليه نكرة صرفة فقدم الحال على ذى الحال النكرة ليفيد اختصاص المحكوم عليه و يكون المحكوم عليه نكرة مخصصة لان تقديم الحال على المحكوم عليه نكرة مخصصة لان تقديم الحكم على المحكوم عليه النكرة فوجب اختصاره كما ذكرناه فى الابتدأ والفاعل الثالث ان يقول ان خصصنا وجوب تقديم الحال على ذى الحال النكرة بصورة التبست الحال بالصفة نحو رأيت راكبا رجلا انا خصصنا التقديم بصورة الالتباس حتى يرد النقض بنحو جاءنى راكبا رجل عالم يلتبس والفرق بين تخصيص وجوب التقديم و بين تخصيص التقديم ظاهر فيجوز تقديم الحال على ذى الحال النكرة فيما لم يلتبس الحال فيه بالصفة و يجوز تأخيره عنه اما اذا التبست الحال بالصفة و يجوز تأخيره عنه اما اذا التبست الحال بالصفة على تقدير تأخير الحال عن ذى الحال نحو رأيت رجلا راكبا فلا يجوز تأخيرها عنه بل يجب تقديم الحال على ذى الحال نحو رأيت راكبا رجلا لئلا يلتبس الحال بالصفة لو اخرناها عنه * قال ( وشرطها ان تكون مقررة لمضمون جملة اسمية ) ( فان قيل ) قد شرط المص ان تكون الحال المؤكدة مقررة لمضمون الجملة الاسمية نحو زيد ابوك عطوفا وقد تجئ الحال مقررة لمضمون الجملة الفعلية كقولك

دعوت الله سميعا وسألته المغفرة قديرا فكل واحد من سميعا وقديرا حال مؤكدة مع انه ليس مقررا لمضمون الجملة الاسمية بل مقرر لمضمون الجملة الفعلية فما وجه اشتراطه ان تكون الحال المؤكدة مقررة لمضمون الجملة الاسمية (قلنا) اجيب عنه بجوابين الاول انه شرط عند بعض النحويين ان تكون الحال المؤكدة مقررة لمضمون الجملة الاسمية وقد وافقهم المص فى ذلك الثانى ان شرطها ان تكون مقررة لمضمون الجملة الاسمية لوجوب حذف الحال عنها لان شرطها ان تكون مقررة لمضمون الجملة الاسمية مطلقا بل يجوز ان يكون مقررة لمضمون الجملة الفعلية مالم يحذف عاملها *قال (التمييز ما يرفع الابهام) الخ (فان قيل) تعريف التمييز غير مانع لدخول صفة المبهمات واسماء الاشارة فيه نحو مررت بهذا الرجل ويا ايها الرجل فالرجل فى الصورتين صفة وصدق عليه انه يرفع الابهام المستقر بحسب الوضع عن لفظ هذا وايها فالتعريف المذكور للتمييز ليس بمانع لدخول ماليس منهما فيه (قلنا) مراد المص بما يرفع الابهام فى تعريف التمييز اسم نكرة ترفع الابهام فالرجل فى الصورتين وان رفع الابهام ليس بنكرة فلا يرد النقض (فان قيل) فاذا كان مراده بما يرفع الابهام اسم نكرة فلم لم يقل فى تعريفه اسم نكرة مكان ما حتى لا يرد النقض المذكور (قلنا) انما لم يذكر قيد النكرة فى تعريفه لانه يعلم من الامثلة التى ذكرها للتمييز فان الامثلة المذكورة باسرها نكرة (فان قيل) تعريف التمييز ليس بمانع بدخول الحال فيه فانه صدق على الحال انها ترفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة مثل جاءنى زيد راكبا يرفع الابهام المستقر عن ذات زيد مثلا فاذا قلت جاءنى زيد لم يعلم السامع انه جاءنى راكبا او راجلا فان قلت راكبا زالت الابهام عن ذات زيد باعتبار المجئ ولدخول المصدر فيه كقولك رجع زيد قهقرى فان قهقرى يرفع الابهام عن ذات زيد باعتبار

رجوعه مثلا اذا قلت رجع زيد لم يدر السامع انه على اية هيئة رجع
على طريق القهقرى اوغيره فاذا قلت القهقرى فقد ازلت الابهام
ولدخول الصفة فيه نحو رأيت عينا باصرة فانه صدق على باصرة
انها ترفع الابهام المستقر عن ذات عين لانك اذا قلت رأيت عينا
لم يعلم السامع انها باصرة اومضيئة فاذا قلت باصرة فقد ازلت
الابهام (قلنا) الجواب عن الاول ان الحال يرفع الابهام عن هيئة
الذات باعتبار كون الذات فاعلا اومفعولا لاعن الذات مطلقا
بخلاف التميز فانه يرفع الابهام المستقر عن الذات مطلقا وعن الثانى
ان القهقرى فى رجع القهقرى يرفع الابهام عن هيئة الرجوع
هيئة الذات التى هى الرجوع لاعن الذات اذ الرجوع هيئة الذات
لانفس الذات وعن الثالث بان باصرة فى رأيت عينا باصرة يرفع الابهام
عن ذات عين لكن ذلك الابهام ليس بمستقر بحسب الوضع والابهام
انها ليس من الاستعمال بالنسبة الى السامع والمخاطب بسبب اشتراك
لفظ العين فى مفهومات متعددة ومسميات مكثرة لا ان فيها ابهاما فى
اصل الوضع فلا يرد * قال (المستثنى) الخ (فان قيل) تعريف المستثنى
المتصل مستلزم للتناقض والتناقض باطل فتعريف المستثنى المتصل
بماذكره باطل بيان الاستلزام انه عرف المستثنى المتصل بانه هو المخرج
من متعدد لفظا اوتقديرا بالا واخواتها فعلى هذا اذا كان المستثنى
المتصل مخرجا من متعدد يلزم منه ان يكون المستثنى داخلا فى المستثنى
منه المتعدد ليمكن اخراجه عنه لان اخراج الشئ عن شئ آخر مسبوق
يكون المخرج داخلا فى المخرج منه حتى يتصور الاخراج عنه واذا كان
المستثنى داخلا فى المستثنى منه كان الحكم الذى حكم الحاكم
على المستثنى منه شاملا للمستثنى ومتناولا له لان المستثنى فرد من افراد
المستثنى منه واذا كان مخرجا عن المستثنى منه لم يكن الحكم متناولا له فيلزم
التناقض وهو المتناول الحكم للمستثنى وعدم تناوله له ولوضح ذلك
بالمثال لتبين لك التناقض مثلا اذا قال احد له يدعلى عشرة الاواحدا

فالعشرة منصوصة فى مدلولها الذى هو الخمستان فلا يصح ان يقال ان المتكلم اراد بعشرة تسعة وذكر الا واحد لتبين به مراده لبطلان نصوصية العشرة فى مدلولها الذى هو الخمستان بسبب اطلاق العشرة وارادتهم بها التسعة لان ارادتهم ينافى نصوصية العشرة فى مدلولها وللزوم خرق اجماع النحويين ومخالفة اجماعهم لانهم اجمعوا على ان الاستثناء المتصل اخراج فاذا لم يكن الواحد الذى هو المستثنى مرادا فى قوله لزيد على عشرة لم يدخل فى العشرة المستثنى منه واذا لم يدخل فى العشرة لا يمكن الاخراج عنها لان اخراج شئ عن شئ آخر مسبوق بكون المخرج داخلا فى المخرج منه فعلى هذا يلزم منه ان قوله لزيد على عشرة الا واحدا لا يكون استثناء متصلا لكنهم اتفقوا على انه استثناء متصل وتلخيص الكلام فى بيان لزوم التناقض انه اذا قال له على عشرة وقصد الى العشرة بجملة افرادها ثم اخرج واحدا منها بقوله الا واحدا كان ما اقر به اولا نافياله ثانيا فيلزم التناقض (قلنا) لانم ان المستثنى لو كان داخلا فى المستثنى منه يلزم التناقض المذكور وانما يلزم التناقض لو كان المستثنى داخلا فى المستثنى منه فى الحكم الذى هو حكم الحاكم على المستثنى منه وفى اسناد الحكم اليه فى ارادة المتكلم وليس كذلك بل انه داخل فيه بالنظر الى الافراد من حيث ان المستثنى فرد من افراد المستثنى منه من غير الحكم على المستثنى ومن غير اسناد الحكم اليه فى نيته وارادته واذا اخرج المستثنى من المستثنى منه فى الهيئة وقصد الاستثناء اولا وتلفظ بالاستثناء وانقطع كلامه حكم بالاسناد بعد تحقق الاستثناء وبين اخراج المستثنى من المستثنى منه ولهذا لا يحكم من كان عالما بالعربية على كلام المتكلم بالاسناد فيما يتكلم به الا بعد معرفة انقطاع كلام المتكلم فحاصل الكلام ان المستثنى منه متناول للمستثنى بالنظر الى ان المستثنى فرد من افراد المستثنى منه وغير متناول له بالنظر

الى الحكم على المستثنى واسناد الحكم اليه فى قصد المتكلم وارادته وماقلتم
من لزوم ابطال نصوصية العشرة فى مدلولها ومن لزوم خرق
اجماع النحويين ممنوع ومن ثمه يراد من الاول ارادة لفظ المستثنى
منه بالنسبة الى مدلوله والثانى ارادة لفظ المستثنى منه بالنسبة الى اسناد
الحكم اليه بعد تحقق الاستثناء فالمستثنى داخل فى المستثنى منه باعتبار
ارادة الاول دون الثانى اى المستثنى داخل فى المستثنى منه باعتبار
ان المستثنى فرد من افراد المستثنى منه وجزء من مدلوله وخارج عنه
باعتبار عدم الحكم عليه لجهة دخوله فيه وتناوله له غير جهة خروجه
عنه وعدم تناوله له فلا تناقض قال المص فى شرح الكافية
ان المستثنى منه المراد به الجمع بالنظر الى الافراد من غير حكم بالاسناد
فاخرج منه المستثنى على التحقيق ثم حكم بالاسناد بعد تقدير الاخراج
وكذلك لا يحكم عالم بلغة العرب على كلام متكلم بالاسناد فيما ذكره
الا بعد تقدير الاخراج وكذلك لا يحكم عالم بلغة العرب على كلام
متكلم بالاسناد فيما ذكره الا بعد تمامه فلو ظن ظان ان المتكلم اذا قال
له عندى عشرة عند تلفظه بها من غير ان يعلم قطعة الكلام عليها انه
مقر بعشرة مسندا اليها الافراد لكان مخطئا بعلمنا بانه يجوز ان يذكر ما
يخرجه قبل الحكم بالاسناد هذا لفظ المص فاذا عرفت هذا فاعلم ان الاستثناء
من الاثبات نفى ومن النفى اثبات مثلا اذا قلت جاءنى القوم الا زيدا اثبت
المجئ للقوم ونفيته عن زيد واذا قلت ماجاءنى القوم الا زيد انفيت المجئ
عن القوم واثبته لزيد وشرط صحة الاستثناء ان لا يكون المستثنى مستغرقا
للمستثنى منه اى شرط صحة الاستثناء ان يكون المستثنى اقل من المستثنى
منه ويجوز استثناء بعض الاعداد من بعضها بشرط ان يكون
المستثنى اقل من المستثنى منه وانا اذكر لك مسئلة فى ذلك لتنتبه
بها على كيفية استثناء بعض الاعداد من بعضها وهى ان يقول المقر
لزيد على عشرة الا تسعة الا ثمانية الا سبعة الا ستة الا خمسة الا اربعة

الاثلثة الا اثنين الا واحد فانهم قالوا يلزمه خمسة واصله راجع
الى ان الاستثناء من النفى اثبات ومن الاثبات نفى ويمكن معرفة ذلك
بطريقين الاولى ان يجمع ما فى العدد المقر به من الازواج والاوتار
من المستثنى والمستثنى منه كل مرتبة ويسقط الاقل من الاكثر فما بقى فهو
من المقر به ففى الصورة المذكورة يجمع جميع ازواج العشرة وبان يضرب
نصف العشرة فيما زاد عليه بواحد وهو ستة فيصير ثلثين وهى
يجمع الازواج فيها ثم يضرب نصف العشرة فى نصفه اى فى نفس
نصف العشرة وهى خمسة فتصير خمسة وعشرين وهى جملة الاوتار
فيهما فيسقط الاقل الذى هو خمسة وعشرون من الاكثر الذى
هو ثلثون يبقى خمسة وهى المقر به والطريق الثانى وهو اسهل
وهو ان يجمع جميع ما فى العدد المقر به من المثبت والمنفى من المستثنى
والمستثنى منه كل مرتبة ويسقط المنفى من المثبت فما بقى فهو المقر به
ففى الصورة المذكورة المثبت الازواج والاشفاع وهى ثلثون
والمنفى الافراد والاوتار وهى خمسة وعشرون بناء على ان الاستثناء
من الاثبات نفى ومن النفى اثبات فاذا اسقطت خمسة وعشرين
من ثلثين تبقى خمسة وهو المقر به هذا ما اذا ابتدأ المقر بالزوج
فى الافراد واما اذا ابتدأ بالفرد فيه بان يقول لزيد على احد عشر
الا عشرة الخ فبالطريق الاولى يجمع جميع اوتار افراد العدد المقر به من
المستثنى كل مرتبة بان يضرب نصف احد عشر مع زيادة نصف واحد
وهو ايضا ستة اى يضرب ستة فى سبعة فيصير ستة وثلثين وهى جميع
الافراد ثم يضرب نصف احد عشر بزيادة نصف واحد وهو ستة
فى نصف احد عشر بنقصان نصف واحد وهو خمسة اى
يضرب ستة فى خمسة يصير ثلثين وهى جميع الازواج فيهما ثم يسقط
الاقل الذى هو ثلثون من الاكثر الذى هو ستة وثلثون تبقى ستة
وهو المقر به وبالطريق الثانى ان يجمع جميع ما فى العدد المقر به

من المثبت و المنفى ويسقط المنفى من المثبت فما بقى فهو المقر به
وفى الصورة الثانية المثبت جميع الافراد والاوتار وهو ستة وثلثون
والمنفى جميع الازواج والاشفاع وهى ثلثون بناء على ان الاستثناء
من الاثبات نفى و من النفى اثبات و اذا سقطت الثلثون من ستة
وثلثين بقى ستة و هو المقر به ولنا قاعدة فى معرفة كمية مقدار
المقر به فى الصورتين اخصر واوجز مما ذكرناه و هى ان يجعل
المقر به نصف العدد الذى ابتدأ به المقر ان كان ابتدأ به زوجا
ونصفه بزيادة نصف واحد ان كان فردا * قال (واعراب غير فيه
كاعراب المستثنى بالا على التفصيل وغير صفة) الخ (فان قيل) ما الفرق
بين غير اذا كان صفة و بينه اذا كان استثناء (قلنا) الفرق بينهما
انه اذا قلت جاءنى القوم غير زيد واردت به الصفة فانك لم تعرض
لغير زيد بنفى المجئ ولا فرق باثباته فكانك قلت جاءنى القوم الموصوف
بينهم غير زيد وان اردت به الاستثناء فقد قطعت نفى المجئ عن زيد
ولان غير اذا كان للاستثناء يكون اعرابه كاعراب الاسم الواقع
بعد الا على التفصيل واذا كان صفة يجب ان يكون غير ما تبعا للموصوف
فى الاعراب مثلا اذا قلت له عندى مائة غير درهم نصف غير كان
استثناء وكنت مخبرا عن ان تسعة دراهم وتسعين درهما له عندك
وان رفعته كان صفة وكنت مخبرا عن انه له عندك مائة هى مغاير لدرهم
كما تقول عندى درهم غير راب ورجل غير عاقل (فان قيل) ما الفرق
بين الا اذا كان استثناء و بينها اذا كان صفة (قلنا) الفرق بينهما
انه اذا قلت ما مررت برجل الا زيد اعلى الاستثناء و الا زيد
على الصفة ان فى الاستثناء يجب ان يكون ممرورا به اذ التقدير ما مررت
الا بزيد واذا كانت صفة كان المعنى ما مررت برجل مغاير لزيد ولا يلزم
منه ان يكون زيد ممرورا به ولان الا اذا كانت للاستثناء فما بعدها يكون
تارة منصوبا وتارة مرفوعا و تارة يجوز فيه الامران واذا كانت

مطلب على الفرق بين غير اذا كانت صفة و بينه اذا كان استثناء

مطلب على الفرق الا اذا كان استثناء و بينها اذا كان صفة

صفة فما بعدها يكون تابعا لما قبلها فى الاعراب (فان قيل) جاء فى غير
فى قوله تعالى * لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير اولى الضرر
والمجاهدون فى سبيل الله * الرفع والنصب والجر فما وجه الحركات فيه
(قلنا) الرفع على انه صفة للقاعدون اى لا يستوى القاعدون
الاصحاء من المؤمنين والمجاهدون فى سبيل الله والجر على انه صفة
للمؤمنين اى لا يستوى القاعدون من المؤمنين الاصحاء والمجاهدون
والنصب على انه مستثنى من القاعدون او حال منهم او مستثنى
من المؤمنين او حال منهم (فان قيل) كيف يجوز رفع غير على انه صفة
للقاعدون او جره على انه صفة للمؤمنين وهما معرفتان وغير من
الاسماء المتوغلة فى التنكير والابهام لا يقبل التعريف ولا يصير
معرفة بالاضافة الى المعرفة والمطابقة بين الصفة والموصوف
فى التعريف والتنكير واجبة (قلنا) اجيب عنه بوجوه الاول انه لا نم
ان الغير لا يقبل التعريف اصلا بل انما لا يقبل التعريف اذا كانت
المغايرة معلومة نحو مررت برجل غيرك فان غيرك ههنا
يصدق على كل واحد من افراد الرجال ممن هو غيرك اما اذا كانت
المغايرة معلومة قبل التعريف ح وذلك انه اذا وقعت غير بين الضدين
واردت اثبات الضد الاول ونفى الضد الثانى والسامع كونهما
ضدين ووصفه ضد الاول بغير واضفت غير الى ضد الثانى صار
الغير معرفة نحو قولك عليك بالحركة غير السكون او عليك بالصدق
غير الكذب فغير السكون وغير الكذب معرفة لان غير السكون
هو الحركة وغير الكذب هو الصدق فكانك كررت والصدق تأكيد
والقاعدون من المؤمنين عن الجهاد قسمان اولو الضرر وغير اولى الضرر
والضرر صفة لعدم الضرر فاولوا الضرر ايضا ضد لغير اولى الضرر
كل واحد منهما من المؤمنين القاعدين عن الجهاد ممن نزلت الآية

فى شأنهم فى زمن النبى صلى الله عليه وسلم مخصوص ومعلوم فاذا اضيف الى اولى الضرر القاعدين من المؤمنين واجرى على القاعدين اوعلى المؤمنين من اولى الضرر صار الغير معرفة فيجوز اجراؤه على القاعدين اوعلى المؤمنين هما المعرفتان لوجدان المطابقة ح بين الصفة والموصوف فى التعريف حاصل الجواب ان غير اذا كان فى تقسيم خاص واضفته الى احد القسمين الخاصين واجريته على القسم الآخر صار معرفة مثل قوله تعالى *غير المغضوب عليهم ولا الضالين* فان المغضوب عليهم ضد المنعم عليهم وكلا الضدين معلومان ومخصوصان فاذا اضيف غير الى احد الضدين المعلومين واجرى على الضد الآخر صار معلوما الثانى انه سلمنا ان غير نكرة ههنا لا يقبل التعريف لكن لما لم يقصد بالقاعدون ولا بالمؤمنين اقواما باعيانهم فيجرى القاعدون والمؤمنون مجرى النكرة فيجوز وصف القاعدون والمؤمنين بغير الثالث ان اللام فى القاعدون والمؤمنون لام الموصول عند بعض النحويين وليست بالتعريف ومدخولها نكرة فيجوز وصف مدخولها بغير الذى هو نكرة ومتوغل فى التنكير والابهام* قال (اسم ان واخواتها) الخ اى من جملة المنصوبات اسم ان واخواتها فان واخواتها تدخل على المبتدأ والخبر تنصب المبتدأ وترفع الخبر مثل ان زيدا قائم) (فان قيل) هذا منقوض بقوله تعالى *ان هذان لساحران* فان ههنا لم يعمل فى المبتدأ (قلنا) اجيب عنه بوجوه الاول انه قراءة بعض وقد قرأ البعض ان هذين لساحران على الجملة الظاهرة وقرأ بعضهم ان هذان لساحران على انها مخففة من المثقلة وهذان مبتدأ ولساحران خبره واللام فى لساحران هى الفارقة بين ان المخففة من المثقلة وبين النافية وقرأ بعضهم ان هذان لساحران على انها نافية وهذان مبتدأ ولساحران خبره واللام بمعنى الا تقديره ما هذان الا ساحران وقرأ بعضهم ان هذان لساحران

على انها مخففة من المثقلة وهذان مبتدأ ولساحران خبره واللام زائدة وقرأ بعضهم ان ذان الاساحران بحذف الهاء على انها نافية وذان مبتدأ والاساحران خبره الثاني ان هذان مبني لانه من اسم الاشارة موضوع للتثنية على صفة وهيئة واحدة فالرفع والنصب والجر فيه على وتيرة واحدة فلا تنقلب الفه ياء في حالتي النصب والجر كانقلاب الف التثنية اياها فهي بمنزلة الف عصي وسعدى في عدم الانقلاب فحكمه كحكم اخواته نحو هؤلاء واولاء واللواى واللوائي وغيرها فكما انها مبنيات فكذلك هذان في هذان لساحران الثالث ان ان في هذان بمعنى نعم وهي من حروف الايجاب وهذان مبتدأ ولساحران خبره وهو ضعيف من جهة ان مجرى ان بمعنى نعم لم يثبت الا على الشذوذ ولان لام الابتداء لا يدخل على الخبر الرابع ان ضمير الشان محذوف من ان تقديره انه هذان لساحران فهذان مبتدأ ولساحران خبره والمبتدأ مع خبره جملة مفسرة لضمير الشان وهو ضعيف بسبب حذف الشان ودخول اللام في خبر المبتدأ وحذف ضمير الشان ولم يثبت الا في مثل ان من يدخل الكنيسة * قال (او انتقض النفي بالا) (فان قيل) ابطال عمل ما المشبهة بليس بسبب انتقاض نفيها بالا ممنوع لجواز عملها مع الانتقاض كقول الشاعر *

* وما الدهر الا منجونا باهله * وما صاحب الحاجات الا معذبا *

فانه قد انتقض النفي بالا في هذا البيت في موضعين مع انه لم يبطل عملها (قلنا) البيت ليس من اقوال العرب العرباء فلا يكون متمسكا في العربية بل من اقوال المولدين وان سلمنا انه من قول العرب العرباء فلا يرد النقض به لانه ليس مما هو بصدده اذ كلامه في السعة والاختيار لا في ضرورة الشعر والاضطرار * قال (المجرورات) الخ (فان قيل) تعريف المضاف اليه ليس بجامع مثل يقوم في قوله تعالى * يوم يقوم الروح والملائكة * فانه يصدق عليه بانه مضاف اليه لاضافة اليوم اليه وليس

باسم (قلنا) اجيب عنه بوجوه الاول ان لانم ان الظرف مضاف الى يقوم فقط بل هو مضاف الى يقوم مع فاعله لامتناع خلو الفعل عن الفاعل والفعل مع الفاعل جملة والجملة من حيث هي جملة اسم فيكون الظرف مضافا الى الاسم الثاني ان اسماء الزمان انما تضاف الى الفعل لانهم ينزلون الفعل منزلة المصدر ويعاملون الفعل معاملة المصدر الا يرى ان قوله تعالى *سواء عليهم اانذرتهم ام لم تنذرهم* اى سواء عليهم الانذار وعدم الانذار فنزل انذرتهم منزلة الانذار وان قولهم تسمع بالمعيدى خير من ان تراه فنزل تسمع منزلة سماعك وانما ينزلوا الفعل منزله المصدر و يعاملونه معاملة المصدر بناء على ان الفعل يدل على ما يدل عليه المصدر مع شئ آخر الذى هو الزمان ولان الفعل مشتق من المصدر ولان المصدر يعمل عمل فعله ولان المصدر فى العمل مقدر بان مع الفعل فيما كان بين المصدر والفعل ملابسة قوية و يعاملون الفعل معاملة المصدر فكما يجوز ان يكون المصدر مضافا اليه فكذلك الفعل الثالث ان بين اسماء الزمان و الفعل علاقة وملابسة وهى ان لابد له من وقوعه فى زمان ولان الزمان مفهوم الفعل اذ الفعل بجوهر الحروف يدل على الحدث و بصيغته الخاصة على الزمان المعين ومن دأبهم انهم يجوزون اضافة كلمة الى كلمة اخرى بادنى ملابسة بينهما فالمناسبة القوية والعلاقة الشديدة اولى واجوز الرابع ان نقول ان من حق الفعل ان لا يكون مضافا اليه ولا يضاف اليه شئ بما فيه من الابهام القوى والتنكير الشديد الا يرى ان قولك ضرب زيد عمرا لا يدرى السامع كيف ضربه ضربا شديدا او غير شديد مبرحا او غير مبرح فلا يدل ضرب بمجرد الصفة على شئ مما ذكرنا فاذا لا تخصيص فى نفسه فكيف يخصص الغير بالاضافة اليه الا انهم تركوا القياس واستحسنوا اضافة ظرف الزمان الى الفعل كما ذكرنا ولان الفعل يدل على الزمان والحدث كما ذكرناه من قبل فيكون

الزمان جزء لمدلول الفعل فاعتبروا اضافة الجزء الى الكل والمدلول الى الدال للملابسة الواقعة بينهما (فان قيل) اضافة الظرف الى الفعل مثل يوم يقوم كما ذكرتم اضافة لفظية ام معنوية (قلنا) اضافة معنوية لان المضاف غير الصفة مضافة الى معمولها وتعريف الاضافة المعنوية منطبق على هذه الاضافة (فان قيل) ما الفائدة فى هذه الاضافة (قلنا) فائدتها تخصيص المضاف وتوضيحه لان الفعل المضارع يدل على زمان معين من الازمنة الثلثة والظرف الذى هو اليوم يدل على مطلق الزمان اعم من ان يكون ماضيا او مستقبلا او حالا فاضافة الظرف الى الفعل المضارع تفيد تخصيصه بالمضاف وتوضيحه (فان قيل) الاضافة المعنوية على ثلثة اقسام بمعنى اللام او بمعنى من او بمعنى فى فاهذه الاضافة (قلنا) يجوز ان تكون بمعنى اللام لان المضاف اليه ليس جنسا للمضاف ولا ظرفه فيكون بمعنى اللام وانما قلنا ان المضاف اليه ليس جنسا للمضاف ولا ظرفه لان المضاف اليه فعل والفعل حدث والمضاف زمان والحدث ليس جنسا للزمان ولا ظرفا بل الامر بالعكس ان الزمان ظرف للحدث لان الحدث لابد له من وقوعه فى الزمان والفعل الذى وقع مضافا اليه بمنزلة المصدر وفى تأويله وتأويل يوم يقوم الروح والملائكة واللام مقدرة فيها تقديره يوم لقيام الروح والملائكة ويجوز ان يكون بمعنى من لان المضاف اليه ههنا فعل والفعل يدل على الحدث والزمان المعين والظرف والمضاف الذى هو يوم يقوم يدل على مطلق الزمان اعم من ان يكون ماضيا او مضارعا او حالا ومطلق الزمان جزء للزمان المعين اذ الزمان المعين هو مطلق الزمان مع قيد التعين لان الزمان المعين خاص ومطلق الزمان عام والعام جزء الخاص لان الخاص هو فرد ذلك العام مع قيد الخصوصية فيكون المضاف اليه جنسا

للمضاف والمضاف بمضامنه اونقول الفعل الذى وقع مضافا اليه ههنا فى تأويل المصدر كما ذكرناه تأويله يوم قيام الروح والمصدر يدل على مطلق الزمان والظرف الذى هو المضاف يدل على مطلق الزمان ايضا فيكون المضاف من جنس المضاف اليه لتوافق مدلوليهما (فان قيل) لانم ان الظرف الذى هو يوم فى مثل يوم يقوم الروح يدل على الزمان المعين وذلك ان اليوم ظرف معين ومحدود عند اهل الشرع عبارة عن زمان ابتداء طلوع الفجر الى غروب الشمس وعند المنجمين عن زمان ابتداء طلوع الشمس الى غروبها (قلنا) المراد بالزمان المعين احد الازمنة الثلثة من الماضي والمستقبل والحال واليوم فى يوم يقوم مالم يضاف الى يقوم لا يدل على احد الازمنة الثلثة على اليقين (فان قيل) لم قال المص فى تعريف المضاف اليه انه كل اسم نسب اليه شئ بواسطة حرف الجر لفظا اوتقديرا مرادا ولم يقل انه كل اسم نسب اليه اسم بواسطة حرف الجر لفظا اوتقديرا مرادا لايكون الا اسما كما ان المضاف اليه كذلك (قلنا) انما قال نسب اليه شئ ولم يقل نسب اليه اسم ليشمل عبارة مثل قولنا مررت بزيد فان زيدا لم ينسب اليه اسم بل نسب اليه شئ وهو الفعل والفاعل والفعل مع الفاعل جملة والجملة ليست اسما صريحا بل فى قوة الاسم الصريح ولو قال نسب اليه اسم مكان الشئ ولم يقل نسب اليه شئ لخرجت مثل هذه الصورة (فان قيل) فعلى هذا لم قال المص المضاف اليه كل اسم نسب اليه شئ ولم يقل المضاف اليه كل شئ نسب اليه شئ آخر ولم يقل المضاف اليه مانسب اليه شئ الخ ولم يبدل لفظ الاسم فى تعريف المضاف اليه شئ حتى يشمل عبارته مثل قوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم فانه صدق على ينفع انه مضاف اليه لاضافة اليوم اليه لكنه ليس باسم بل فى تأويل الاسم لان ينفع فى تأويل النفع (قلنا) انما ذكر لفظ الاسم

(ولم)

ولم يذكر لفظ الشئ او ما مكانه لانه قسم الاسم الى المرفوع والمنصوب والمجرور وذكر القسمين الاولين ثم اراد ان يذكر القسم الثالث اثرهما ويقع باباللاسم المجرور الذى هو المضاف اليه ويبين فيه احكامه اذ المقصود الاعظم والمطلوب الاهم من عند الباب هو المضاف فكيف ان لا يصرح فى تعريف المضاف اليه بذكر الاسم ولفظ الاسم متناول لينفع لانه فى تأويل النفع والنفع اهم ولانه لو ذكر لفظ الشئ وقال المضاف اليه كل شئ نسب الى شئ آخر الخ لكان ركيكا لتكرر لفظه فى التعريف وانما لم يذكر لفظا فى تعريف المضاف اليه ولم يقل المضاف اليه كل ما نسب اليه شئ الخ بل ذكر لفظ الاسم فيه وقال المضاف اليه كل اسم الخ لان ما جنس ابعد للمضاف اليه والاسم جنس اقرب له وفى الحدود والتعريفات التامة لا يوجد الجنس الابعد بل يوجد الجنس الاقرب كما يقال فى تعريف الانسان انه حيوان ناطق ولم يقل انه جسم ناطق لان الحيوان جنس اقرب للانسان والجسم ابعد له (فان قيل) فاذا لم يكن كل واحد من المضاف والمضاف اليه الا اسما او ما فى تأويل الاسم كما ذكرتم فلم خص لفظ الاسم بالمضاف اليه ولفظ الشئ بالمضاف ولم يفعل الامر بالعكس اولم يذكر لفظ الاسم او لفظه فى المضاف والمضاف اليه جميعا بان يقول المضاف اليه كل شئ نسب اليه شئ آخر الخ اويقول المضاف اليه كل اسم نسب اليه اسم الخ وما المرجح والمخصص لتخصيص ذكر لفظ الاسم بالمضاف اليه ولفظ الشئ بالمضاف (قلنا) انما لم يذكر لفظ الشئ او الاسم فى المضاف والمضاف اليه جميعا لئلا يؤدى الى التكرار المستلزم للركاكة والبشاعة والاستهجان وسوء التركيب الذى هو المنافى للفصاحة والبلاغة وانما خص لفظ الاسم بالمضاف اليه ولفظ الشئ بالمضاف لان المضاف اليه متوغل فى الاسمية لانه فى معنى المحكوم عليه والمحكوم

عليه لا يكون الا اسما بخلاف المضاف فانه فى معنى المحكوم به والمحكوم به
قد يكون فعلا وانما قلنا ان المضاف اليه فى معنى المحكوم عليه لانا
اذا قلنا غلام زيد باضافتنا الغلام الى زيد فقد حكمنا على زيد بان له
غلاما فان كان المضاف اليه فى معنى المحكوم عليه فتخصيص لفظ
الاسم بالمضاف اليه ولفظ الشئ بالمضاف اولى من التخصيص بالعكس
*قال (ويفيد تعريفا وتخصيصا مع المعرفة) الخ اى تفيد الاضافة
المعنوية تعريف المضاف اذا كان المضاف اليه معرفة (فان قيل)
قوله وتفيد تعريفا مع المعرفة منقوض بالاسماء المتوغلة فى التنكير والابهام
نحو غير ومثل وشبه فان كل واحد منها لا يصير معرفة باضافته الى
المعرفة ويدل على ذلك وقوع كل واحد منها صفة للنكرة حالة اضافته
الى المعرفة كقولك مررت برجل غيرك ومثلك وشبهك صفة لرجل وهو
نكرة فينبغى ان يكون غيرك نكرة ايضا لوجوب المطابقة بين الصفة
والموصوف فى التعريف والتنكير ومثلك وشبهك معطوفان على غيرك
وهما ايضا صفتان لرجل ودخول رب على كل واحد منها حالة
اضافته الى المعرفة كقول الشاعر *يارب مثلك فى النساء غرير* بيضاء
قد متعتها بطلاق* فاذا دخل رب على مثلك ورب مخصص بالنكرات
(قلنا) مراد بقوله وتفيد تعريفا مع المعرفة اذا كانت الاضافة
قابلة وكل واحد من الغير والشبه والمثل ليس قابلا للتعريف فكان
كل واحد منها مستثنى من الحكم المذكور فلا يرد او نقول لانم كل
واحد من الغير والمثل والشبه غير قابل للتعريف بل قابل له والذى
يدل عليه قوله تعالى *صراط الذين انعمت عليهم غير المغضوب عليهم*
فغير مضاف الى المغضوب وهو صفة للذين والذين معرفة فلو لم
يقبل غير التعريف لم يقع صفة للذين لوجوب المطابقة بين الصفة
والموصوف فى التعريف والتنكير (فان قيل) لانم ان الالف واللام
فى الذين للتعريف حتى يلزم ما ذكرتم بل هما زائدتان كالالف واللام

فى اللیم فى قول الشاعر *ولقد امر على اللیم یسبنى* فیضت ثمة قلت لا یعنینی کما اشار الیه صاحب الکشاف ( قلنا ) سلمنا ان الالف واللام فى المعرف زائدتان کالالف واللام فى اللیم لکن لا نم ان الذین نکرة على تقدیر زیادتهما فیه بل هو معرفة وذلك لان المعارف خمسة وهى المضمرات والاعلام والمبهمات وما عرف بالالف واللام او بالنداء والمضاف الى احدها والمبهمات شیان اسماء الاشارة والموصولات والذین من الموصولات والموصولات معارف بحسب الوضع ولیس تعریفها مستفادا من الالف واللام بدلیل تعریف ما ومن فعلى هذا لو کانت الالف واللام فیه زائدتین لم یلزم منه تنکیر الذین حتى یجوز وقوع غیر صفة للذین وماذکر صاحب الکشاف فى الاعتذار لیس بصواب فغیر فى غیر المغضوب علیهم وقع صفة للذین وتعریف الذین وضعى لا کسبى کما ذکرناه (فان قیل) سلمنا ان الذین معرفة تعریفه وضعى کما ذکرتم من ان تعریف الموصولات وضعى لا کسبى مستفاد من الالف واللام لکن لانم ان غیر فى غیر المغضوب علیهم معرفة بسبب الاضافة ومجرور بانه صفة للذین بل هو منصوب فانه حال عن الجار والمجرور والذین فى محل النصب بانه مفعول لانعمت وهى قراءة رسول الله صلى الله علیه وسلم فیکون غیر نکرة (قلنا) سلمنا انه یجوز ان یکون غیر المغضوب علیهم حالا لکن لا یتعین للحالیة بل یجوز فیه جر على انه صفة للذین وما قلتم من ان الغیر والمثل والشبه کل واحد منها لا یقبل التعریف لیس مذهب الکل بل مذهب المبرد ومذهب الباقین ان الغیر یکون معرفة تارة ونکرة اخرى وذلك لان الغیر اذا لم یقع بین الضدین یکون نکرة نحو مررت برجل غیرك ومثلك وشبهك لان غیرك صادق على کل واحد واحد من بنى آدم فغیر ههنا لا یقبل التعریف ولا یکتسب التعریف من المضاف الیه اذا اوقعت غیرا بین الضدین

واضفته الى احدهما واجريته على الآخر فاردت اثبات الضد الاول ونفى الضد الثانى والسامع يعلم كونهما ضدين يقبل التعريف مثلا اذا قلت عليك بالحركة غير السكون معرف فغير فى غير السكون فة لان غير السكون هو الحركة فكانك كررت الحركة للتاكيد وكذا عليك بالصدق غير الكذب فغير فى غير الكذب معرفة لان غير الكذب هو الصدق فكانك كررت الصدق للتاكيد وكذا المنعم عليهم ضد المغضوب عليهم وغير المغضوب اذن هو المنعم عليهم فلما اضيف غير الى الضد الثانى ووصف به الضد الاول صار معرفة باضافته الى احد الضدين واجرائه على الضد الآخر (قلنا) لانسلم ان غير اذا وقع بين الضدين واضيف الى احدهما واجرى على الآخر يصير معرفة بدليل قوله تعالى حكاية عن اصحاب الجحيم وارباب الجحيم ربنا اخرجنا نعمل صالحا غير الذى كنا نعمل فان غيرا هنها وقع بين الضدين هما العمل الصالح والعمل القبيح السيئ الذى استوجبوا به النار مع ان غيرا ههنا نكرة وقع صفة لصالحا وهو نكرة ايضا فان قيل غير ههنا ليس صفة لصالحا بل بدل عنه بدل المعرفة من النكرة او نصب على المدح (فان قيل) اضافة الغير والمثل والشبه لفظية سواء وقع كل واحد منها بين الضدين او غير الضدين لكون الغير بمعنى المغاير والمثل بمعنى المماثل والشبه بمعنى المشابه والاضافة اللفظية لاتفيد تعريفا لان هذه الاسماء متوغلة فى التنكير والابهام (قلنا) لانم ان الغير والمثل والشبه اذا كان بمعنى المغاير والمماثل والمشابه يلزم ان تكون اضافتها لفظية وذلك لان الغير والمثل والشبه كل واحد منها اسم وكل واحد من المغاير والمشابه والمماثل صفة ولا يلزم من كون اضافة المغاير والمماثل والمشابه لفظية ان تكون اضافة المثل والشبه لفظية ايضا * قال (ولا تفيد الا تخفيفا فى اللفظ اى الاضافة اللفظية) لا تفيد الا تخفيفا فى اللفظ (فان قيل) هذا منقوض بافعل التفضيل

اذا كان مضافا فان اضافته لفظية مع انها لا تفيد تخفيفا فى اللفظ مثل زيد افضل الناس فان افضل مضاف الى الناس اضافة لفظية ولا تخفيف فيه لانه غير منصرف ولا يمكن دخول التنوين فيه حتى يحذف لاجل الاضافة ليحصل التخفيف بحذفه (قلنا) اجيب عنه بوجوه الاول ان مراده بقوله ولا تفيد الا تخفيفا فى اللفظ ان الاضافة اللفظية تفيد تخفيف المضاف بحذف التنوين او ما يقوم مقامه عنه ان كان التنوين موجودا فيه والتنوين ههنا ليس بموجود لفظا لكون افعل التفضيل غير منصرف الثانى ان يقول سلمنا التنوين فى افعل التفضيل المضاف ليس بموجود لفظا لكنه كان موجود فيه تقديرا فحذف من التقدير ليحصل التخفيف بحذفه منه والحذف قد يكون من اللفظ وقد يكون من التقدير ليحصل التخفيف بحذفه منه والحذف قد يكون من اللفظ وقد يكون من التقدير وانما قلنا كان التنوين موجودا فيه تقديرا فحذف من التقدير لانه لو وقع موقعه اسم منصوب كان منونا الثالث ان افعل التفضيل لو لم يكن مضافا لكان مستعملا بمن او بالالف واللام فاذا اضيف حذف كل واحدة من الالف واللام ومن فيحصل التخفيف ولقائل ان يقول لا نم ان اضافة افعل التفضيل لفظية تفيد تخفيفا فى اللفظ بل اضافة معنوية اذ المسئلة مختلف فيها فى اضافة افعل التفضيل لفظية او معنوية فاكثر النحويين على انها معنوية ويمكن ان يجاب عنه بانا سلمنا ان اضافته مفيدة فنقل الكلام اليها ونقول شرط الاضافة المعنوية التى يكون حرف الجر فيها مقدر تجريد المضاف عن التنوين او ما يقوم مقام التنوين من مبهمات الاسم كنون التثنية والجمع وافعل التفضيل اذا كان مضافا فحرف الجر فيه مقدرة ولا تنوين فيه حتى يحذف لاجل الاضافة لانه غير منصرف فاذا لم يكن فيه التنوين لم يكن حذفه لاجل الاضافة لان حذف مسبوق بوجوده فاذا

لم يوجد لم يحذف وحذف التنوين عمل الاضافة وتجريد المضاف عنه لاجل الاضافة شرط لصحة الاضافة وحذف التنوين من افعل التفضيل ليس لاجل الاضافة بل لاجل ان افعل التفضيل مثل افضل في زيد افضل الناس غير منصرف لوزن الفعل والصفة فاذا انتفى الشرط انتفى المشروط ولقائل ان يقول سلمنا ان افعل التفضيل المضاف لم يكن منويا لفظا لجرد عن التنوين المقدر فيتحقق الشرط والتجريد عن التنوين وقد يكون تقديرا وتقول مراده بقوله وشرطه ان يكون المضاف مجردا تنوينه لاجلها اذا وجد فيه التنوين اما اذا لم يوجد التنوين فيه فلا يشترط تجريد المضاف عنه بل حصل غرضه حينئذ لان غرضه من اشتراطه تجريد المضاف عن التنوين خلو المضاف عن التنوين وعرابه عنه وعدم وحدانه فيها وهو متحقق ههنا *قال ( ولا يضاف موصوف الى صفته ولا صفة الى موصوفها ) ( فان قيل ) قوله ولا يضاف الموصوف الى صفته منقوض بقوله تعالى وانزلنا من السماء ماء مباركا فانبتنا به جنات وحب الحصيد فان الحصيد صفة للحب والحب موصوف اضيف الى صفته ( قلنا ) لانم ان الحصيد صفته بل صفة للسنبل وموصوف الحصيد محذوف تقديره حب السنبل الحصيد فحذف الموصوف واقام الصفة مقامه فان الحب لا يحصد اذ الحصاد عبارة عن جز السنبل وقطعه واقلاعه عن موضعها بل يحصد السنبل المشتمل على الحب ( فان قيل ) ولا يضاف الموصوف الى صفته ولا صفة الى موصوفها منقوض بقول الفرزدق *فانك اذ تهجو تميما وترتشي *سرابيل قيس او سحوق العمائم* كمهريق ماء بالفلاة وغره* سراب اراعته رياح السمائم فاضاف السحوق الى العمائم والسحوق صفة العمائم فكذا اضاف الرياح الى السمائم والرياح موصوف والسمائم صفة لها وكذا

منقوض بقولهم حسن الوجه فانهم اضافوا الحسن الى الوجه وحسن صفة للوجه (قلنا) اجيب عن الاولين بان الاصل فى ذلك ان يقال عمايم سحوق وروح سمايم لكنهم حذفوا العمايم والرماح واستعملوا السحوق والسمايم حتى صاركل واحد من السحوق والسمايم اسم غير صفة فلما قصدوا تخصيص كل واحد من السحوق والسمايم وتبيين الموصوف بالسحوق والسمايم بشئ هو العمايم والرماح اضافوا الموصوف الى الصفة واتبعوا الصفة للموصوف للتوضيح والتبيين لكون السحوق قديكون من العمايم وقد يكون من غيرها والعمايم قديكون سحوقا وقديكون غير سحوق وكذا الرماح قديكون سمايما وقديكون غير سمايم كما اضافوا الجرد الى القطيفة والاخلاق الى الثياب للتوضيح والتبيين لكون الجرد قديكون من القطيفة وقد يكون من غيرها والقطيفة قدتكون جردة وقد تكون غير جردة وكذا الاخلاق قد تكون من الثياب وقد يكون لغيرها والثياب قدتكون اخلاقا وقدتكون غير اخلاق وعن الثالث بانهم اضافوا الحسن الى الوجه للتوضيح والتبيين لان الحسن اعم من ان يكون وجها او غير وجه والوجه ايضا قديكون حسنا وقديكون غير حسن فاضافوا العام الى الخاص لتخصيص العام وتوضيحه *قال (وذو لا يضاف الى مضمر الخ) (فان قيل) قوله وذو لا يضاف الى مضمر منقوض بقول كعب * صبحنا الخزرجية مرهفات * ابارد وى وار متهاذ ووها* فذو مضاف الى الهاء وهو مضمر صبحنا اى دخلنا فى وقت الصباح الخزرجية القبيلة المرهفات المحدودات من ارهف السيف اذا اخذه ابار اى اهلك من البوار اومن البور والاردية الاصل السيوف المرهفات والهاء فى ذووها للسيوف المرهفات معناه دخلنا فى وقت الصباح القبيلة الخزرجية مع سيوفنا المحدودات فاهلك بنا صواحب السيوف

مطلب اضافة دون الى الضمير ضرورة

المرهفات المحدودات و بقولهم اللهم صل على محمد و ذويه *
و بقول الشاعر * انما يعرف ذا الفضل * من الناس ذووه *
(قلنا) هذا من ضرورات الشعر ليس مما هو بصدده اذ كلامه فى
السعة والاختيار واما قولهم اللهم صل على محمد و ذويه فليس من
استعمال الفصحاء او يكون قادرا لا يقاس عليه * قال (التوابع كل ثان
باعراب سابقه من جهة واحدة) الخ (فان قيل) لا يخ من ان مراد المص
بلفظ الكل المأخوذ فى تعريف التوابع الكل المجموعى او الكل الواحدى
وعلى التقديرين ترد عليه المواخذة باستعمال لفظة الكل فيه اما
على التقدير الاول فلان الكل المجموعى يدل على العموم والشمول
والماهية المعرفة للتوابع من حيث هى الماهية لا عموم و لا شمول فيها
اذ العموم والشمول انما يكون باعتبار التعدد والتكثر ولا تعدد ولا تكثر
فى الماهية من حيث هى هى ولا ينقسم الكل المجموعى بواحد حيث
قال كل ثان بل لا بد من ان يقول كل ثان لانه يوافق اللفظ المعتبر عنه
الذى هو الكل المجموعى واما على التقدير الثانى فلان التعريف
ليس بكل واحد واحد من التوابع والتاكيد والصفة و البدل
والعطف بالحروف وعطف البيان على سبيل الانفراد بل التعريف
انما يكون لماهية التوابع المشتركة بين الاقسام الخمسة (قلنا)
يجوز ان يكون مراده بالكل الكل المجموعى وما قلتم من ان الماهية
المعرفة للتوابع من حيث هى ماهية لا عموم ولا شمول الخ ممنوع بان نقول
لا نسلم ان الماهية من حيث هى هى لا تعدد و لا تكثر فيها بل فيها
التعدد وذلك ان الماهية للتعريف من حيث هى هى مشتملة على
القياس والانواع والاصناف والافراد للتوابع من الاقسام الخمسة
لها و يندرج الاقسام الخمسة تحت تلك الماهية فيكون فيها
التعدد و التكثر و العموم و الشمول و انما يستقيم التعبير عن الكل
المجموعى بواحد حيث قال كل ثان ولم يقل كل ثوان بناء على ان الكل

المجموعى عبارة عن الماهية المعرفة للتوابع والماهية التى هى القدر
المشترك بين الاقسلم امور واحدة حقيقة متحدة عرضت اما الواحدة
فيجوز التعبير عن الكل المجموعى بواحد ويجوز ان يكون مراده
بالكل الكل الواحدى اى وما قلتم من ان التعريف ليس بكل واحد
واحد فى الاقسام الخمسة للتوابع على سبيل الانفراد مسلم لكن لما كانت
للماهية المعرفة للتوابع مشتملة على الاقسام الخمسة للتوابع
وانواعها واصنافها وافرادها وتعريف الماهية المشتركة صادق
ومنطبق على كل واحد واحد من اقسام التوابع فكانه عرف كل واحد
على سبيل الانفراد وانما قلنا ان التعريف للماهية المشتركة للتوابع
صادق ومنطبق على كل واحد واحد من الاقسام الخمسة للتوابع
من التأكيد والصفة والبدل والعطف بالحروف وعطف البيان
لانه اذا قلت جاءنى زيد زيدا وجاءنى زيد نفسه صدق على زيد
الثانى وعلى نفسه ان كل واحد منهما ثان معرب باعراب
سابقه الذى هو المذكور لهما من جهة واحدة التى
كان اعراب المؤكد منها وتلك الجهة هى الفاعلية وكذا فى حالتى
النصب والجر فيهما وكذا الكلام فى البواقى من الصفة والبدل
والعطف بالحروف وعطف البيان لانه يصدق على كل واحد واحد
من البواقى انه كل ثان معرب باعراب سابقه من جهة واحدة كما مثلنا
فى التأكيد واذا كان تعريف الماهية المشتركة بين الاقسام الخمسة
للتوابع صادقا ومنطبقا على كل واحد واحد من الاقسام الخمسة
فكانه عرف كل واحد واحد من الاقسام الخمسة على
سبيل الانفراد كما عرف ماهية الكلمة التى هى القدر المشترك
بين الاسم والفعل والحرف بانه لفظ وضع لمعنى مفرد وتعريفها صادق
ومنطبق على كل واحد واحد من الاقسام الكلمة من الاسم والفعل
والحرف لانه يصدق على الاسم انه لفظ وضع لمعنى مفرد ويصدق على

الفعل انه لفظ وضع لمعنى مفرد ويصدق على الحرف انه وضع لمعنى مفرد فاذا صدق تعريف ماهية الكلمة على كل واحد من اقسام الكلمة من الاسم والفعل والحرف وانطبق عليه فكانه عرف كل واحد واحد من اقسام الكلمة من الاسم والفعل والحرف بتعريف الكلمة وكذا ما نحن فيه ومما ذكرنا ههنا من السؤال والجواب يعرف السؤال الوارد على استعمال لفظ الكل فى تعريف مفعول مالم يسم فاعله وتعريف المضاف اليه وغيرهما والجواب عنه فتأمل قال الامام زين الدين الهكى ان قلت ان اراد بالواحدة الواحدة بالشخص فالحد غير جامع لخروج العطف بالحروف والبدل فان الجهة متعددة بالشخص لان العامل فيهما مكرر وان اراد بها الوحدة النوعية فالحد غير مانع لدخول مثل كسوت زيدا جبة وعلمت زيدا فاضلا واعطيت زيدا درهما قلت ان اراد بالوحدة الوحدة الشخصية والحد جامع قوله لخروج العطف الخ (قلنا) لانم فان مقتضى الاعراب التابع والمتبوع المعنى القائم بالمتبوع قوله يوجب تكرر العامل تعدد المقتضى قلنا لانم تكرر العامل ولئن سلمنا فلانم تعدد الجهة المقتضية للاعراب اذ الجهة القائمة بالمتبوع هى المقتضية لاعرابه واعراب تابعه او نقول اراد بالوحدة الوحدة النوعية قوله الحد غير مانع الخ (قلنا) لانم وذلك لان المقتضى فيما ذكره واحد بالجنس فان المفعولية المطلقة تقتضى النصب المطلق وكونه مفعولا اولا يقتضى النصب الخاص به ولذلك لو قدمت المفعول الثانى فى مثل علمت زيدا فاضلا لم يخرج بتقديمه عن كونه ثانيا هذا كله كلام الامام وفيما ذكره نظر وهو انه قال ان اراد بالوحدة الوحدة الشخصية فالحد غير جامع لخروج العطف بالحروف والبدل فان الجهة فيهما متعددة بالشخص لان العامل فيهما مكرر اى العامل والمعطوف والمعطوف عليه والبدل والمبدل منه متكرر ومتعدد بمعنى ان العامل فى المعطوف غير العامل فى المعطوف عليه وكذا

العامل فى البدل غير العامل فى المبدل منه اقول تكرر العامل فى المعطوف والمعطوف عليه الموجب لتعدد المقتضى فيهما ممنوع بل العامل فيهما متحد وهو انه اذا قلت جاءنى زيد وعمرو فالعامل فى المعطوف والمعطوف عليه التابع والمتبوع فى النسبة معناه اشترك زيد وعمرو فى المجئ كما نسب الى زيد فكذلك نسب الى عمرو لان العامل فى زيد وفى عمرو شئ اخر وايضا ماذكره الامام فى الجواب بقوله لانم فان المقتضى لاعراب التابع والمتبوع المعنى القائم بالمتبوع ليس بصواب لان المقتضى لاعراب التابع والمتبوع معنى الفاعلية وذلك قائم بالمتبوع والتابع معا لان جاءنى فى قولنا جاءنى زيد وعمرو كما عمل فى زيد عمل فى عمرو والفاعلية كما يقتضى رفع زيد فكذلك يقتضى رفع عمرو فاوجه تخصيصه قيام المقتضى بالمتبوع دون التابع مع ان المقتضى قائم بهما وكذا تكرر العامل فى البدل والمبدل منه هو موجب لتعدد المقتضى فيهما ممنوع بل ا قائم فى البدل والمبدل منه متحد وذلك اذا قلت اشتريت العبد ثلثه فالعامل فى العبد وثلثه هو اشتريت لا ان العامل فى العبد اشتريت وفى ثلثه شئ اخر ولان العامل فى البدل وذكر المبدل منه لتوطئة العامل اذا لمقصود بالنسبة هو البدل بدون المبدل منه والمبدل منه فى حكم الساقط وما قاله النحويون من ان البدل فى حكم تكرر العامل لايوجب ان يكون العامل مكررا لان كون الشئ فى حكم تكرر العامل عن كون العامل فيه مكررا (فان قيل) تعريف التوابع ليس بجامع لخروج الرجل فى يا ايها الرجل فانه يصدق عليه انه تابع وصفة لاى مع انه ليس بمعرب باعراب سابقه لالفظا ولاتقديرا اما لفظا فلان اى فى يا ايها مبنى على الضم لانه المنادى المفرد المعرفة واما تقديرا فلان محل اى من الاعراب نصب بانه مفعول به والرفع مرفوع وهو معرب (قلنا) مراد المص بالاعراب فى قوله باعراب سابقه ماهو اعرابه حقيقة اومشبهة بالاعراب

الحقيق والحركة للمنادى المبنى المفردة المعرفة وان لم تكن اعرابية لكنها مشبهة بالحركة الاعرابية لعروضها كما ذكرنا فى المنادى * قال (النعت تابع) الخ (فان قيل) ما الفرق بين النعت والصفة (قلنا) مذهب بعض انهما مترادفان لانهما لفظان يعبر بهما عن احوال الشئ فيستعمل كل واحد منهما حيث يستعمل الآخر فيقال صفة الله وصفة ونعت الله ونعت زيد زيد ويستعمل كل واحد فى الواجب والممكن جميعا وقال بعضهم النعت لا يطلق الا على ما جاز عليه التغير وتطرق التبديل والصفة تطلق على ما جاز عليه التغير والتبديل وعلى ما لم يجز وقال بعضهم الصفة بالافعال وبالاختيار نحو قائم وقاعد والنعت يكون بالحيلة والجبلة كالاسود والابيض والطويل والقصير وغيرهما (فان قيل) تعريف النعت بقوله النعت تابع يدل على معنى فى متبوعه مطلقا فاسد لان النعت اذا كان دالا على معنى فى متبوعه ومتبوع غيره لانه لو كان متبوع الشئ غير ذلك الشئ لكان معناه فى غيره ولو كان كذلك لكان النعت حرفا لكونه لفظا دالا على معنى فى غيره لكنهم ابنوا على انه اسم لا صفة (قلنا) اجيب عنه بوجوه الاول التابع من حيث انه تابع يمتنع تصوره بدون المتبوع فكأن التابع والمتبوع شئ واحد لامتناع انفكاك احدهما عن تصور الآخر فاذا دل التابع على معنى فى متبوعه فكانه دل على معنى فى نفسه الثانى ان مذهب بعض العلماء هو ان الصفة عين الموصوف والنعت عين المنعوت فعلى هذا التغاير بين الصفة والموصوف وبين النعت والمنعوت بحسب اللفظ دون المعنى فاذا دل على معنى فى متبوعه فكانه دل على معنى فى نفسه الثالث انه لا يلزم من ان يكون النعت حرفا لجواز ان يكون له دلالتان دلالة باعتبار نفسه مع قطع النظر عن مبتوعه ودلالة باعتبار مبتوعه مثل الابيض يدل على البياض مع قطع النظر عن ذى بياض ويدل على البياض ويدل على ذى بياض

مطلب على الفرق بين النعت والصفة

من القرطاس اوالقطن اوغيرهما من متصفة با لبياض اذا اجريته عليها بخلاف الحرف فان الحرف يدل على معنى فى نفسه اصلا ولا يدل على معناه الافى غيره ( فان قيل ) تعريف النعت بماذكره ليس بمانع لدخول بدل الاشتمال فيه نحوا عجبنى زيد حسنه فحسنه بدل من زيد وتابع له ويدل على معنى فى متبوعه (قلنا) سلمنا ان حسنه فى نحو اعجبنى زيد حسنه بدل من زيد ويدل على معنى فى متبوعه ولكن يدل على معنى فى متبوعه من جهة انه نعت فى الاصل وان وقع البدل فى المثال المذكور* قال (العطف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه يتوسط بينه وبين متبوعه احد حروف العشرة) ( فان قيل )العطف مشترك بين الاقسام الثلثة من الاسم والفعل والحرف فلم ذكره فى قسم الاسماء دون الافعال والحروف (قلنا) انما ذكره فى قسم الاسماء دون الافعال والحروف بناء على ان الاسم اصل بالنسبة اليهما فذكر العطف فى قسم الاصل اولى لان المص فى صدد بيان اعراب الاسم من جهة انه تابع ولان الاعراب فى الاسماء بالاصالة وفى غيرها بالنسبة والمشابهة فذكر العطف وتبين اعرابه وتحقيق احواله فى قسم الاسماء التى يكون الاعراب فيها بالاصالة اولى ( فان قيل) تعريف العطف بماذكره ليس بجامع لخروج العطف بلا وبل عن تعريفه لان قولك جاءنى زيد لاعمرو فعمرو ليس بمقصود بالنسبة التى هى شبه المتبوع بل تابع مقصود بنسبة والمتبوع بنسبة اخرى مخالفة لنسبة التابع والمراد بالنسبة المأخوذة فى تعريف العطف حيث قال العطف تابع مقصود بالنسبة نسبة المتبوع المستدل عليها بالالف واللام وقوله العطف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة معناه العطف تابع مقصود بالنسبة هى نسبة متبوعه يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة وكذا

قولك جاءنى زيد بل عمرو فعمرو ليس مقصودا بنسبة متبوعه
لان كلمة بل سبب النسبة عن المتبوع وامرثباتها للتابع فلايكون
التابع والمتبوع مقصودين بنسبة المتبوع بل المتبوع مقصود
بالنسبة والتابع بنسبة اخرى (قلنا) لانم ان مراده بالنسبة الماخوذة
فى تعريف العطف نسبة المتبوع بل مراده بها مطلق النسبة
اعم من ان يكون نسبة المتبوع اوغيرها ايجابية كانت اوسلبية
والتابع و المتبوع فى المعطوف بلا و بل كما ذكرتم من المثالين
مقصودان بمطلق النسبة فلايرد * قال (واذاعطف على الضمير
المجرور اعيد الخافض) (فان قيل) قوله اعيد الخافض منقوض
بقوله تعالى *اتقواالله الذى تساءلون به و الارحام* بجر الارحام
على قراءة حمزة على انه عطف على به من غير اعادة الجار و بقول
الشاعر * فاذهب ومابك و الايام من عجب * بجر الميم فى الايام
على انه عطف على بك من غير اعادة الجار (قلنا) الجواب عن
الاول من وجهين الاول جرالميم فى الارحام قراءة بعض وقراء
الباقون بعينها على انه عطف على الله فى اتقواالله اى اتقواالله واتقوا
الارحام الثانى ان الواو فى الارحام واوالقسم لاالعاطفة اى بحق
الارحام و عن البيت انه ليس من كلام الفصحاء اومن ضرورات
الشعر * قال ( البدل تابع مقصود بالنسبة الى المتبوع دونه )
(فان قيل) تعريف البدل بماذكره ليس بجامع لخروج مثل قولهم
ماجاءنى احد الا زيدا فزيد فى المثال المذكور بدل من احد
ومقصود بالنسبة لكنه ليس مقصودا بنسبة المتبوع بل مقصود
بنسبة اخرى مخالفة لنسبة المتبوع لان مانسب الى المتبوع هى
النسبة السلبية و مانسب الى التابع هى النسبة الايجابية ولانه قال
مانسب الى المتبوع اى البدل مقصود بما نسب الى المبدل منه
والمبدل منه ليس بمقصود بمانسب اليه لان المبدل منه فى ماجاءنى

احد الازيد فى حكم التساقط بل المبدل منه مقصود بالنسبة ايضا لان غرض المتكلم فى قوله ماجاءنى احدالازيد سلب المجئ عن مجئ الناس واثباته لزيد وحصره فيه والحصر انما يحصل اذا كان المبدل منه مقصودا بالنسبة السلبية (قلنا) الجواب عن الاول ان المراد بما نسب الى المتبوع مطلق النسبة اعم من ان تكون ايجابية اوسلبية سواء كانت النسبة هى نسبة المتبوع اوغيرها وعن الثانى ان المتبوع الذى هو المبدل منه مقصود بالنسبة لكنه مقصود بالعرض لابالذات وذلك المتكلم لماراد حصر مجئ زيد احتاج الى ان يسند نسبة اللامجئ الى احد ليحصل غرضه الذى هو الحصر فالمتبوع مع النسبة السلبية صار مقصودا بالقصد الثانى لابالقصد الاول وكيف يكون مقصودا بالذات فانه لوكان كذلك لكانت النسبة السلبية ايضا مقصودة بالذات وهومحال لان الكلام واحد ومن المحال ان يكون الكلام الواحد ذا نسبتين مقصودتين بالذات فضلا عن ان تكون النسبتان مخالفتين احدهما ايجابية والاخرى سلبية لان تعدد النسبة المقصودة يستلزم تعدد المنتسبين المستلزم لتعدد الكلام فحيث اتحد الكلام دل على اتحاد النسبة المقصودة وحيث اتحدت النسبة المقصودة اتحد المنسوب اليه وهو المطلوب * قال (بدل الكل والبعض) (فان قيل) الكل والبعض كل واحدمنهما دائم الاضافة والاضافة فيهما منوية ومرادة بدليل ماحكاه سيبويه انه يجوز مجئ الحال عن الكل والبعض كقولك مررت بكل قائما وببعض قائما فان قائما حال عن كل وبعض ولولم تكن الاضافة مرادة منوية فيهما لما جاز تأخير الحال عنهما لان تقديم الحال على ذى النكرة واجب لئلا يلتبس الحال بالصفة فى بعض المواضع كماذكرناه واذاكان كذلك فلا يجوز دخول الالف واللام فى الكل

والبعض لئلا يلزم الجمع بين الالف واللام (قلنا) اجيب عنه بوجهين الاول ان المضاف اليه ليس مذكورا فيهما حتى يلزم الجمع بين الاضافة و بين الالف واللام والوجه الثانى ان الالف واللام فيهما عوض عن المضاف اليه و يجوز وقوع الالف واللام عوضا عن المضاف اليه نحو حسن الوجه فان الالف و اللام فى الوجه عوض عن الضمير المضاف اليه له فان اصله حسن وجهه فحذف الضمير المضاف اليه عن وجهه وعوضت الالف واللام منه فصار حسن الوجه * قال (المبنى ماناسب مبنى الاصل) الخ (فان قيل) البناء مشترك بين الاسماء و الافعال والحروف فلم ذكر المص البناء فى قسم الاسماء دون الافعال والحروف وانه نكتة دعت الى ذكر المبنى فى قسم الاسماء دون الافعال والحروف مع ان البناء فى الافعال والحروف اكثر منه فى الاسماء فذكر البناء فى قسم الافعال والحروف اولى من ذكره فى قسم الاسماء (قلنا) انما ذكر البناء فى قسم الاسماء لانه اراد ان يذكر الاسماء المبنية و بناءها دون الافعال والحروف فذكر الاسماء المبنية و بناءها فى قسم الاسماء اولى من ذكرها فى الافعال والحروف (فان قيل) اراد المص المناسبة فى قوله ماناسب المشابهة فتعريف المبنى بما ذكره ليس بمانع لدخول ماليس منه فيه لانه يصدق على غير المنصرف فانه مشابه للفعل و بعض الافعال مثل الفعل الماضى والفعل الامر مبنى الاصل فغير المنصرف مشابه لمبنى الاصل الذى هو الفعل الماضى اوالفعل الامر و ليس بمبنى (قلنا) لانم ان غير المنصرف مشابه لمبنى الاصل الذى هو الماضى والامر بل هو مشابه لمطلق الفعل و بعض الافعال مثل الفعل المضارع معرب و المراد بالمشابهة المشابهة الموجبة للبناء وهى المشابهة الى الفعل الماضى اوالفعل الامر لا لمشابهة مطلق الفعل (فان قيل) تعريف المبنى بما ذكره ليس بجامع لخروج

بعض ماهو منه عنه لانه يصدق على المنادى المبنى المفرد المعرفة مثل يا زيد انه مبنى مع انه وقع فى التركيب و ليس مشابها لمبنى الاصل لانه مشابه لكاف ادعوك و كاف ادعوك مضمر والمضمر مبنى و ليس بمبنى الاصل لان مبنى الاصل الفعل الماضى و الفعل الامر والحروف والمضمر ليس واحدا منها (قلنا) المنادى المذكور مشابه لكاف ادعوك وكاف ادعوك مشابه لكاف ذلك واياك وكاف ذلك واياك حرف فالمشابه للمشابه للشئ مشابه لذلك الشئ فعلى هذا المنادى المبنى مشابه للحرف فتعريف المبنى مشابه الحرف فتعريف المبنى بماذكره شامل للمنادى المبنى فيكون تعريف المبنى جامعا (فان قيل) تعريف المبنى بماذكره تعريف الشئ بنفسه لانه عرف المبنى بما ناسب مبنى الاصل ومعرفة المحدود متوقفة على معرفة الحد ومعرفة الحد متوقفة على معرفة اجزاء الحد ومن اجزائه مبنى فمعرفة المبنى متوقفة على معرفة المبنى ( قلنا ) اجيب عنه بجوابين الاول انه عرف المبنى الاصطلاحى بالمبنى اللغوى واللغوى غير الاصطلاحى والتغاير بينهما ثابت فلا يكون تعريف الشئ بنفسه الثانى انه عرف المبنى بمبنى الاصل والمراد بمبنى الاصل هو الماضى والامر المخاطب والحروف واذا كان كذلك فحاصل هذا التعريف ان المبنى هو الذى ماناسب الماضى او الامر المخاطب او الحروف او وقع غير مركب فلا يكون تعريف المبنى كما ذكره تعريف الشئ بنفسه (فان قيل) تعريف الشئ لاجل ماهية ذلك الشئ وههنا او للتشكيك والتشكك ينافى التعريف فكيف يسوع من المص استعمال او فى تعريف المبنى (قلنا) الجواب عنه قد سبق مرارا وهو ان كلمة او هذه ليست للتشكيك المنافى للتعريف بل للتنويع اى المبنى ماكان على احد النوعين او نقول الترديد فى المعرف لا فى المعرف* قال ( المضمر ما وضع لمتكلم او مخاطب او غايب) الخ (فان قيل ) لم سمى المضمر مضمرا (قلنا) انما سمى المضمر

مطلب لم سمى الضمير ضميرا

مضمرا لان الاضمار هو الاخفاء والاستتار والاستكنان ومنه قول
الشاعر * لقد اضمرت حبك فى فؤادى * وما اضمرت حبا فى سواكا *
اى اخفيت حبك فى فؤادى واسترته فيه والمضمر ايضا قد يكون
مستترا او مستكنا نحو قولك زيد ضرب ففى ضرب ضمير مستتر
ومستكن يرجع الى زيد او نقول انما سمى المضمر مضمر الضموره والضمور
الهزال وقلة اللحم ومنه قولهم فرس ضامر اى هزال قليل اللحم وذلك
ان المضمر اقل حروفا من المظهر لان من المضمرات ما هو موضوع
على حرف واحد وكذلك وصفوا حروفه مهموسة وهى الياء والهاء
والكاف (فان قيل) ما الفائدة فى وضع المضمرات واى غرض فى
وضعها (قلنا) الفائدة هى ان المضمر اخف واخصر من المظهر لان
من المضمرات ما هو موضوع على حرف واحد ولا شك ان ما قل
حروفه فهو اخف مما كثر حروفه لان غرضهم من وضع المضمرات
الايجاز والاقتصار فى الكلام الا يرى ان قولك زيد قام اصله زيد
قام زيد لان الفعل لا بد له من فاعل وهو مؤخر عن الفعل فوضعوا
ضميرا منويا فى ذلك الفعل وحذفوا زيد راكبا فصار زيد قام فزيد
مبتدأ و قام خبره وفيه ضمير مستتر فاعله راجع الى زيد والفعل
مع الفاعل المستتر جملة فى محل الرفع بانها خبر المبتدأ ولا ريب ان
زيد اقائم اوجز من زيد قام زيد ولان غرضهم من وضع المضمرات
ازالة الشبهة ودفع الالتباس وذلك انك اذا قلت رأيت زيدا واكرمته
احتمل ان يكون المكرم غير المرئى بخلاف ما اذا قلت رأيت زيدا
واكرمته فانه لم يحتمل ذلك * قال (ونون الوقاية مع الياء لازمة

فى الماضى والمضارع عريا عن نون الاعراب اى زيادة النون مع ياء

المتكلم لازمة فى الماضى والمضارع اذا كان المضارع عريا عن نون
الاعراب) (فان قيل) قوله ونون الوقاية لازمة فى الماضى منقوض
بقول الشاعر * يراه كالثغام لعل مسكا * يسوء الغاليات اذا قلينى *

اراد قلبني فحذفت نون الوقاية عن قلبني وهو فعل ماض وفيه ياء
المتكلم ولو كانت زيادة نون الوقاية لازمة فى الماضى مع ياء المتكلم لما
حذفوها عنه لان زيادة حرف فى كلمة على سبيل اللزوم دليل لفرط
عنايتهم وشدة اهتمامهم لها والحذف ينافى زيادتها (قلنا) اجيب عنه
بوجهين الاول ان مراد المص بقوله ونون الوقاية لازمة فى الماضى
اذا كان الماضى عريا عن نون الجمع اما اذا كان الماضى مع نون الجمع فلا
يلزم زيادتها فيه والحاقها به بل يجوز حذفها منه لئلا يلزم اجتماع
النونين فى كلمة واحدة على التوالى ولقائل ان يقول فعلى هذا لم لم يقل
ونون الوقاية لازمة فى الماضى اذا كان الماضى عريا عن نون
الجمع كما قال فى المضارع اذا كان عريا عن الاعراب والوجه
الثانى انه حذفت نون الوقاية عن قلبني من ضرورات الشعر
ليس مما هو بصدده (فان قيل) لم خص النون من بين
سائر حروف الزوائد التى هى حروف سألتمونيها بالوقاية دون
ما عداها من باقى حروف الزوائد (قيل) القياس يقتضى زيادة
حروف العلة للوقاية لكثرة دوران حروف العلة على السنتهم لكن
لا يمكن زيادتها لان غرضهم من زيادة نون الوقاية توقية الفعل
عن دخول الكسرة اذا كان فى اخر الفعل ياء المتكلم والالف لا يحتمل
الحركة فضلا عن ان تكون تلك الحركة كسرة لانه لو حركت الالف
لصارت همزة وخرجت عن حقيقتها والواو والياء لا يحتملان
الكسرة لضعفهما وثقل الكسرة ولان الياء بمنزلة الكسرة
فلو زادوا الياء للوقاية لزم اجتماع الكسرة وتواليها وتوالى الكسرات
مستكره عندهم فاذا امتنع زيادة حرف العلة للوقاية زادوا ماهو
اقرب الحروف اليها واشبه بها وهى النون لان فى النون غنة وهى
صوت فى الخيشوم كما ان فى الياء كذلك ولان النون تنوب مناب
الاعراب فى الامثلة الخمسة وهى ينصران وينصرون وتنصرون

وتنصران وتنصرين كما ان حروف العلة تنوب مناب الاعراب
فى الاسماء الستة والتثنية والجمع * قال (ويتقدم قبل الجملة ضمير غائب
يسمى ضمير الشان يفسر بالجملة التى بعده (فان قيل) قوله يفسر
بالجملة بعده منقوض بقولهم كان زيد قائما وكان قائما الزيدان وكان
فى المثالين المذكورين فعل من افعال الناقصة وفيهما ضمير
الشان والقصة مستتر اسم لكان وقائما فى المثالين اسم فاعل
وزيد فى المثال الاول والزيدان فى المثال الثانى فاعل ساد مسد
الخبر واسم الفاعل مع فاعله مفسر لذلك الضمير المستتر فى كان
فى المثالين واسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة فلا يستقيم ماقال
المص من ان يفسر بالجملة (قلنا) لم لايجوز ان يكون قائم فى المثالين
خبرا لكان مقدما على اسم كان وزيد فى المثال الاول والزيدان
فى الثانى كل واحد منهما اسم لكان ومؤخر عن خبرها لان تقديم
خبر كان على اسمها جائز فعلى هذان المثالان المذكوران ليسا
مماهو فيه فلا يرد النقض (فان قيل) جواز تقدم خبر كان على
اسمها مقيد بشروط ولهذا قال المص فى باب خبر كان واخواتها
على اسمها اذا كان خبرها معرفة نحو كان اخاك زيد فزيد
اسم كان واخاك خبر لها مقدم على اسمها وقائم فى المثالين نكرة
فلا يجوز ان يكون خبرا لكان مقدما على اسمها (قلنا) سلمنا
ان اسم الفاعل مع فاعله مفرد لكنه مشتمل على المسند والمسند
اليه كما ان الجملة مشتملة على المسند والمسند اليه كذلك فنزل اسم
الفاعل مع فاعله منزلة الجملة فى جواز وقوعه مفسرا لضمير الشان
والقصة * قال (اسماء الاشارة ماوضع لمشار اليه) الخ (فان قيل)
تعريف الاسماء كما ذكره تعريف دورى لانه عرف
اسماء الاشارة بمشار اليه الذى معرفته متوقفة على معرفة
الاشارة لان من لم يعرف الاشارة و لا المشير لم يعرف المشار اليه

(قلنا) قد عرف في اسماء الاشارة الاصطلاحية بالمشار اليه اللغوى والمشار اليه والاشارة معلومة بحسب اللغة فلا دور * قال (الموصول مالايتم جزأ الا بصلة وعائد) الخ (فان قيل) تعريف الموصول بالصلة يستلزم الدور لان معرفة الصلة موقوفة على معرفة الموصول لانها جزء المعرف ومعرفة الصلة من حيث انها صلة للموصول متوقفة على معرفة الموصول فلو عرف الموصول بالصلة لكان دورا وانما قلنا من حيث هي صلة للموصول لانه لولم يعتبر هذه الحيثية لم يلزم الدور (قلنا) عرف الموصول الاصطلاحية بالصلة اللغوية والصلة من حيث اللغة معلومة * قال (وصلته جملة خبرية) الخ (فان قيل) قوله وصلته جملة خبريه منقوض باسم الفاعل اذا وقع مع فاعله صلة للموصول نحو الضارب والالف واللام فى الضارب بمعنى الذى وضارب اسم الفاعل وفيه ضمير مستتر فاعل له واسم الفاعل مع فاعله مفرد وقع صلة الالف واللام (قلنا) ان اسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة لكنه مشتمل على المسند والمسند اليه كان الجملة كذلك فنزل منزلة الجملة فى جواز وقوعه صلة للموصول (فان قيل) الالف واللام فى الضارب بمعنى الذى اسم ام حرف (قلنا) فيه مذهبان فذهب المازنى الى انها حرف والضمير فى الضارب عائد الى الموصول المحذوف تقديره الرجل الضارب ومذهب الباقين انه اسم الموصول بمعنى الذى والضمير عائد الى اللام (فان قيل) تعريف الذى والتى واخواتهما مما فيه الالف واللام من الموصول مستفاد من الالف واللام او وضعى مستفاد من الوضع (قلنا) وضعى يدل عليه امور الاول ان المص عد المبهمات من قبيل المعارف فى تقسيم المعارف وعطف عليها المعرف باللام او بالنداء والموصولات من المبهمات ولو كان تعريف الموصولات مستفادا من الالف لما جاز عطف المعرف باللام على المبهمات لانه يلزم منه عطف الشئ على نفسه الثانى

مطلب على ان اللام والذى اسم ام حرف

ان من اخوات الذى والتى من واى واية وذو وتعريف كل واحد منهما وضعى فكذلك تعريف الذى والتى واخواتهما ممافيه الالف واللام الثالث انه لوكان الالف واللام فى الذى والتى واخواتهما للتعريف لماجاز دخول حرف النداء عليه لئلا يلزم الجمع بين اداتى التعريف فى كلمة واحدة لكنهما دخلت عليه كماقال الشاعر * لاجلك ياالتى تيمت قلبى * وانت بخيلة بالوصل عنى * فالالف واللام فى ياالتى ليست للتعريف بل زائدة كزيادتها فى قول الشاعر * ولقد امر على اللئيم يسبنى * فمضيت ثمة قلت لايعنينى * والذى يدل على زيادة الالف واللام فى اللئيم وقوع الجملة الخبرية التى هى يسبنى اعنى الفعل مع الفاعل صفة اللئيم ولوكان اللئيم معرفة بسبب دخول الالف واللام فيه فتكون الالف واللام فيه للتعريف لماجاز وصفه بالجملة الخبرية اذالنكرة توصف بالجملة الخبرية دون المعرفة ولقائل ان يقول لانم ان الالف واللام فى اللئيم زائدتان وان الجملة الخبرية صفة للئيم بل الالف واللام للتعريف والجملة الخبرية حال من اللئيم لاصفة له

* قال (اسماء الافعال ماكان بمعنى الماضى اوالامر) الخ (فان قيل) تعريف اسماء الافعال ليس بمانع لدخول اسم الفاعل والفعل المضارع نحو زيد ضارب عمروامس ولم يضرب زيد عمرافانه يصدق على كل واحد منهما انه بمعنى الماضى (قلنا) اجيب عن الاول بان مراد المص بقوله اسماء الافعال ماكان بمعنى الماضى بحسب الوضع اوبلاقرينة واسم الفاعل فى المثال المذكور ليس كذلك لان دلالته على الماضى انمايكون بسبب استعماله فى الماضى وانضمام قرينة امس اليه وعن الثانى بان مراده بقوله ماكان بمعنى الماضى بحسب الوضع وبلاقرينة ودلالة لم يضرب على الماضى ليست وضعية بل بواسطة دخول لم عليه (فان قيل) اسماء الافعال مثل هيهات ورويد وصه ومه وتراك ونزال يندرج تحت تعريف الفعل

لانه يصدق على كل واحد منها انه دال على معنى فى نفسه مقترن باحد الازمنة الثلثة واذا كان كذلك وجب الحكم بكونها افعالا لانطباق تعريف الفعل عليها واذا اندرجت تحت تعريف الفعل امتنع الحكم عليها بانها اسماء (قلنا) لانم ان اسماء الافعال تندرج تحت تعريف الفعل وانما تندرج تلك الاسماء تحت تعريف الفعل لو كان اقترانها بالزمان بحسب الوضع كذلك بل اقترانها بالزمان عارض بواسطة اقتران مسماها والمراد بالاقتران الاقتران الوضعى * قال (المعرفة ماوضع لشئ بعينه والنكرة ماوضع لشئ لابعينه) الخ (فان قيل) لم قدم المصنف حد المعرفة على حد النكرة ولم لم يفعل الامر بالعكس مع ان النكرة اصل بالنسبة الى المعرفة والتنكير سابق على التعريف بناء على ان وضع الاسماء على التنكير والتعريف طار عليها اما بسبب العلمية اوالاضافة اوالالف واللام اوغيرها وما كان ثابتا فى اصل الوضع فهو اصل بالنسبة الى ماهو طار عليه (قلنا) سلمنا ان التنكير سابق على التعريف والتعريف طار عليه لكن لما حد المعرفة بامر وجودى والنكرة بامر عدمى والوجودى اشرف من العدمى والاشرف اولى بالتقديم اونقول انما قدم حد المعرفة على حد النكرة لانه حد المعرفة بامر ايجابى والنكرة بامر سلبى والايجاب مقدم على السلب طبعا وفى الوجود الذهنى والخارجى لان سلب الشئ مسبوق بوجوده وايجابه بحسب الذهن الخارج فقدم الايجابى على السلبى وضعا ليكون مافى الوضع مطابقا لما فى الطبع او نقول انما قدم حد المعرفة على حد النكرة بناء على ان المعرفة اقرب الى الاذهان والطبع الى ادراكها ابدر واسبق من النكرة * قال (وهى المضمرات) الخ اى ومن المعارف المضمرات (فان قيل) هذا منقوض بقولهم رايت رجلا واكرمته فان الضمير المنصوب فى اكرمته عائد الى رجلا وان رجلا

نكرة فكذلك الضمير العائد عليه ينبغي ان يكون نكرة لان الضمير
عبارة عن مرجع اليه وبين الضمير وبين مرجعه هو هو فاذا كان المرجع
اليه نكرة فلا بد ان يكون الضمير نكرة ايضا ليكون الضمير على وفق
المرجع اليه لان مدلول الضمير كمدلول من يعود اليه واذا كان
مدلولهما واحدا ومرجع اليه نكرة فكذلك الضمير العائد وجب ان
يكون نكرة اذ التعريف والتنكير انما يكون باعتبار المعاني لا باعتبار
الالفاظ ( قلنا ) لا نم انه نكرة بل هو معرفة وذلك انك اذا رأيت
رجلا واكرمته فالهاء في اكرمته ليست شايعة شيوع رجل وانما هو
الرجل المرئي خاصة والذي يدل على ذلك انك اذا قلت جاءني رجل
ثم قلت اكرمني الرجل باعادة الرجل المحلى بالالف واللام فلم يرد به الا
الرجل الجائي ولا شك ان الرجل في قولك اكرمني الرجل معرفة
فكذلك الضمير وجب ان يكون معرفة ايضا لانه بمعناه ( فان قيل )
يلزم مما ذكرتم ان مدلول الضمير بمدلول المرجع اليه ليس بمدلوله وهو
تناقض وذلك ان الضمير من حيث انه راجع الى رجلا ينبغي ان يكون
مدلول الضمير لمدلول رجلا ومن حيث ان الضمير ليس شايعا شيوع
رجلا ان لا يكون مدلول الضمير كمدلول رجلا وما هذا الا تناقض
( قلنا ) سلمنا ان مدلول الضمير كمدلول المرجع اليه وان مدلوله
ليس كمدلوله لكن لا نم انه من جهة واحدة حتى يلزم منه التناقض
المذكور بل من وجهين بيان تعددهما ان رجلا واكرمته له اعتباران
اعتبار من حيث انه مرجع اليه للضمير واعتبار من حيث انه نكرة
شايعة في جنسه فباعتبار الاول مدلول الضمير بمدلوله وباعتبار الثاني
ليس مدلوله بمدلوله فلا تناقض * قال ( وما عرف باللام ) الخ ( فان قيل )
لم قال المص وما عرف باللام ولم يقل بالالف واللام ( قلنا ) لانه خلاف
بين الخليل وسيبويه في ان التعريف هل يحصل بمجرد اللام
والهمزة همزة الوصل المجتلبة ليقع به في النطق بالساكن ام بالالف

مع اللام فذهب الخليل الى ان التعريف يحصل بهما جميعا وذهب
سيبويه الى ان التعريف يحصل بمجرد اللام والهمزة مجتلبة ليتوصل
بها الى الابتداء بالنطق بالساكن كما ذكرناه فى صدر الكتاب
فى بيان خواص الاسم وقد اختار المص مذهب سيبويه فلذلك قال
وماعرف باللام ولم يقل دخول الالف واللام * قال ( او بالنداء اى
وماعرف باللام وماعرف بحرف النداء فحذف المضاف واقيم المضاف
اليه مقامه فان قيل ) لو كان حرف النداء مع النداء او سببا لحصول
التعريف لما تخلف عن حرف النداء او عن النداء لان تخلف
العلة التامة او السبب التام عن المعلول والمسبب محال لكنه تخلف
التعريف عنه فى مثل يارجلا وراكبا فى المنادى النكرة فى قول الشاعر
* فيار اكبا اما عرضت فبلغن * نداماى من نجران ان لا تلاقيا * فان
رجلا وياراكبا كل واحد منهما نكرة مع انه المنادى ( قلنا ) ليس حرف
النداء مع النداء علة وسببا للتعريف بل علة للتعريف او نسبة مركبة
من حرف النداء او النداء وقصد التعريف بان يقصد المنادى بندائه
المنادى المعين وقصد التعريف ليس مضمنا حرف النداء والنداء فى
يارجلا وياراكبا فاذا انتفى جزء العلة او جزء السبب انتفى العلة والسبب
لانتفاء المجموع المركب بانتفاء الجزء واذا انتفى العلة والسبب انتفى
المعلول والمسبب وهو المط ( فان قيل ) فعلى هذا اذا كان علة التعريف
او سببه مركبا من حرف النداء والنداء وقصد التعريف فلم قال وعرف
باللام او بالنداء مع قصد التعريف ( قلنا ) هذا من اطلاق المجاز فاطلق
الجزء واراد به الكل على سبيل المجاز * قال ( ولا يميز واحد
ولا اثنان استغناء ) بلفظ تمييزه عنهما مثل رجل ورجلان لافادته
النص المقصود بالعدد اى ولا يميز واحد لان قولك رجلا ورجلان
مبنى على العدد والمعدود معا فيستغنى عن ذكر لفظ العدد مع المعدود
فلا يقال واحد رجل ولا اثنان رجلان لانه ان ذكرت عدد الواحد

والاثنين مع معدودهما لكان ذكر العدد ضايعا بخلاف الجمع فانك تحتاج الى ذكر العدد والمعدود جميعا فى افادته النص المقصود بالعدد فانك اذا قلت رجالا لم تعلم عددهم من انهم ثلاثة اوما فوقها ولو قلت ثلثة واكتفيت لم يعلم انها رجال ام غيرهم من المعدودات فيحتاج الى ان قلت ثلثة رجال حتى يعلم المقصود من العدد والمعدود جميعا (فان قيل) قوله ولا يميز واحد ولا اثنان منقوض بقول الشاعر *كأن خصيئيه من التدلدل *ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل* فميز اثنين بحنظل ولم يقل حنظلتان كما يقال رجلان (قلنا) هذا ليس من كلام الفصحاء فلا يجوز التمثيل وعلى تقدير ان يكون من كلامهم فمن ضرورات الشعر ليس مما هو بصدده لان بحثه فى سعة الكلام لا فى ضرورة الشعر (فان قيل) الوحدة والاثنينية امران زائدان على الماهية فان الرجل من حيث هو لا واحد ولا كثير والوحدة والكثرة والاثنينة امور عارضة للماهية واذا كان كذلك فالواحد والاثنان محتاجان الى التميز كاحتياج غيرهما من الاعداد اليه ( قلنا ) سلمنا ان الماهية من حيث هى هى لا واحد ولا كثير لكن لما اقترنت باللفظ الدال على تلك الماهية قرينة تدل على الوحدة والاثنينية فلا تحتاج الماهية الواحدة فى طريق العدد الى التميز بل تلك القرينة كافية فى الامتياز مثلا اذا قدمت الدال على تلك الماهية او ثنيته واردت به واحدا او اثنين من تلك الماهية استغنيت عن ذكر التميز لانك اذا قلت رجلا فهمت به الوحدة واذا قلت رجلين فهمت منه الاثنينية لان التنوين فى رجلا يدل على الوحدة والياء والنون فى رجلين يدلان على الاثنينية* قال (المؤنث ما فيه علامة التانيث لفظا او تقديرا والمذكر بخلافه) الخ (فان قيل) المذكر اشرف من المؤنث لان المؤنث محتاج فى تانيثه الى علامة لفظية او تقديرية بخلاف المذكر فانه لا يحتاج الى شىء فى تذكيره فلم يقدم

المص تعريف المذكر على تعريف المؤنث (قلنا) لانه عرف المؤنث
بامر وجودي والمذكر بامر عدمي والوجودي اشرف من العدمي
فلهذا المعنى قدم تعريف المؤنث على تعريف المذكر *قال (المثنى
ما لحق اخره الف او ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة ليدل على
ان معه مثله من جنسه) الخ اعلم انه اراد المص بالمثلية فى قوله ان معه
مثله من جنسه المثلية فى اللفظ والمعنى معا كما صرح الشارحون به
(فان قيل) اذا كان المراد بالمثلية المثلية بحسب اللفظ والمعنى جميعا
فالتعريف المذكور للمثنى ليس بجامع لخروج مثل العمرين فى ابى بكر
وعمر والحسنين فى الحسن والحسين والقمرين فى الشمس والقمر
والاذانين فى الاذان والاقامة فان المثلية فى كل من الامثلة بحسب
اللفظ منتفية (قلنا) اجيب عنه بوجهين الاول انهم اطلقوا عمر
على ابى بكر والحسن على الحسين والقمر على الشمس والاذان على
الاقامة فكان العمر مشتركا بين ابى بكر وعمر وكذا البواقى باعتبار
القسمة كاشتراك زيد بين المسمى واذا كان كذلك فيجوز تثنية
كل واحد منهما او نقول لما جوزوا اطلاق عمر على ابى بكر على سبيل
المجاز للعلاقة الثابتة بينهما والمماثلة المتحققة بين مسماهما فان قلت
لم اختاروا عمر والحسن والقمر والاذان للتثنية دون ابى بكر وغيرها
قلت انما اختاروا عمر لانه مفرد وحروفه متصلة واختاروا الحسن
لانه مكبر واختاروا القمر لانه مذكر والاذان لانه مذكر ايضا *قال
(المجموع ما دل) الخ (فان قيل) وشرطه ان كان اسما كونه علما لمذكر
يعقل فاسد لان كلامه فى الجمع المذكر لكونه مذكرا داخل فيه
فلو كان المذكر شرطا له لكان خارجا عنه فيلزم منه ان يكون داخلا
فيه لان حاصل كلامه راجع الى ان يكون المذكر شرطا لمذكر
ويمتنع ان يكون الشيء شرطا لنفسه لوجوب التغاير بين الشرط
والمشروط والشيء لا يغاير نفسه (قلنا) اجيب عنه بانه انما قال

ههنا وشرطه ان كان اسماً فذكر بالنسبة الى من كان داخلا عن دخوله فيما تقدم او بالنسبة الى من جعل المذكر الاول على المعنيين فقط فذكر ههنا ان شرط ذلك الجمع المذكر انما يكون مذكرا في اللفظ ايضا لئلا يدخل فيه حمزة وطلحة مما لفظه مؤنث ومسماه مذكر (فان قيل) وان كان فذكر يعقل فاسد من وجهين الاول ان كلامه في جمع المذكر ان كان صفة لانه قسم جمع المذكر الى اسم وصفة فاذا فرغ من اشتراط الاسم شرع في اشتراط الصفة فح كونه مذكرا داخل فيه فلو كان شرطا له لكان خارجا عنه فيلزم منه ان يكون داخلا فيه وغيرداخل فيه الثاني انه لو كان شرط هذا الجمع ان يكون جمعا لمن يعقل لما جاز هذا لما لا يعقل لان انتفاء الشرط يقتضي انتفاء المشروط لكن جاء هذا الجمع لما لا يعقل كقوله تعالى اني رأيت احد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين فان الساجدين صفة الكوكب والشمس والقمر وجمعت هذا الجمع مع انتفاء ما ذكره من الشرط المذكور الذي هو من يعقل لان كل واحد من الكوكب والشمس والقمر مما لا يعقل اذا لكوكب والشمس والقمر جمادات او غير جمادات لكنها مما لا يعقل (قلنا) الجواب عن الوجه الاول قدمر آنفا في السؤال المقدم وعن الثاني ان الكوكب والقمر والشمس عند بعض الناس كالمنجمين وغيرهم عقلاء فلا يرد النقض واما عند جمهور الناس انها ليست عقلاء لكنه يقال لما نزلها منزلة ذوي العقول اسند اليها افعال العقلاء وجمعها جمع العقلاء وجعل احكامها احكام العقلاء ولذلك قال رأيتهم لي ساجدين بضمير العقلاء ولم يقل رأيتها بضمير غير العقلاء ❊ قال (اسم الفاعل ما اشتق من فعل) الخ (فان قيل) لم بدأ المص بتعريف اسم الفاعل دون اسم المفعول وقدم تعريفه على تعريفه (قلنا) الجواب عنه من وجهين الاول ان اسم الفاعل بمنزلة الفعل المسمى الفاعل الذي هو اصل بالنسبة

الى الفعل المجهول الذى مالم يسم فاعله ويعمل عمل الفعل المعلوم
واسم المفعول بمنزلة الفعل المجهول الذى لم يسم فاعله و يعمل
عمل الفعل المجهول فكما ان الفعل المعلوم الذى يسمى فاعل اصل
بالنسبة الى الفعل المجهول الذى لم يسم فاعله فكذلك اسم الفاعله اصل
بالنسبة الى اسم المفعول فكذلك بدء بتعريف اسم الفاعلة وقدما
تعريفه على تعريف اسم المفعول الثانى ان الفاعل اصل بالنسبة
الى اسم المفعول لكون الفاعل محتاجا اليه والمفعول فضله ومقدما
عليه كما بينا فى موضعه فكما ان الفاعل اصل بالنسبة الى المفعول
ومقدم عليه فاهو اصل ومقدم اولى بالتقديم واحرى بالتصدير فلهذا
قدم تعريف اسم الفاعل على تعريف اسم المفعول ويعمل عمل فعله
بشرط معنى الحال والاستقبال اى ويعمل اسم الفاعل عمل الفعل المعلوم
بشرط ان يكون اسم الفاعل بمعنى الحال او الاستقبال ( فان قيل )
لانم ان عمل اسم الفاعل مشروط بكونه بمعنى الحال والاستقبال لانه
لو كان كذلك لوجب ان لا يعمل اذا لم يكن بمعنى الحال والاستقبال لان
انتفاء الشرط يقتضى انتفاء المشروط لكنه يعمل اذا كان بمعنى الماضى
كقوله وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان باسطا اسم فاعل عمل
فى ذراعيه والياء فى ذراعيه علامة النصب لان ذراعيه تثنية
ونصب التثنية بالياء واسم الفاعل ههنا بمعنى الماضى لانه حكاية
الحال الماضية لاصحاب الكهف مع انه عمل عمل فعله فعلى هذا عمل
اسم الفاعل ليس مشروطا بكونه بمعنى الحال والاستقبال ( قلت )
الجواب عنه ان الاية حكاية الحال الماضية لاصحاب الكهف قد
جعلت تلك الحكاية فى حكم المشاهدة الحاضرة ونزلت منزلتها تمثيلا
وتوضيحا فلما وردت فى معرض الحكاية صارت تلك الحالة الماضية
كالحال الحاضرة فعلى هذا المعنى والا لما جاز اعمالها حال كونه بمعنى
الماضى * قال ( اسم التفضيل ما اشتق ) الخ قوله فاذا اضيف فله

معنيان احدهما وهو الاكثر ان تقصد به زيادة على من اضيف له فيشترط ان يكون منهم مثل زيد افضل الناس اى يشترط ان يكون المفضل بعضا من المفضل عليه الذى هو المضاف اليه لافضل مثل المص بزيد افضل الناس فان زيدا بعض من الناس وفرد من افراد الناس فعلى هذا لا يجوز ان يقال الملائكة افضل البشر وبالعكس والخز الين الكتان وبالعكس لان الملائكة ليس بعضا من البشر ولا البشر بعضا من الملائكة وكذا الخز ليس بعضا من الكتان ولا الكتان بعضا من الخز بل يقال الملئكة افضل البشر والخز الين من الكتان وبعكسهما فان قيل ) اشتراط كون المفضل بعضا من المفضل عليه الذى هو المضاف اليه لافضل يستلزم التناقض والتناقض باطل فاشتراطه بما ذكره باطل بيان الاستلزام ان المفضل اذا كان داخلا فى المفضل عليه الذى هو المضاف اليه لافضل ينبغى ان يكون المفضل داخلا فى المفضل عليه الذى هو المضاف اليه لافضل والا لم يكن بعضا منه ومن حيث انه مفضل ينبغى ان يكون خارجا عنه والا يلزم تفضيل الشئ على نفسه وهو مح واذا كان كذلك فيلزم منه ان يكون المفضل داخلا فى المفضل عليه وغير داخل فيه وان يكون الشئ مفضلا على نفسه وغير مفضل على نفسه وهل هو الا تناقض بين ولنوضح لك فى المثال مثلا اذا قلت زيد افضل الناس فزيد مفضل على الناس وهو بعض من الناس فينبغى ان يكون زيد داخلا فى الناس والا لم يكن بعض الناس ومن حيث انه مفضل على الناس ينبغى ان يكون خارجا عن الناس والا يلزم تفضيل زيد على نفسه فيلزم منه ان يكون زيد داخلا فى الناس وغير داخل فيهم اولان زيدا فى افضل الناس مفضل على الناس وهو بعض من الناس فيكون زيد مفضلا على نفسه اذ هو من جملة الناس فينبغى ان يكون مفضلا على الناس وينبغى ان لا يكون مفضلا عليه وان كان زيد من جملة الناس

والا يلزم تفضيل الشيء على نفسه فعلى هذا يلزم ان يكون زيد فى زيد افضل الناس مفضلا على نفسه وغير مفضل على نفسه وما هو الا تناقض بين (قلنا) التناقض انما يلزم لو كان جهة دخول المفضل فى المفضل عليه وجهة خروجه عنه واحدة وكذا يلزم لو كان جهة دخول المفضل فى المفضل عليه وجهة خروجه عنه واحدة وكذا لو كان جهة كونه مفضلا وجهة كونه مفضلا عليه على نفسه متحدة لكنه ليس كذلك بل الجهة متعددة لان المفضل داخل فى المفضل عليه الذى هو المضاف اليه لا فضل من جهة شريكه مع المفضل عليه فى اصل الوضع الفضل ومن جهة انه فرد من افراده وخارج عنه من جهة تفضيله على المفضل عليه فجهة دخوله فيه غير جهة خروجه عنه وكذا جهة كونه مفضلا غير جهة كونه مفضلا عليه على نفسه لانه مفضل عليه من جهة شريكه مع المفضل عليه الذى هو المضاف اليه لا فضل فى اصل الفضل ومن جهة ان المفضل فرد من افراد المفضل عليه ومفضل من جهة تفضيله على المفضل عليه لاختصاصه بزيادة المفضل على المفضل عليه وتبين ذلك فى المثال المذكور مثلا اذا قلت زيد افضل الناس فزيد الذى هو مفضل داخل فى الناس المفضل عليهم المضاف اليهم لا فضل من جهة تشريكه معهم فى اصل الوضع ومن جهة انه فرد من افرادهم وخارج عنهم ومن جهة تفضيله عليهم فجهة دخولهم غير جهة خروجه عنهم فلا تناقض لتعدد الجهتين ولا يلزم تفضيل الشيء على نفسه باعتبار واحد ونظيره قولك زيد قائما احسن منه قاعدا فقولك قائما حال مفضل بها وقولك قاعدا حال مفضل عليها فلو جعلت نسبة افضل اليهما واحدة لصار زيد مفضلا او مفضلا عليه من جهة واحدة وهو محال فظهر لك ان نسبة افضل الى القيام نسبة الافضلية ونسبة الى القعود نسبة اصل الفضل فيصح عمل افعل التفضيل فيهما بتباين الجهتين لان لافضل

من جهتين ثبوت اصل المعنى والزيادة فيه اذ الزيادة فرع ثبوت اصله *قال (ولا يعمل فى مظهر) الخ اى ولا يعمل افعل التفضيل فى الفاعل والمفعول به ظاهرين فلا يقال مررت برجل افضل منه ابوه بخفض افضل ولكن برفعه على ان يكون ابوه مبتدأ وافضل منه خبراله مقدما عليه فيرفع ابوه بالابتداء لا بافضل وفى افضل ضمير يعود الى ابوه والجملة اعنى المبتدأ والخبر فى موضع الخبر لانها صفة لرجل كانك قلت مررت برجل ابوه افضل منه فمنه متعلق بافضل (فان قيل) قوله ولا يعمل فى مظهر منقوض بقول الشاعر *واضرب منا بالسيوف القوانسا* فان اضرب فى افعل التفضيل وعمل فى قوانسا الذى هو المفعول به فاذا عمل فى المفعول به الذى هو فضلة ففى الفاعل الذى هو محتاج اليه اولى بان يعمل (قلنا) اجيب عنه بجوابين الاول ان نقول ان قوانسا ليس منصوبا باضرب بل هو منصوب بفعل مقدر دل عليه اضرب تقديره واضرب منا بالسيوف نضرب قوانسا فحذف نضرب لدلالته اضرب عليه والوجه الثانى انه من ضرورات الشعر يجوز لشاعر ما لا يجوز لغيره * قال (الفعل ما دل على معنى فى نفسه مقترن باحد الازمنة الثلثة) الخ (فان قيل) لم قدم المصنف تعريف الفعل على الحرف ولم لم يفعل الامر بالعكس (قلنا) لان الفعل اصل بالنسبة الى الحرف بناء على ان الحرف يحتاج فى جزئيه الكلام الى الفعل كما احتاج فيهما الى الاسم والمحتاج اليه اصل بالنسبة الى المحتاج ولان الفعل يشارك الاسم وبمنزلة الاسم فى كونه مسندا وان فارقه فى انه ليس مسندا اليه والحرف لا يسند ولا يسند اليه فيفارق الاسم من الجهتين والمشارك للاسم الذى هو اصل النسبة ولو من جهة واحدة من احدى الجهتين اولى بالتقديم من المفارقة له بكلتى الجهتين (فان قيل) لم سمى الفعل فعلا (قلنا) لكونه مستفادا من الفعل الحقيق اعنى المصدر ومدلول المصدر ومسماه الحدث فسمى الفعل فعلا

مطلب لم سمى الفعل فعلا

تسمية للمشتق بالمدلول والمسمى للمشتق منه او نقول انما سمى الفعل
فعلا لكونه دالا على الفعل الحقيقى الذى هو الحدث تسمية للدال
باسم المدلول (فان قيل) الفعل كما يدل على الحدث يدل على الزمان
ايضا اذ الفعل بجوهر حروفه يدل على الحدث وبصيغته الخاصة
على الزمان فلم لم يسم الفعل زمانا تسمية للدال باسم المدلول ولم رجح
جانب الحدث على جانب الزمان فى التثنية (قلنا) لان دلالة الفعل على
الحدث اقوى من دلالته على الزمان والذى يدل على ذلك ان دلالة
الفعل على الحدث لا يختلف فى جميع تصاريف الفعل باختلاف صيغته
من الماضى والمضارع والامر وتختلف دلالته على الزمان باختلاف صيغته
(فان قيل) لم احتاجوا الى وضع الفعل ولم يكتفوا بوضع المصدر
والمصدر يدل على الحدث والزمان لان المصدر اسم الحدث والحدث
لابد من وقوعه فى زمان من الازمنة كما ان الفعل يدل عليهما (قلنا)
لا نم ان المصدر يدل على الحدث والزمان معا بحسب الوضع
بل يدل على الحدث فقط والزمان لازم للحدث بمعنى ان الحدث لابد
من وقوعه فى زمان لان الزمان مدلول المصدر ولئن سلمنا انه يدل
على الحدث والزمان معا لكنه يدل على زمان غير معين اى على مطلق
الزمان اعم من ان يكون ماضيا او حالا او استقبالا فاحتاجوا الى وضع
الفعل من الماضى والمضارع والامر ليدل كل واحد منها على الحدث
والزمان المعين (فان قيل) لم لم يذكر وامع المصدر قرينة الماضى
والحال والاستقبال كما قالوا اضرب امس او الآن او الغد
ليدل المصدر على الحدث والزمان المعين كما ان الفعل يدل كذلك
استغنوا بالمصدر على الفعل (قلنا) اجيب عنه من وجهين الاول
انهم وضعوا الفعل ولم يكتفوا بالمصدر لتوسع الكلام ليتيسر النظم
والنثر والسجع وغيرها اذ ربما يمكن استعمال الفعل و يستقيم المعنى
حيث لا يمكن استعمال المصدر الثانى ان الفعل بدون القرينة يدل

على الحدث والزمان المعين مثلا يدل على الحدث الواقع فى زمان الماضى و يضرب على الحدث الواقع فى زمان المستقبل واضرب على الحدث الواقع فى زمان الحال بخلاف المصدر فانه لا يدل على الحدث والزمان المعينين بدون القرينة بل يدل عليهما مع انضمام القرينة اليه ولاشك ان الفعل بدون القرينة اخف واخصر من المصدر مع القرينة فلذلك وضعوا الفعل ولم يكتفوا بالمصدر (فان قيل) لم لم يقتصر المص فى تعريف الفعل على قوله مادل على معنى فى نفسه مقترن اى بالزمان وزاد قوله باحد الازمنة الثلثة (قلنا) انما قال باحد الازمنة الثلثة ليخرج عنه ماليس منه كالصبوح والغبوق فانه يصدق على كل واحد منهما انه دال على معنى فى نفسه مقترن بالزمان لكن لا يقترن باحد الازمنة على التعيين بل يقترن بمطلق الزمان فلو لم يقل باحد الازمنة الثلثة لدخل الصبوح والغبوق فى تعريف الفعل و بطل تعريفه لدخول ماليس منه فيه (فان قيل) فعلى هذا اذا خرج الصبوح و الغبوق عن تعريف الفعل لعدم اقتران واحد منهما باحد الازمنة الثلثة على التعيين كما ذكرتم ينبغى ان يخرج الفعل المضارع عن تعريفه لانه يصدق على الفعل المضارع انه لم يقترن باحد الازمنة الثلثة على التعيين لكون وضعه مشتركا بين الحال والاستقبال على المذهب الصحيح فاذا خرج الفعل المضارع عن تعريف الفعل ابطل تعريفه لخروج بعض ماهو منه (قلنا) لانم ان الفعل المضارع مشترك بين الحال والاستقبال بحسب الوضع الاصلى بل هو موضوع للحال على سبيل الحقيقة و يستعمل فى الاستقبال على سبيل المجاز وعلى العكس واذا كان كذلك يكون الفعل المضارع مقترنا باحد الازمنة الثلثة على التحقيق ولئن سلمنا انه مشترك بين الحال والاستقبال لكن لانم انه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة على التعيين بل هو مقترن

( باحدها )

باحدها على التحقيق باعتبار الوضع الاصلى فان الواضع لم يضع
الفعل المضارع الا دالا على احد الازمنة الثلثة على التعيين
واللبس انما حصل عند السامع لكون اللفظ يطلق تارة على احدهما
واخرى على الآخر لانه غير موضوع لاحدهما بخلاف الصبوح
والغبوق فان كل واحد منهما لم يوضع لدلالته على الاقتران باحد
الازمنة لا بالحقيقة والمجاز ولا بالاشتراك فخرج الصبوح والغبوق
عن تعريف الفعل ودخل الفعل المضارع فيه فاذا كان الفعل
المضارع مشتركا بحسب الوضع الاصلى بين الحال والاستقبال
(فان قيل) يلزم مما ذكرتم ان يدخل اسم الفاعل فى تعريف الفعل
لانه يصدق على اسم الفاعل انه دال على معنى فى نفسه مقترن
باحد الازمنة الثلثة نحو زيد ضارب عمرا فان ضاربا فى زيد ضارب
عمرا يدل على احد الازمنة وان كانت دلالته مشتركة بين الحال
والاستقبال بعين ما ذكرتم فى الفعل المضارع فاذا دخل
اسم الفاعل فى تعريف الفعل ابطل تعريفه لدخول ما ليس منه فيه
(قلنا) لا نم ان اسم الفاعل يدخل فى تعريف الفعل لان اسم الفاعل
موضوع لمعنى من غير دلالته على الزمان بحسب الوضع الاصلى
وانما عرضت له الدلالة على الزمان فى بعض مواضعه بدليل قولك
زيد ضارب فان ضاربا ههنا لا يدل على الزمان اصلا ولو كان اسم
الفاعل موضوعا للدلالة على الزمان لم ينفك عنه كما لا ينفك الفعل عن
دلالته على الزمان لما كان فى اصل وضعه دالا على الزمان واذا ثبت
ان اسم الفاعل فى اصل الوضع لمعنى من غير الزمان وان عرضت له
فى وضع بعض مواقعه الدلالة على الزمان لكن لا على حسب الوضع
بل بسبب امر عارض فخرج من تعريف الفعل ودخل فى تعريف
الاسم ولا عبرة لما عرضت فيه على خلاف وضعه الاصلى الا ان
قولك ان قام زيد قمت نحكم على قمت بانه فعل ماض باعتبار الوضع

الاصلى وان كان المعنى به الاستقبال فى هذا المقام وذلك عارض فيه بسبب كونه مدخولا بحرف الشرط وكذلك قولك لم يضرب على العكس وقد ثبت ان اسم الفاعل خرج عن تعريف الفعل وان عرضت فيه الدلالة على الزمان فى بعض مواقعه (فان قيل) تعريف الفعل بما ذكره غير جامع لخروج بعض الافعال عنه كعسى وحبذا ونعم وبئس وفعلا التعجب فان كل واحد منها يدل على معنى مقترن باحد الازمنة مع انه فعل فاذا خرج عن تعريف الفعل بعض ماهو منه فعل بطل تعريفه (قلنا) اجيب عنه بجوابين الاول ان خروج هذه الافعال عن تعريف الفعل غير قادح فى تعريفه لافراده كل واحد منها بالذكر بتعريف خاص به فى موضعه بعد تعريف الفعل وانما يكون قادحا اذا لم يرد كل واحد منها بالذكر بتعريف خاص به اما اذا ذكر فلا ان الثانى ان تجريد كل واحد من هذه الافعال عن اقترانه بالزمان عارض بسبب نقله الى معنى انشاء المدح والذم او المقاربة او التعجب وكل واحد منها دال على معنى فى نفسه مقترن باحد الازمنة الثلثة بحسب الوضع الاصلى لكنه لما خرج عنه ونقل الى معنى الانشاء وجب قطعها عن الزمان كما اذا قلت بعت قاصدا الى انشاء البيع تجرد عن معنى الزمان بعروض الانشاء فيه ومع ذلك فلا يخرج عن كونه فعلا فاذا ثبت فى كلامهم فى غير هذا الباب ثبت مثله فيه فلذلك حكم النحويون فيما امكن فيه من هذه الافعال بالنقل فحكموا بان نعم منقول عن نعم وبئس عن بئس وحبذا عن قولهم حب الشئ اذا صار محبوبا واصله حبب ذا فادغم الباء وركب مع ذا فصار حبذا كما ترى واذا كان كذلك فتجريد هذه الافعال عن اقترانها بالزمان عارض بسبب عروض الانشاء فيه فتدخل هذه الافعال فى تعريف الفعل اما عسى فلما لم يمكن الحكم فيه بالنقل حكموا فيه بانه فى اصل الوضع موضوع لدلالته على معنى فى نفسه مقترن باحد الازمنة

الثلثة لكنهم لما التزموا فيه انشاء المقاربة وجب تجريده من اقترانه بالزمان لهذا الغرض فيدخل عسى ايضا فى تعريف الفعل وان تجرد عن الاقتران بالزمان لان تجريده وتجريد ماعداه من الافعال المذكورة عارض كما ان اقتران اسم الفاعل بالزمان عارض وعروض التجرد عن الزمان كعروض حصول الزمان فى عدم الاعتداد كما بينا فى اسم الفاعل فاستقام تعريف الفعل وهو المط (فان قيل) لانم ان لفظ عسى موضوع بحسب الوضع الاصلى لدلالته على معنى فى نفسه مقترن بالزمان على حسب الحقيقة وان تجرده عن الزمان عارض فيه بسبب استعماله فى انشاء المقاربة حتى يدخل فى تعريف الفعل كما ذكرتم بل هو موضوع لتجرده عن الزمان باعتبار الوضع الاصلى حقيقة لان عسى لو كان موضوعا بحسب الوضع الاصلى على سبيل الحقيقة لدلالته على معنى فى نفسه مقترنا بالازمان لاستعمله الواضع ومن بعده فيه ولو استعملوا لنقل استعماله فيه الينا لتوفر دواعيهم وشدة اهتمامهم فى تحقيق اللغات ونقلها لكنها لم ينقل عن الواضع ومن بعده استعمال عسى حيث يدل على معنى فى نفسه بالزمان الينا بل نقل البناء استعماله فيما يدل على معنى فى نفسه من غير اقترانه بالزمان فيكون عسى خارجا عن تعريف الفعل وبطل تعريفه لخروج بعض ماهو منه عنه (قلنا) عدم نقل استعمال عسى فى موضع ايدل على معنى فى نفسه مقترن بالزمان الذى هو موضوع له بعسى بحسب الوضع الاصلى على سبيل الحقيقة الينا لايدل على عدم وضع عسى كذلك لان عدم القول بالشئ ليس قولا بعدمه وعدم الوجدان لايدل على عدم الوجود (فان قيل) سلمنا ان لفظ عسى موضوع بحسب الوضع الاصلى لدلالته على معنى فى نفسه مقترن بالزمان على سبيل الحقيقة واستعماله فى موضع يدل على معنى فى نفسه من غير الاقتران بالزمان بسبب

عروض انشاء المقاربة فيه لكن يلزم منه احد المحذورين وهو الاشتراك اوالمجاز فكل واحد منهما خلاف الاصل مع انه لم يفعل احد استعمال عسى فيما يدل على معنى فى نفسه مقترن بالزمان كما ذكرناه آنفا بخلاف مالو كان عسى موضوعا لدلالته على معنى فى نفسه من غير الاقتران بالزمان اى موضوع بمجرد الحدث دون الزمان فانه لا يلزم منه احد المحذورين ( قلنا ) اكثر الكلام مجاز فاستعمال عسى حيث لا يدل على الزمان محمول على استعمال مجازى لانه لو لم يحمل عليه للزم ايضا احد المحذورين وهو اما عدم دلالة عسى على الزمان الذى هو خلاف الاصل لان الاصل فى الافعال ان يكون دالا على الحدث والزمان او اشتراك عسى فيما يدل على الحدث والزمان وفيما يدل على الحدث دون الزمان (فان قيل) لم لم يحمل لفظ عسى على الاشتراك بين مايدل على الحدث والزمان وبين مايدل على الحدث دون الزمان فلم رجح جانب المجاز على جانب الحدث ( قلنا ) حمل اللفظ الدائر بين الاشتراك والمجاز على المجاز اولى من حمله على الاشتراك (فان قيل) سلمنا ان استعمال عسى حيث لا يدل على الزمان استعمال مجازى لكن المجاز لابد له من حقيقة وحقيقته لم تثبت ولم تنقل عن ائمة اللغة مع شدة اهتمامهم وفرط عنايتهم بتحقق اللغات وما قلتم من ان عدم القول بالشئ ليس قولا بعدمه مسلم لكن عدم القول بالشئ كما لا يكون قولا بعدمه لا يكون قولا بوجوده ووجود الحقيقة وثبوتها المحتاج اليه لثبوت المجاز ووجوده لكون وجود المجاز مسبوقا بوجود الحقيقة والمجاز مفتقر الى الحقيقة والى النقل والعلاقة المعتبرة بين المفهوم الحقيقى والمجازى ووضع لدلالته على الحدث المقترن بالزمان واستعمال عسى فيه لم يثبت منهم ( قلنا ) ان يمكن الواضع وضع عسى لدلالته على الحدث المقترن بالزمان ولم يتفق له استعماله فيما وضع له ثم نقل المجوزون الى تجرده عن الزمان فلم قلتم انه ليس كذلك (فان قيل) سلمنا ذلك لكن يلزم منه

عراء الوضع الاول عن الفائدة لان الغرض وضع اللفظ بازاء المعنى استعمال اللفظ فيما وضع له فلما لم يستعمل فيما وضع له لم تظهر فائدة الوضع وهو غير لايق بالحكم الواضع (قلنا) لانم ان الواضع هو الله حتى يلزم ماذكرتم بل غيره لانه قيل اللغات مصطلحة لكل طائفة ولو سلمنا ان الواضع هو الحكيم لكن لانم عراء الوضع الاول عن الفائدة لان استعمال عسى فى المعنى المجازى الذى هو دلالته على مجرد الزمان فائدة مرتبة على الحقيقة والوضع الاول وفائدته التمكن من الاستعمال وهو حاصل لايعرى الوضع منه ابدا اذ يمكن استعماله فى المفهوم الحقيقى الذى وضع عسى بازائه اولا بعد استعماله فى المفهوم المجازى ويكون المفهوم الحقيقى متخلفا عن المفهوم المجازى وهذا فائدة ايضا لاستعمال عسى فيما وضع له اولا فى الجملة (فان قيل) استعمال اللفظ فى المفهوم المجازى مفتقر الى النقل ووجدان العلاقة المعتبرة بين المنقول والمنقول عنه فاذا لم يستعمل عسى فى المفهوم الحقيقى الذى وضع عسى بازائه اولا فكيف يتصور النقل عنه الى المفهوم المجازى وكيف يمكن الاطلاع على العلاقة بين المفهوم الحقيقى والمجازى (قلنا) يمكن ان يكون هذا المجاز لايفتقر الى استعمال اللفظ فى الموضوع له الاصلى والمفهوم الحقيقى ولا الى العلاقة بل يكفى وجدان لفظ لانعلم مفهومه الحقيقى والموضوع له الاصلى فياخذه ويستعمله فى مفهوم آخر على سبيل المجاز وهو نليهذا المعنى لانه نقل لفظ عن موضوع له الاصلى الحقيقى هو فيه الى موضوع له الثانى الذى هو المفهوم المجازى بوجدان علاقة بينهما حتى يلزم ماذكرتم من ان المجاز يفتقر الى العلاقة المعتبرة (فان قيل) يلزم مما ذكرتم ان يكون المجاز منقسما الى قسمين قسم يفتقر الى العلاقة وقسم لايفتقر الى العلاقة وهذا خلاف الظاهر لانهم اتفقوا على ان كل واحد واحد من جميع المجازات مفتقر الى العلاقة المعتبرة (قلنا) لانم ان كل واحد

واحد من جميع المجازات مفتقر الى الموضوع له الحقيقى واستعماله فيه
الى النقل والعلاقة بل بعضه مفتقر وبعضه غنى عنهما كلفظ الرحمن فانه
مجاز فى البارى تعالى لانه موضوع لواحد فذكر موصوف بالرحمة على
رقة القلب والالف والنون فيه لتذكر والتذكر ورقة القلب وصفان
يستحيل جواز اطلاقهما واطلاق فعليهما حقيقة على الله تعالى وليس
للفظ الرحمن موضوع له بحسب الحقيقة حتى نقول انهم نقلوه
عنه واستعملوه فى البارى تعالى لاجل العلاقة المعتبرة بين الموضوع
له الحقيقى و الموضوع له المجازى (فان قيل) لانم ان لفظ الرحمن
هو الموضوع له الاصلى والمفهوم الحقيقى بل الموضوع له الاصلى
المفهوم والحقيقى الذى نقل لفظ الرحمن عنه الى البارى تعالى
كقول بنى حنيفة فى مسيلمة الكذاب رحمن اليمامة ومنه قول الشاعر
فى حقه وانت غيث الورى لازلت رحمانا (قلنا) لانم ان الرحمن فى قول
بنى حنيفة فى قول مسيلمة و فى قول الشاعر فى حقه حقيقة لفظ
الرحمن المقول على البارى تعالى لان لفظ الرحمن مقول على البارى
سبحانه و تعالى فى كتب الانبياء السالفة و صحفهم الى عهد نبينا
محمد صلى الله عليه وسلم قبل خلق بنى حنيفة و الشاعر ومسيلمة
ومن شان الحقيقة فقد تقدمها على المجازى لا التاخر عنه فلا يستقيم
التمسك به ولقائل ان يقول مجىء لفظ الرحمن فى كتب الانبياء السالفة
عليهم السلام وفى صحفهم غير محقق وعلى تقدير تحققه ليس مما نحن
فيه لان كلامنا فى لغة العرب العربا النازلين فى صرة البطحاء ممن نزل
القرآن بلغتهم لا فى لغة من قبلهم ولفظ الرحمن مذكور فى القرآن
والقرآن عربى منزل بلغتهم فينبغى ان يكون لفظ الرحمن ثابتا
فى لغتهم حتى يكون نزول القرآن بلغتهم فاذا كان لفظ الرحمن ثابتا
فى لغتهم قبل نزول القرآن فيكون ذكر لفظ الرحمن فى القرآن
واستعماله فى البارى تعالى مجازا مسبوقا بالحقيقة و يكون كل واحد
من جميع المجازات مفتقرا الى الحقيقة فلانم ما ذكرتم ولكون عسى

موضوعا لدلالته على الحدث دون الزمان بحسب الحقيقة فيخرج
من تعريف الفعل و يكون الفعل غير جامع لخروج عسى منه * قال
(الماضي مادل على زمان قبل زمانك ) الخ اعلم ان الافعال بالنسبة
الى الازمنة الثلثة بحسب انعام الزمان عليها ثلثة اقسام ماض
و حاضر و مستقبل لان اجزاءه متعاقبة متوالية لكونه مقدار
حركة الفلك الاقصى فلابد من حركة حاضرة فالمقدار المطابق
لها هوالزمان الحاضر و ماسبقه هو الماضي والمترقبة وقوعه
هو المستقبل والذى يدل عليه قوله تعالى ومابين ايدينا وماخلفنا
و مابين ذلك فابين ايدينا اشارة الى المستقبل و ما خلفنا اشارة
الى الماضي ومابين ذلك اشارة الى الحال الحاضرة و الحال عبارة
عن نهاية الماضي و بداية المستقبل قال زهير * و اعلم مافى اليوم
و الامس قبله * و لكننى عن علم مافى غد عمى * ( فان قيل )
ما الاصل من هذه الا فعال الثلثة من الماضي والحال والاستقبال
اى واحد منها اولى بالاضافة (قلنا) فيه ثلثة اقوال الاول ان الاصل
من هذه الافعال الماضي لانه سابق على الحال والاستقبال فانهما
يقبلان لهما الثانى ان الاصل فى هذه الافعال الحال الحاضرة
لانها موجودة والماضي والمستقبل معدومان والموجود اولى بالاضافة
من المعدوم الثالث ان الاصل من هذه الافعال المستقبل لانه يصير
ماضيا والحال والماضي يحصلان منه فهو اقوى وبالاضافة اولى
( فان قيل ) لم بداء المص بذكر الماضي دون ذكر الحال
والاستقبال ولم قدم تعريفه على تعريفهما ( قلنا ) من وجهين
الاول انه ماكان مدلول الماضي مقدما على مدلول الحال والاستقبال
طبعا فقدم ذكره وتعريفه على ذكرهما وتعريفهما وضعا ليكون مافى
الوضع مطابقا لما فى الطبع الثانى ان المضارع يحصل من الماضي
بزيادة حروف اتيت فى اوله فيكون الماضي مقدما وسابقا على الحال
والاستقبال فلهذه الاولوية قدم تعريفه على تعريفهما (فان قيل

مطلب لعدم الماضي
على الحال والاستقبال

تعريف الماضي بما ذكره ليس بجامع ولا مانع اما الاول فلانه يصدق
على ضربت في قولك ان ضربت ضربت انه ماض مع انه لا يدل
على زمان قبل زمانك بل يدل على زمان مترقب واما الثاني فلانه
يصدق على لم يضرب انه دال على زمان قبل زمانك مع انه ليس بماض
( قلنا ) اجيب عنه بان المراد بالدلالة في قوله مادل على زمان قبل
زمانك الدلالة الاولية الوضعية و دلالة ان ضربت ضربت ولم يضرب
على الزمان المستقبل والزمان ليس بوضعه بل بواسطة ان
ولم ( فان قيل ) تعريف الماضي ليس بمانع لدخول الامس
المتقدم وهيهات فيه فانه يصدق على كل واحد منهما انه دال على
زمان قبل زمانك مع ان كل واحد منهما ليس بماض ( قلنا ) مراد المص
بما في قوله الماضي ما دل على زمان قبل زمانك الفعل فعبارة عن
الفعل تقدير كلامه الماضي فعل دل على زمان قبل زمانك وكل
واحد من الامس وهيهات وان دل على زمان قبل زمانك لكنه ليس
بفعل بل اسم ولان مراده بالدلالة في قوله مادل على زمان قبل زمانك
دلالة وضعية بحسب الذات ودلالة هيهات على الزمان الماضي
عرضية بواسطة مسماه فلا يرد ( فان قيل ) مبني على الفتح الخ
من تتمة الماضي او حكم له ( قلنا ) حكم للماضي لانه من تتمة الحد
والا يلزم منه حد الشيء بالعرض لكن حد الفاعل انه مرفوع ولابد
من ان تحد الشيء اولا ليعلم ثم يجري احكامه عليه * قال ( المضارع
ما اشبه الاسم باحد حروف نأيت لوقوعه مشتركا وتخصيصه
بالسين ) فان قيل لم سمي المضارع مضارعا ( قلنا ) لانه مشابه
للاسم من المضارعة وهي المشابهة من قولهم شيأن يتضارعان
اي يتشابهان ووجه مشابهته اياه ان المضارع شايع من زمان الحال
والاستقبال نحو يقوم زيد فان لفظ يقوم يصلح للحال بان يقول يقوم

مطلب لم سمي المضارع مضارعا

مطلب لم اختص حروف اتيت بالفعل المضارع دون سائر حروف الزيادة

الآن ويصلح للاستقبال بان تقول يقوم غدا فاذا دخل عليه السين اوسوف فتقول سيقوم اوسوف يقوم اختص بزمان الاستقبال بعد ان كان شايعا كما ان الاسم المنكر نحو رجل شايع ومشترك بين افراد الرجال واشخاصها غير مختص بواحد دون واحد فاذا دخل عليه الالف واللام فتقول الرجل اختص من بين جميع افراده بعد ان كان شايعا فقد شابه الفعل المضارع الاسم من هذه الجهة ويشبه الاسم من جهة الحاق اللام ووقوعه موقع الاسم نحو ان زيدا ليقوم كما تقول ان زيدا لقائم (فان قيل) لم اختص حروف اتيت بالمضارعة من بين سائر حروف الزوايد التى هى حروف هويت السمان فسيتنى ( قلنا ) لان المعانى التى تحتاج فى الفرق بعضها عن بعض الى زيادة هذه فى اوايل الافعال المضارعة اربعة الخطاب والغيبة والتكلم والمتكلم اما ان يكون واحدا واثنين فصاعدا فتكون المعانى التى تحتاج فى امتياز بعضها من بعض اربعة واولى الحروف بالزيادة للمضارعة هى حروف العلة لان الزيادة مستلزمة للثقل وهى اخف الحروف يجريها مجرى النفس السادج ودون الالسنة عليها واستيناس السامع بها لكثرة دورانها بانفسها اوباشباع حركات تولدهى منها فى كلامهم ولذلك سميت هذه الحروف حروف اللين لما فيه من اللين لامكان قلب كل واحد منها الى الآخرين وهى ثلثة الالف والواو والياء اما الاول فلا سبيل الى زيادتها فى الافعال المضارعة لسكونها ولا يمكن الابتداء فى النطق بالساكن فوضعوا مكانها اقرب الحروف اليها وهى الهمزة لان صورة الالف والهمزة فى الخط فى بعض المواضع واحدة لان الالف اذا حركت صارت همزة ولان الهمزة تقع زائدة اولا فى كثير من المواضع فاوقعوها موقع الالف واعطوها للمتكلم المفرد ليوافق انا واما الواو وان امكن زيادتها فى اوائل الافعال المضارعة لكن من الافعال ما فاؤه واو نحو وعد ووزن ووهب

ووردوا شالهافاوصارات الواو للمضاعة لاجتمع فى اول الكلمة واوان
ور بما لحقتها واو العاطفة لعطف كلمة اخرى فيؤدى الى اجتماع
ثلث واوات فيحصل من زيادة الواو للمضارعة صوت يشبه نبح
الكلاب وهو مستكره عندهم فطر حواز يادتها لئلا يلزم المحذور ثم
عدلوا منها الى التاء لانها قدابدلت الهاء من الواو فى كثير من المواضع
نحو التجاه اصله وجاه والتراب اصله وراب والتخمة اصله وخمة
واتعد اصله اوتعد والتكلان اصله وكلان وتالله مكان والله وما
اشبهها واقاموا مقامها واعطوها للمخاطب والمخاطبة ليوافق
انت وحملت عليه المفردة الغائبة وتثنيتها لانهما فرعان للمذكر
ولان التاء علامة التأنيث فاشترك فيهما المخاطب والمخاطبة
والمفردة الغائبة وتثنيتهما واما الياء فلا مانع فى زيادتها للمضارعة
فزادوها واعطوها للغائب ليوافق هوفاحتاجوا الى حرف راجع
لتثنية المتكلم وجمعه ومفرده اذاكان مفرد المتكلم عظيم الشان
فجاؤا بالنون لانها اشبه الحروف بحروف العلة لانها تكون بدلا
و بيانا من الاعراب اوهى اعراب فى الامثلة الخمسة نحو قولك
يفعلون وتفعلون و يفعلان وتفعلان وتفعلين كما ان حرف العلة تنوب
عن الحركة الاعرابية وتبدل عنها فى الاسماء الستة والتثنية والجمع
ولان فى النون غنة فى الخيشوم تجرى عليها كما يجرى المد على حروف
المد واللين ولان فى النون زيادة الغنة كزيادة المدة فى حروف العلة
فللشبه الثابت بين النون و بين حروف العلة ابدلت النون من حروف
العلة فى كثير من المواضع كابدال النون من الواو فى قولك فى التثنية
الى صنعاء وبهراء صنعانى و بهرانى اصلهما صنعاوى وبهراوى
وصنعا اسم قصبة من بلاد اليمن و بهراء اسم قبيلة فزادوا النون
للمضارعة و اعطوها لتثنية المتكلم و جمعه ليوافق نحن وكذا
اعطوها لمفرد المتكلم اذا كان عظيم الشان كقوله تعالى انا نحن

نحي الموتى و نحن نرزقكم و ...
لم اختار وا او ائل هذه الافعال ...
اواخرها ومحل الزيادة والنقصان ...
(قلنا) انما اختاروا اوائل هذه الافعال ...
كلم لا وثوق عليهـا ولا ثبات لها التطرق ...
اليها وربما يحذف حرف المضـارعة لو ...
بعض هذه الافعال بالبعض بخلاف ما ...

*قال ( وحرف المضارعة مضموم فى الرباعى ...
واعلم ان مراد المص ما كان ماضيه على اربعة ...
كان ذلك الفعـل رباعيـا او مزيدثـلاثى ...
و فرح واكرم ( فان قيل ) لاى غرض ضم حرف المضارعة
فى الرباعى وفتح فيما سواه و لم لم يفعل الامر بالعكس (قلنا) ...
ما كان ماضيه على اربعة احرف قليل بالنسبة الى ماسواه ...
منه و الضم اثقل الحركات والفتح اخفها فخص الضم الذى
هو الاثقل بالرباعى الذى هو الاقل والفتح الذى هو الاخف
بماسواه الذى هو الاكثر ليكون خفة قلة الرباعى فى مقابلة
كثرة ماسواه وثقل كثرة ما سواه فى مقابلة خفة الفتحة وتجرى
كلاهما على سنن الاعتدال بخلاف العكس والتعليل الذى ذكره
المص فى شرح الكافية حيث قال وخص المضارع الرباعى
بالضم و ماسواه بالفتح لان الثلاثى هو الاصل و الفتح اصل
والرباعى فرع والضم فرع فجعل الاصل للاصل والفرع للفرع
ليس يحسن على الاطـلاق لان الفتح ليس مختصا بحرف المضـارع
الفعل الذى كان ماضيـه على ثلاثة احرف نحو نصر ينصر بل
حرف المضارعة فقد يكون مفتوحا فى الفعل الذى ماضيه على
خمسة احرف او على ستة احرف نحو انقطع ينقطع واستخرج يستخرج

الفرق
ى

( فان قيل ) قوله مفتوح فيما سواه منقوض بقولهم اهراق يهريق واسطاع يسطيع لمجاء حرف المضارعة مضموما فيهما مع ان كل واحد منهما ليس برباعى ويصدق على كل واحد منهما انه ما سواه ( قلنا ) الجواب عنه ان كل واحد منهما رباعى فى الحقيقة لان اصل اهراق يهريق اراق واصل اسطاع اطاع وزيادتها الهاء والسين على غير معتد بها اوان الاول ان هذه الابنية والزنة ليست من ابنية الافعال وزنتها الثانى وان كل واحد منها على معنى الرباعى الاصلى وزيادة الهاء والسين ليست معتبرة لمعنى الاصل لهما ولا اثر لزيادتهما فيهما * قال ( فالصحيح المجرد عن ضمير بارز وقوع للتثنية والجمع المخاطب المؤنث بالضمة والفتحة والسكون مثل يضرب ( فان قيل ) قوله فالصحيح الخ منقوض بيقوم ويبيع فان كل واحد منهما ليس بصحيح مع ان اعرابه كذلك فتفيد الفعل المضارع بالصحيح على الاطلاق ليس بصحيح ( قلنا ) مراده بالصحيح فى قوله فالصحيح الفعل الذى يكون لامه صحيحا سواء كان عينه وفاؤه كذلك اولا والذى يدل على ان مراده بالصحيح اللام ان المص ههنا فى صدد بيان الاعراب فى الفعل المضارع بحسب موقعه ومحاله ومحل طريان اعراب لام الفعل ليس الا فالصحة والاعتدال يقول الاعراب وعدم قبوله انما يكون معتبرا ههنا بالنسبة الى لام الفعل لاغير اذ هو محل من الاعراب * قال ( والمعتل بالواو والياء بالضمة الخ ( فان قيل والمعتل بالواو والياء بالضمة تقديرا والفتحة لفظا والحذف منقوض بيصون ويبيع فان يصون معتل بالواو ويبيع معتل بالياء مع ان اعرابهما ليس كذلك ( قلنا ) مراد المص بالمعتل فى قال والمعتل بالواو والياء معتل اللام ويصون ويبيع وان كان كل واحد منهما معتلا لكن ليس بمعتل اللام فيرد النقض بهما * قال ( ويرتفع اذا تجرد عن الناصب ) الخ اعلم

ان المقتضى للاعراب شئ والعامل للاعراب شئ آخر كما فى الاسم فالمقتضى للاعراب ههنا هو المضارعة واما العامل لرفع ففيه ثلاثة اقوال الاول ان العامل فيه كونه مجردا عن العوامل اللفظية اعنى عن الناصب والجازم وهو قول الفرا واختاره المص الثانى وقوعه موقع الاسم سواء كان الاسم مرفوعا او منصوبا او مجرورا وهو قول ابى سعيد السيرافى واختاره البصريون الثالث حروف المضارعة وهو قول الكسائى ولكل واحد منهم حجج ومناقضات وترجيحات تركت ذكرها حذرا عن اطلاق الاطناب ( فان قيل ) معرفة تجرد الفعل المضارع عن الناصب والجازم متوقفة على معرفة الناصب والجازم ولم يذكر المص قبل هذا بل بعده ( قلنا ) قدم ذكرهما فى علم التصريف واللغة وتعليمهما سابق على تعلم علم النحو وتعلمه فى الرتبة فكانه سبق * قال ( و بان مقدرة بعد حتى ولام كى ولام الجحود ) الخ ( فان قيل ) حتى ولام كى وغيرهما كل واحد منها حرف من الحروف الجارة والحروف الجارة مختصة بالاسماء فكيف يدخل كل واحد منها على الفعل المضارع لتنصب الفعل المضارع بعدها بتقدير ان ( قلنا ) الفعل المضارع الذى وقع بعد حتى ولام كى ولام الجحود منصوب بتقدير ان الناصبة المصدرية فان وما بعدها الذى هو مدخولها فى تأويل المصدر والمصدر اسم فيصح دخول كل واحد منها عليه * قال ( و ينجزم بلم ) الخ ( فان قيل ) ما الفرق بين لم ولما ( قلنا ) الفرق بينهما بحسب اللفظ ظاهر و بحسب المعنى ماذكره المص فى المتن من ان لما يختص بالاستغراق وجواز حذف الفعل مثلا اذا قلت ندم زيد ولم ينفعه الندم لا يلزم منه نفع الندم من حين الندم الى اوان التكلم على سبيل الاستغراق والاستمرار بل يمكن ان ينفعه فى بعض الاوقات بخلاف ما لو قلت ندم زيد ولما ينفعه الندم فانه يلزم منه عدم نفع الندم

مطلب على الفرق بين لم ولما معنى

من حين الندم الى اوان التكلم على سبيل الاستمرار والاستغراق وكذا يختص بجواز حذف الفعل كقولك خرجت ولما اى ولما يخرج زيد ولا يجوز الحذف مع لم فلا يقال خرجت ولم اى ولم يخرج زيد بل لابد من ذكر الفعل (فان قيل) قوله ولما يختص بجواز الفعل منقوض بقول الشاعر اصبح ولم يمسط وقد كاد ولم تحذف الفعل من لم فح لم يختص لما بجواز حذف الفعل بل يجوز حذف الفعل عن لم كما يجوز عن لما (قلنا) هذا ليس من كلام الفصحاء وعلى تقدير ان يكون من كلامهم فمن ضرورات الشعر لا يقاس عليه اعلم ان اصل لما لم فزيدت عليها ما فالتقى المثلان والاول بينهما ساكن فادغم الاول فى الثانى فلو سميت شخصا بلما لكان غير منصرف للتركيب والعلمية * قال (الامر صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة) الخ (فان قيل) تعريف امر الحاضر بقوله صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة منقوض بقوله تعالى فلتفرحوا بالتاء فانه يصدق على تفرحوا انه صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب مع انه لم يحذف منه حرف المضارعة ولا اللام ايضا كما ان امر الغائب كذلك وبقول الشاعر * محمد تفد نفسك كل نفس * اذا ما خفت من امر تبالا * فتفد امر الحاضر مع انه لم يحذف منه حرف المضارعة واصل تفد لتفد باثبات اللام كاثباتها فى لتفرحوا لكن الشاعر قد حذف اللام لاستقامة الوزن (قلنا) اجيب عن الآية بان قراءة فلتفرحوا بالتاء شاذة وقراء السبعة فليفرحوا بالياء ووجه القراءة الشاذة انه اراد ان يجمع المخاطبين والغائبين فى الامر فجمع بين اللام التى هى دالة على الغائبين وبين الياء التى هى دالة على المخاطبين وعن البيت بانه ليس من كلام الفصحاء فلا يجوز التمسك به وعلى تقدير ان يكون من كلامهم فمن ضرورات الشعر مع

انه يحتمل ان يكون مراد الشاعر تفدى نفسك على صيغة الخبر
لكنه حذف الياء اكتفاء بالكسرة (فان قيل) لم حذفوا اللام من
امر الحاضر واثبتوها فيما عداه (قلنا) للفرق بينهما (فان قيل)
لم خص امر الحاضر بحذف اللام وما عداه باثباتها ولم يفعل الامر
بالعكس (قلنا) لان امر الحاضر اصل بالنسبة الى ما عداه اذ ينبغى
ان يكون المأمور حاضرا عند امره ويكون بحضرته يسمع امره وتمثيل
بما امر به وحذف اللام اصل بالسنبة الى اثباتها لانه يستلزم التخفيف
فخص الاصل بالاصل والفرع بالفرع روما للمجانسة * قال فعل
ما لم يسم فاعله) الخ (فان قيل) قد علم فعل ما لم يسم فاعله حيث
قال مفعول ما لم يسم فاعله وهو كل فعل حذف فاعله واقيم هو مقامه
وشرطه ان تغير صيغة الفعل الى فعل او يفعل فاعادته ههنا تحصيل
الحاصل (قلنا) سلمنا انه قد علم من قبل وعلم ايضا تغير صيغته لكن لم يعلم
فعله الا على سبيل الاستلزام وانما ذكر ههنا ليعلم على سبيل المطابقة ولانه
قد علم ثمه بعض احكام فعله وههنا ذكر جميع احكامه ففى ذكره
ههنا فائدة * قال افعال القلوب الخ (فان قيل) ما الفرق بين
الالغاء والتعليق (قلنا) الفرق بينهما هو ان الالغاء عبارة عن
ابطال العمل فى اللفظ والمعنى بعارض على سبيل الجواز وذلك
العارض ثم لو سقط الفعل بين المفعولين او تاخر عنهما نحو زيد علمت
قائم وزيد مقيم ظننت والتعليق عبارة عن ابطال العمل فى اللفظ دون
المعنى بعارض على سبيل اللزوم وذلك العارض هو وقوع هذه
الافعال قبل حرف الاستفهام اوقبل حرف النفى اولام الابتداء
نحو علمت ازيد عندك ام عمرو وعلمت ما زيد بقائم وعلمت لزيد
منطلق (فان قيل) لم سمى الاول الغاء والثانى تعليقا مع جواز الاعمال
فى الاول وعدم جوازه فى الثانى والتسمية تجب ان تكون بالعكس (قلنا)
لانه حيث يلغى الافعال بطل عملها من جهة اللفظ ومن جهة

مطلب الفرق بين الالغاء والتعليق

المحل والمعنى لانك اذا الغيت استعمل الجزء ان كلاما وصار الفعل
كالظرف في المعنى فكان ذكر الفعل كذكر الظرف واذا قلت زيد مقيم
ظننت اوزيد ظننت مقيم فكانك قلت زيد مقيم في ظني وحيث معلق
ابطل عملهما من جهة اللفظ دون المحل والمعنى اذ الجزء آن ان
اللذان وقعا بعد علمت في قولك علمت ازيد عندك ام عمرو وعلمت
مازيد بقائم وعلمت لزيد منطلق في موضع النصب لان العلم قد يقع
عليهما بالحقيقة وعدل عنه لمحافظة اللفظ فمن حيث اللفظ روعى
الاستفهام والنفي ولام الابتداء ومن حيث المعنى روعيت هذه
الافعال واعلم انه ليس الغرض من قولنا علمت ازيد عندك ام عمرو
الاستفهام وان كان بلفظ الاستفهام بل غرض له انه يعلم احدهما بعينه
عندك منهما الا ان المعنى علمت جواب ذلك وجواب ذلك انما يكون بالمعين
واذا كان كذلك فتخصيص تسمية الالغاء بالاول والتعليق بالثاني
اولى من العكس * قال (الافعال الناقصة) الخ (فان قيل) بين قوله
الافعال الناقصة ما وضع لتقرير الفاعل على صفة وهي كان وصار الخ
وبين قوله وكان تكون تامة تناقض لانه قد عد كان اولا من
الافعال الناقصة وعدها ثانيا من التامة وكذا يلزم التناقض بين
قوله وكان تكون ناقصة لثبوت خبرها ماضيا دائما او منقطعا وبين قوله
وتكون تامة لانه يلزم منه ان تكون كان ناقصة وليست بناقصة
وايضا في عبارته فساد من وجه اخر وهو انه قسم كان الى ناقصة
والى ما بمعنى صار والى ما فيه ضمير الشان ناقصتان ايضا وقد عطفها
على كل الناقصة والعطف يقتضي التغاير بين المعطوف والمعطوف
عليه والا يلزم عطف الشيء على نفسه وليس ههنا التغاير لانهما اذا
كانا ناقصتين وعطفها على كان الناقصة فقد عطفت الشيء على
نفسه وايضا كان اذا كانت تامة فلم عدها من الافعال الناقصة (قلنا)
اجيب عن الاولين بمنع لزوم التناقض بان يقول من جملة شرايط لزوم

التناقض واتحاد الموضع والموضع فى الصورتين متعدد فلا تناقض بين
تعدده وان كان ينقسم على خمسة اقسام ناقصة وتامة وزائدة و بمعنى
صار و مافيه ضمير الشان و القصة فحيث عدها ناقصة و قال وهى
كان و صار مراد بهما ما هى ناقصة وحيث قال وتكون تامة
وزائدة مرادبها غير القسم الذى تكون ناقصة فيتعدد الموضوع
و كذا يتعدد الموضوع فيما قال وكان تكون ناقصة لثبوت
خبرها دائما اومنقطعا وفيما قال وكان تكون ناقصة فلا تناقض
وعن الثالث باناسلمنا ان كان بمعنى صار والذى فيه ضمير الشان
ناقصتان ايضا لكن فيهما خصوصية ليس فى المعطوف عليه
لهما فيجوز عطف الخاص على العام لقوله تعالى و الملائكة
و جبريل وميكائل وهما داخلان تحت مفهوم الملائكة و هما
من الملائكة لكن لهما شرف و اختصاص ليس فى الملائكة
فكذلك عطفهما على الملائكة ولايلزم منه عطف الشئ على نفسه
اذالعام غير الخاص والتغاير بينهما ثابت وعن الرابع بانه انماذكر
كان التامة بين الافعال الناقصة لمشابهتها لكان الناقصة صورة
فاستكره ان تعقد بها بابا على سبيل الاستبداد اعلم انه كان فى قوله تعالى
لمن كان له قلب يحتمل ان تكون ناقصة على انه قلب اسمها وله
خبرها مقدم على اسمها و يحتمل ان تكون بمعنى صار على ان قلب
اسمها وله خبرها مقدم على اسمها كماذكرنا و يحتمل ان تكون فيها
ضمير الشان على ان ضمير الشان اسمها وقلب مبتدأ وله خبر مقدم
على المبتدأ و المبتدأ والخبر جملة يفسر بها ضمير الشان و تلك
الجملة فى محل النصب بانها اسم لكان لان كان ههنا ناقصة ايضا لكن
الفرق بين هذه و بين الناقصة الاخرى ان يكون اسم كان ههنا
لابد ان يكون ضمير الشان و يحتمل ان تكون تامة على ان فاعليها
قلب وله متعلق به و يحتمل ان تكون زائدة معناه لمن له قلب

*قال ( افعال المقاربة ما وضع لدنو الخبر رجاء او حصولا او اخذا فيه ) الخ ( فان قيل ) تعريف افعال المقاربة بما وضع لدنو الخبر رجاء او حصولا او اخذا فيه وما وضع لدنو الخبر الخ وهي افعال المقاربة فيلزم تعريف افعال المقاربة بافعال المقاربة تعريف الشيء بنفسه انه اخذ او في تعريف افعال المقاربة في الموضعين واو منافي للتعريف لان تعريف افعال المقاربة في الموضعين و بينهما منافاة ( قلنا ) الجواب عن الاول ان ما وضع لدنو الخبر رجاء او حصولا او اخذا فيه الذي هو معرف افعال المقاربة مغايرة الافعال المعرفة ومساولها فيكون تعريف افعال المقاربة بامساويها وعن الثاني قد سبق غير مرة * قال ( واذا دخل النفي على كاد فهو كالافعال على الاصح ) الخ ( اعلم انه اذا دخل حرف النفي على كاد فهو للنفي او للاثبات فيه ثلثة اقوال احدها انه كالافعال مطلقا اي سواء كان الفعل ماضيا او مستقبلا كما ان الافعال اذا كانت مجردة عن حروف النفي تكون لاثبات ما وضعت هي لاجلها واذا دخلت على حروف النفي يكون المنفي كذلك ينبغي ان يكون لاثبات المقاربة واذا دخل عليها حرف النفي يكون لنفي المقاربة الحاق المفرد بالاعم الاغلب وهذا القول مختار المص وثانيها انه للاثبات مطلقا سواء كان الفعل ماضيا او مستقبلا وثالثها انه في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال يعني كما ان الافعال اذا كانت مجردة عن حروف النفي يكون لاثبات ما وضعت هي لاجلها واذا دخلت عليها حروف النفي يكون لنفي ما وضعت هي لاجلها كذلك هذا الفعل اذا كان مستقبلا هذا توجيه الاقوال الثلثة ( فان قيل ) قد يرد المؤاخذة على كل واحد من الاقوال الثلثة اما على الاول بان يقول لو كان حكم هذا الفعل كحكم سائر الافعال مطلقا يعني سواء كان ماضيا او مستقبلا ينبغي ان لا يتغير دلالته في الماضي والمستقبل اعتبار دخول حرف

النفى عليه كما لا يتغير دلالة سائر الافعال اذا دخل عليها حرف النفى لكن ليس كذلك لان هذا الفعل اذا كان ماضيا ودخل حرف النفى يكون المفهوم منه الاثبات كقوله تعالى فذبحوها وما كادوا يفعلون وانما قلنا المفهوم منه الاثبات لوقوع الذبح واذا كان مستقبلا اودخل عليه حرف النفى يكون المفهوم النفى كقول ذى الرمة * اذا غير الهجر المحبين لم يكد * رسيس الهوى عن حب مية يبرح * و يرد على قول الثانى على الاول بان يقول لو كان للاثبات مطلقا لتعين ان لا يتغير دلالته اذا دخل عليه حرف النفى سواء كان ماضيا اومستقبلا كما لا يتغير دلالة سائر الافعال كذلك لكنه يتغير كما ذكرناه آنفا ويرد على القول الثالث انه لو كان فى الماضى للاثبات وفى المستقبل كالافعال حتى يكون فى المستقبل للنفى اذا دخل عليه حرف النفى يلزم منه ان يكون دلالة الماضى مخالفة لدلالة المستقبل حالة دخول حرف النفى عليهما ولم يثبت مثل هذا فى كلام العرب لان حرف النفى كما ينفى مدلول الماضى ينفى مدلول المستقبل (قلنا) الجواب عن المواخذه الواردة على القول الاول ان نقول لانم ان كاد لو كان كالافعال كما هو مختار المص يتغير دلالته فى الماضى والمستقبل اذا دخل عليهما حرف النفى بل لا يتغير دلالته وذلك ان كاد و يكاد بمعنى المقاربة سواء كان ماضيا اومستقبلا واذا دخل عليهما حرف النفى نفى المقاربة التى هى مدلولهما والذى يدل على انه فى الماضى بمعنى المقاربة نحو قوله تعالى فذبحوها وما كادوا يفعلون يعنى ذبحوا البقرة بعد ما الذى ارادوا ان لم يقاربوا الذبح وعدم ارادة مقاربة الذبح ابلغ من عدم الذبح و وقوع الذبح بعد ارادتهم ان لم تقاربوا الذبح لا ينافى نفى مقاربة الذبح فلا لانهم يكذبون بالذبح والذى يدل على عدم ارادتهم الذبح تعنتهم فى قولهم اتتخذنا هزوا وادع لنا ربك يبين لنا ما لونها ادع لنا ربك يبين لنا ما هى

ان البقر تشابه علينـا وهذا التعنت داب من لا يفعل ولا يقارب
ان يفعل وفعلهم بعد ذلك لا ينافى نفى الفعل قبله والذى يدل على الذبح
قوله تعالى بعدها فثبوت الذبح مستفاد من قوله فذبحوها لا من قوله
وماكادوا وكذا ثبوت الذبح مستفاد ايضا من قبيل المفهوم والوف
من انهم يقولون ماكاد زيد ليسافر فالمفهوم منه من حيث العرف
انه سافر بعد ان لم يرد مقاربة السفر والذى يدل على انه فى المستقبل
بمعنى المقاربة ايضا قوله ذى الرمة * اذا غير الهجر المحبين لم يكد *
رسيس الهوى عن حب ميـة يبرح * التغير والبراح وهو اكد
وابلغ من نفى التغير لانه اذا نفى مقاربة التغير كان التغير اولا بالانتفاء
الاترى قوله تعالى اوكظلمات فى بحر لجى يغشاه موج من فوقه موج
من فوقه سحاب ظلمات بعضها فوق بعض اذا اخرج يده لم يكد يراها
ولو حمل هذا على معنى انه راها لفسد المعنى بكون قولك ظلمـة
عظيمة فى الشدة اذا اخرج الانسان يده يراها وهذا ظاهر الفساد
فوجب حكمـه على نفى المقاربة اى اذا اخرج يده ولم يقـارب
رؤيتها وهـذا ابلغ من نفى نفس الرؤية لانه اذا انتفت مقارنة
الرؤية اولى بالانتفاء ومن حطأ ذى الرمة بسبب فهمـه زوال
رسيس فهو ليس بصـائب فى تخطيته قبـل الشعراء الواصفين
قصايدهم اذا اجمعوا فلمـا عرض ذوالرمة قصيـدته عليهم
وانتهى الى هذا البيت ناداه القـاضى ابن شبرمة فقـال لذى
الرمة اراه قد برح فتوقف القـاضى ابن شبرمة فابدل مكان لم يكد
لم يجد فبلغ ذلك خلفاء الاحمر اصابت بداهته واخطأت رؤيته
والجواب عن المواخذة الواردة على القول الثانى ان يقول لا نم انه
تختلف دلالته فى الماضى والمستقبل بل لا تختلف دلالته سواء كان
الفعل ماضيـا اومستقبلا وذلك ان معنى كاد ويكاد نفى من حيث
اللغة مثلا اذا قلت كاد زيد يخرج معناه اراد زيد ان يخرج ولم يخرج

بعد وكذا اذاقلت يكاد زيد ان يخرج معنـاه يريد زيد ان يخرج
ولم يخرج فاذا كان معناهما نفيا ودخل عليهما النفى افاد الاثبات لان
نفى النفى اثبات فعلى هذا لا يختلف دلالة كاد ويكاد واذا دخل
عليهمـا حرف النفى والذى يدل على انه فى الماضى للاثبات
اذا دخل حرف النفى عليه قوله تعالى وما كادوا يفعلون وقد ذبحوا
بدليل قوله تعالى فذبحوها واذا ذبحوا قربوا الذبح فيكون فى الماضى
للاثبات اذا دخل عليه حرف النفى والذى يدل على انه فى المستقبل
للاثبات اذا دخل عليه حرف النفى ايضا تخطية القاضى ابن شبرمه
فى قوله * اذا غير الهجر المحبين لم يكد * رسيس الهوى من حب مية
يبرح * ووجه الاستدلال انه فهم من قوله لم يكد رسيس الهوى
الاثبات وهو زوال رسيس الهوى من حب مية يبرح لانه لولم
يفهم منـه الاثبات لم يكن لتخطيته اياه وجهـا واذا فهم منه
الاثبات كان الاثبات والجواب عن المؤاخذة الواردة على القول
الثالث ان نقول سلمنـا ان حروف النفى كما ينفى مدلول الماضى ينفى
مدلول المستقبل لكن يجئ التتبع الكلام الفصيح فوجدوها وجدها
فى كلام الله تعـالى فى الماضى للاثبات كقوله تعالى فذبحوهـا
وما كادوا يفعلون وقد صدر منهم الذبح بدليل قوله فذبحوها
ووجدناها فى المستقبل للنفى كقوله تعـالى لم يكد يراها وهو يدل
على عدم الرؤية فان قلت لم يكد يراها ماض لان لم اذا دخـل
على المستقبل قلب معناه الى معنى الماضى المنفى فهو ايضا ماض
ولا يصح التمسك به قلت سلمنا ذلك لكن وقع فى سياق الشرط
والشرط اذا دخل على الماضى افاد معنى المستقبل فيصح الاحتجاج به
ووجدناها ايضا فى شعر ذى الرمة الـذى هو من فصحاء العرب
فى المستقبل بمعنى النفى كقوله اذا غير الهجر المحبين لم يكد ولا وجه
لتخطيته كما ذكرناه الفعـل للاثبات وفى المستقبـل كالافعال
فى الكلام الفصيح وجب عليهـا اتبـاعه وان كان القيـاس
ان لا يختلف دلالة الماضى والمستقبل باعتبار دخول حرف النفى

عليهما كما ذكرتم فاذا عرفت هذا فاعلم ان مذهب بعض المتأخرين ان كاد اذا استعمل فى المثبت كان منفيا واذا استعمل فى المنفى كان مثبتا فاذا قلت كاد زيد يخرج او يكاد زيد يخرج معناه انه لم يخرج واذا قلت ماكاد زيد يخرج اولم يكد زيد يخرج معناه انه شرع فى ذلك *قال (فعلا التعجب ماوضع لانشاء التعجب) الخ (فان قيل) مامعنى التعجب (قلنا) التعجب عبارة عن انفعال النفس عند رؤيتها ما خفى سببه وخرج عن نظائره ولهذا قيل اذا ظهر السبب بطل العجب (فان قيل) فعلى هذا كيف يصح التعجب بالنسبة الى الله تعالى فى قوله بل عجبت ويسخرون فى قراءة من قرأ بضم التاء ولا يتطرق الانفعال الى ذات الله تعالى ولا يخفى عليه شىء فى الارض ولا فى السماء (قلنا) مثل هذا يكون على سبيل الفرض والتقدير اى لو كنت ممن يصح عليه التعجب لعجبت *قال (وما ابتداء نكرة عند سيبويه ومابعده الخبر موصولة عند الاخفش) الخ والخبر محذوف اى فيما احسن زيدا مبتدأ نكرة عند سيبويه ومابعده خبرله وموصولة عند الاخفش ومابعده صلة له والموصول مع الصلة فى محل الرفع بانه مبتدأ وخبره محذوف تقديره الذى احسن زيدا شىء (فان قيل) المبتدأ محكوم عليه والمحكوم عليه ينبغى ان يكون معرفة ليصح الحكم عليه ويفيد السامع فكيف يجوز وقوع المبتدأ نكرة ههنا (قلنا) لايجب ان يكون المبتدأ معرفة بل يجوز ان يكون معرفة ويجوز ان يكون نكرة مخصصة والمبتدأ ههنا وان لم يكن معرفة لكنه نكرة مخصصة تخصيصه بالصفة او بكونه فى معنى الفاعل وكما يجوز ان يكون الفاعل الذى هو المحكوم عليه نكرة فكذلك المبتدأ ههنا فافى ما احسن زيدا مبتدأ نكرة بمعنى شىء عند سيبويه واحسن فعل فيه ضمير مستتر فاعل لاحسن راجع الى ما وزيدا مفعول به لاحسن والفعل والفاعل والمفعول فى محل الرفع بانه خبر مبتدأ تقديره شىء عظيم حسن زيدا وما حسن زيدا الاشىء *قال (افعل

مطلب على معنى التعجب

المدح والذم ماوضع لانشاء مدح اوذم (فان قيل) تعريف افعال المدح والذم بماوضع لانشاء مدح اوذم تعريف الشئ بنفسه (قلنا) لانم ان تعريف افعال المدح والذم بما وضع لانشاء المدح اوالذم تعريف الشئ بنفسه بل تعريف الشئ بامر يساويه (فان قيل) تعريف افعال المدح والذم بماوضع لانشاء المدح اوالذم تعريف دورى والدور باطل بيان الدور فيه انه عرف افعال المدح اوالذم بماوضع لانشاء المدح اوالذم و معرفة المعرف متوقفة على معرفة المعرف ومعرفة المعرف متوقفة على معرفة اجزائه ومن اجزائه ح المدح اوالذم فيكون دورا الاانه حينئذ يتوقف معرفة المدح اوالذم على معرفة المدح والذم فيتوقف الشئ على نفسه ولانعنى بالدور الاهذا (قلنا) قدعرف افعال المدح اوالذم الاصطلاحى بالمدح والذم اللغوى فلادور ح اذ الاصطلاحى غير اللغوى * قال

(وشرطها ان يكون الفاعل معرفا باللام اومضافا الى المعرف به اومضمرا مميزا بنكرة منصوبة او بما) الخ (فان قيل) لو كان شرطها احد الامور الثلثة لينبغى ان لايتخلف المشروط عن الشرط لان انتفاء الشرط يستدعى انتفاء المشروط لكن قد يتخلف عنه كقول الشاعر فنعم صاحب قوم لاسلاح لهم وصاحب الركب عثمان ابن عفان فان صاحب قوم فاعل لنعم مع انه لم يتحقق فيه مماذكره المص فى شرط الفاعل لنعم عن احد الامور الثلثة (قلنا) اجيب عنه بجوابين الاول ان صاحب مضاف الى قوم والعموم جنس منكر والمضاف الى الجنس المنكر كالمضاف الى المعرف بلام تعريف الجنس لان الجنس المنكر فيه عموم وشيوع كما فى ان المعرف بلام الاستغراق عموما وشيوعا كذلك الثانى ان المراد من صاحب قوم هوصاحب الركب فاذا اتى بالالف واللام فى الركب فكانما اتى بها فى القوم وانما حذف الالف واللام من قوم فى صاحب قوم لدلالة الالف واللام فى الركب فى صاحب الركب عليه لاستقامة

الوزن (قال) وبعد ذلك المخصوص وهو بما مبتدأ وماقبله خبره (فان قيل) خبر المبتدأ اذا كان جملة لابدلها من عائد منها اليه فما العائد ههنا (قلنا) لايخلو من ان يكون فاعل نعم و بئس ضميرا مستترا فيهما راجعا الى المخصوص بنعم و بئس اوفاعلهما معرفا باللام اومضافا الى المعرف به فان كان فاعلها ضميرا فالعائد منها اليه هو الضمير ولان الضمير عبارة عن المخصوص وراجع اليه وان كان فاعلها المعرف باللام اوالمضاف الى المعرف بها فالعائد ههنا اليه اللام واللام ههنا يقوم مقام الضمير العائد لان اللام ههنا لايخلو اما ان يكون لاستغراق الجنس المشتمل على المخصوص وغيره واما التعريف العهد والمعهود هوالمبتدأ المخصوص وعلى كلا التقديرين كفي باللام عائدا (فان قيل) الاصل فى المبتدأ التقديم على الخبر فلم اخر المبتدأ ههنا عن الخبر (قلنا) لوجهين الاول انهم ارادوا ان يذكروا الشئ اولا منهما ليتهيأ السامع لاخفائه و يستعد استماعه لم تذكروا ذلك الشئ ثانيا مفسرا ليكون اوقع فى الذهن بخلاف مالوذكروا اولا مفسرا اذ ربما يذهل المخاطب فيفوت غرض المتكلم والثانى ان نعم و بئس واخواتهما لها صدر الكلام فلوقدم المبتدأ هوالمخصوص بالمدح والذم عليهما لبطل صدارتهما وفيه نظر وهو ان لكل واحد من هذه الافعال صدر الكلام فى جملته لافى كل جملة لانك اذا قلت زيد نعم الرجل و هند بئست المرأة لكان زيد مبتدأ ونعم فعلا والرجل فاعل له والفعل مع الفاعل جملة فى محل الرفع بانها خبر المبتدأ وكذا الكلام فى البواقى فعلى هذا يتحقق صدارة كل واحد من هذه الافعال * قال ) الحرف مادل على معنى فى غيره) الخ (فان قيل) لم سمى الحرف حرفا (قلنا) لان الحرف فى اللغة الطرف والحرف تارة يقع طرفا و وصلة للاسم وتارة للفعل اونقول انما سمى حرفا لانحرافه عن احكام الاسم والفعل واخواتهما وعوارضهما لعدم قبول الاعرابه ولعدم صلاحية كونه فاعلا او مفعولا اومضافا اليه اومسندا اومسندا اليه

مطلب لم سمى الحرف حرفا

وغيرهما من احكامهما وعوارضهما ( فان قيل ) تعريف الحرف
بما ذكره ليس بمانع لدخول بعض الاسماء كقبل و بعد وفوق وتحت
والكل والبعض والغير والمثل والشبه وغيرها مما هو دائم الاضافة
فانه يصدق على كل واحد منها انه يدل على معنى فى غيره وغيره
هو المضاف اليه بكل واحد منها وكاسماء الاستفهام نحو اين وكيف
ومن وما فيصدق على كل واحد منها انه يدل على معنى فى غيره
وهو مايذكر بعد كل واحد منها وقع عنه الاستفهام ( قلنا ) لانم
ان كل واحد منهما يدل على معنى فى غيره بحسب الوضع بل كل
واحد منها يدل على معنى فى نفسه بحسب الوضع لكن فى تخصيص
المضاف وتعيينه محتاج الى ذكر المضاف اليه وان كل واحد من
اسماء الاستفهام يدل بحسب الوضع على الاستفهام لكن فى تعيين
ماوقع عنه الاستفهام محتاج الى ذكر مابعده مثلا قبل و بعد وفوق
وتحت يدل على القبلية والبعدية والفوقية والتحتية المطلقة التى
وضع اللفظ بازائهما اولا فاذا اريد بالقبلية والبعدية والفوقية
والتحتية الحاصلة فلا بد من ذكر المضاف اليه لتعلم الخصوصية
وكذا الكلام فى البواقى بخلاف الحرف فان الحرف فى دلالته على
معناه الافرادى مشروط بذكر متعلقه لابد من ذكر ذلك المتعلق
بحسب الوضع و بيان ذلك ان من فى قولك سرت من البصرة الى
الكوفة معناه ابتداء سيرى من البصرة فلا بد من ذكر المتعلق
الذى هو البصرة ( فان قيل ) تعريف الحرف بقوله مادل على
معنى فى غيره ليس بجامع لخروج حرف الايجاب والتصديق
مثل نعم عنه فان قولك نعم فى جواب من قال اليس زيد قائما يدل على
معنى الافرادى الذى هو الايجاب والتصديق بكلام ماسبق بدون
ذكر متعلقه معه (قلت) متعلق نعم ههنا غير مذكور لكنه مقدر تقديره
نعم ليس زيد قائما مما ذكر فى سؤال السائل لفظا مذكور معا فى جواب
تقديرى وحكما والمقدر كالملفوظ فلا يرد النقض * قال (حروف الجر
ماوضع للافضاء بفعل اومعناه الى مايليه) الخ (فان قيل) لم سميت هذه

الحروف حروف الجر وحروف الاضافة (قلنا) لانها تجر وتضيف معنى الفعل اوشبهه اومعناه الى ما يليه نحو مررت بزيد ومروزى بزيد وانا مار بزيد او نقول انمـا سميت هذه الحروف حروف الجر لان عملهـا الجر تسمية للعامل باسم المعمول (فان قيل) قال المصنف فى شرح الكافية يجوز ان يكون من فى قوله تعـالى يغفر لكم من ذنوبكم للتبعيض فاذا كان كذلك يلزم التناقض بين قوله يغفر لكم من ذنوبكم وبين قوله ان الله يغفر الذنوب جميعا لان قوله تعـالى يغفر لكم من ذنوبكم يدل على ان الله تعـالى يغفر بعض الذنوب بهـذه الاية دون بعض وقوله تعالى ان الله لا يغفر ان يشرك به ويغفر مادون ذلك لمن يشاء وقوله ان الله يغفر الذنوب جميعا يدل على ان الله تعالى يغفر جميع الذنوب بهذه الاية فحاصل معنى الآيتين راجع الى ان الله تعالى يغفر الذنوب جميعا بهذه الاية وان الله لا يغفر جميع الذنوب بهذه الاية وهل هو الا تناقض (قلنا) لانم ان قوله يغفر لكم من ذنوبكم خطاب لهذه الاية حتى يلزم التناقض المذكور بل انما هو خطاب لقوم نوح فلا يلزم من غفران جيـع الذنوب لهذه الامة غفران جميعها لقوم نوح تفضيلا لنبينا محمد صلى الله عليه وسلم على جيـع الانبياء ممن قبله ولامته على ساير الامم ولئن سلمنـا ان الله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم خطـاب لهذه الامة فلا يبعد ان يغفر بعض الذنوب لقوم من هذه الامة دون بعضهم ويغفر جميع الذنوب لقوم منهم فلا يلزم التناقض على كلا التقديرين لتعدد الاضـافة وشرط لزوم التناقض اتحاد الاضـافة * قال (والكاف للتشبيه وزائدة وقد يكون اسما) الخ (فان قيل) الكاف فى قوله تعالى ليس كمثله شئ للتشبيـه ام زائدة معنـاه ليس مثله شئ اذ لو كانت للتشبيه ولم تكن زائدة لزم ان يكون له مثل لانه سلب عن مثل مثله ونعوذ بالله من هذا القول (قلنا) لانم ان الكاف لو كانت للتشبيه ولم تكن زائدة لزم ثبوت مثله لانه سلب عن مثل مثـله كما ذكرتم لجواز سلب الشئ عن المعدوم كما يجوز سلب الكتابة عن

مطلب ليس كمثله شئ

زيد المعدوم كقولك زيد ليس بكاتب لان صدقه اما بان لا يكون زيد موجودا او يكون موجودا لكنه ليس بكاتب (فان قيل) لو لم تكن الكاف زائدة لزم نفى مثل مثله ويلزم منه نفيه مثلا عن مثله تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا (قلنا) لا نم ان الكاف لو لم تكن زائدة يلزم منه نفى مثل مثله حتى يلزم نفيه كما نسبتم وانما تكون كذلك لو لم يكن منقولا من نفى مثل مثله الى نفى مثله مجازا بالنقصان كما ان واسئل القرية فى موضع استعمال واسئل اهل القرية مجازا بالزيادة ولقائل ان يقول وعورض بان الاصل عدم زيادة الحرف فى القرآن فارتكاب المجاز اولى من ارتكاب زيادة الحرف فى القرآن لان المجاز كثير فى كلام الله تعالى وكلام الفصحاء وعورض بان زيادة الحرف فى كلام الله تعالى وكلام الفصحاء كثير تعين ما ذكرتم فيتعادلان (فان قيل) المصير الى المجاز اولى من المصير الى زيادة الحرف فى القرآن اذ المجاز اكثر فى كلام الله تعالى وكلام الفصحاء من زيادة الحرف فيهما (قلنا) لا نم بل زيادة الحرف فيهما اكثر من المجاز مع ان الحكم بالاكثرية متوقف على استقراء جميع لغات العرب والاحاطة بها وهو متعذر ويمكن ان يجاب عنه بان ما ذكرتم مشترك الالزام فلا يفيدكم *قال (الحروف المشبهة بالفعل) الخ (فان قيل) ما فى قوله ويلحقها ما ويلغى على الافصح مثل قوله انما الله اله واحد نافية للتأكيد (قلنا) فيه مذهبان مذهب على بن عيسى الربعى انما للتأكيد وهو مختار لسراج الدين السكاكى صاحب المفتاح وقال فى المفتاح وترى ائمة النحو يقولون انما تأتى اثباتا لما يذكر بعدها ونفيا لما سواه ويذكرون كذلك وجها لطيفا مسندا الى على بن عيسى الربعى وانه كان من اكابر اهل النحو وهو ان كلمة ان لما كانت للتأكيد المسند والمسند اليه ثم اتصلت بها ما المؤكدة لا النافية على ما يظنه من لا وقوف له بعلم النحو ضاعف تأكيدها فناسب ان يضمن معنى القصر لان القصر قصر الصفة على الموصوف وبالعكس وليس الا تأكيدا للحكم هكذا ذكره فى المفتاح الذى على ان ما للتأكيد انه لو كانت نافية

لبطلت صدارتهما لان وما النافية لهما صدر الكلام فبدخول ان عليها واتصال ان بها يبطل ولانه يلزم منه اجتماع النقيضين وهو انه ان للاثبات وما للنفى ومذهب البعض ان كلمة انما مركبة من ان وما النافية وهو يفيد الحصر يستدل عليه بوجوه الاول بقول الاعشى * ولست بالاكثر منهم حصى * وانما العزة للكاثر *
وبقول الفرزدق حيث قال * فانى انا الحامى الذمار وانما *
* يدافع عن احسابهم انا او مثلى * الذمار العهد لا يدافع عن احسابهم الا انا او مثلى ولو لم يحمل انما ههنا على الحصر المستفاد من ان للاثبات وما النافية لما حصل مقصود الشاعر وثانيها ان كلمة ان تقتضى الاثبات وما تقتضى النفى فعند تركيبهما وجب ان يبقى كل واحد منهما على الاصل لان الاصل عدم التعيين وبقاء كان على ما كان وليس ان لاثبات ما عدا المذكور وما لنفى المذكور فتعين عكسه او نقول كلمة ان تقتضى ثبوت المذكور وكلمة ما تقتضى نفى غير المذكور وهذا هو الحصر اطرادا واحتج من قال انما لا تفيد الحصر بقوله تعالى انما المؤمنون الذين اذا ذكر الله وجلت قلوبهم وبقول النبى صلى الله عليه وسلم انما الماء من الماء اى لا يجب الغسل الا من انزال المنى يعنى لو جامع الرجل ولم ينزل المنى لم يجب الغسل والاجماع على ان من ليس كذلك فهو مؤمن ايضا وان التقاء الختانين بدون الانزال يوجب الغسل لان النبى صلى الله عليه وسلم قال اذا جاوز الختان الختان فقد وجب الغسل لان عايشة رضى الله عنها قالت فعلته انا ورسول الله فاغتسلنا والجواب عن الاية انها محمولة على المبالغة او الكاملون وعن الحديث بانه منسوخ اى حصر انما فى قوله صلى الله عليه وسلم انما الماء من الماء منسوخ فى المجامعة بدون الانزال بقوله صلى الله عليه وسلم اذا جاوز الختان الختان فقد وجب الغسل وبفعل النبى صلى الله عليه وسلم فى قول عايشة حيث قالت فعلته انا ورسول الله فاغتسلنا لكنه معمول به فى النوم فان رأى فى النوم انه جامع امرأة ولم ينزل الماء

لم يجب عليه الغسل * قال (ومن ثمه وجب الكسر فى موضع الجمل

والفتح فى موضع المفرد (فان قيل) قوله ومن ثمه وجب الكسر
فى موضع الجملة لان حيث لا يضاف الا الى الجملة لانه موضوع لمكان
تقع فيه النسبة مع انه يفتح مثل اجلس حيث اى جالس (قلنا) اجيب
عن الاول بان الجملة الواقعة بعد حيث منزلة منزل المفرد لان الاصل
فى الاضافة ان تكون الى المفرد وما قلتم من ان حيث لا يضاف الا الى الجملة
ليس بسديد لان حيث يضاف الى المفرد كقول الشاعر * اما ترى حيث
سهيل طالعا * نجم يضئ كالشهاب لامعا * فحيث ههنا مضاف
الى سهيل وهو مفرد وعن الثانى ان الجملة وقعت بعد علمت فهى
فى تأويل المفرد (فان قيل) ويشترط مضى الخبر لفظا او تقديرا اى
ويشترط فى جواز العطف على اسم ان المكسورة لفظا او حكما مضى الخبر
لفظا او تقديرا فلفظا كقولك ان زيدا قائم وعمرو او تقديرا كقولك ان زيدا
وعمرو قائم فحذف الخبر على الاول لدلالة الثانى عليه واما قبل مضى
الخبر فلا يجوز العطف على المحل فلا يقال ان زيدا وعمرو ذاهبان لانه
يلزم منه كون الشئ الواحد معمولا لعاملين مختلفين ويلزم منه توارد
العاملين المختلفين على معمول واحد وذاهبان من حيث انه خبر
عن زيد معمول لان من حيث انه خبر عن عمرو ومعمول لابتداء
فلو كان خبرا عنهما لزم منه ان يكون معمولا لان وللابتداء معا
وهو باطل لامتناع اجتماع المؤثرين على اثر واحد (قلنا) اشتراط
مضى الخبر فى جواز العطف على لفظ اسم ان ومحلها ممنوع
لمجئ العطف على لفظ اسم ان ومحلها قبل المضى فى قوله تعالى
ان الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى والصابيون من آمن بالله
واليوم الآخر وعمل صالحا فلهم اجرهم عند ربهم ولا خوف
عليهم ولا هم يحزنون) فان النصارى معطوف على الذين
والصابيون من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلهم اجرهم
عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون فان النصارى معطوف
على الذين والصابيون معطوف على النصارى قبل مضى الخبر

لفظــا اوتقــديرا ( نقول ) فى رفع النصارى والصابيون وجوه الاول ان يكون الكلام محمولا على التقديم والتأخير كما ذهب اليه سيبويه فان النصارى عنــده مبتدأ والصابيون معطوف عليه وخبر المبتدأ محذوف تقديره ان الذين آمنوا الى قوله ولاهم يحزنون والنصارى والصابيون كذلك واشتهد سيبويه شاهدا له فى قول القائل الافاعلموا انا وانتم بغاء ما بقينا فى شقاق اى فاعلموا انا بغاء وانتم بغاء ما بقينا فى شقاق فحذف الخبر لدلالة الثانى عليه الثانى ان يكون معطوفا على الضمير الذى فى آمنوا وانما جاز العطف عليهم لوجود الفصل بينهما الثالث ان النصارى مبتدأ وخبره قوله فلا خوف عليهم ولاهم يحزنون وخبر ان فى ان الذين محذوف لدلالة هذا الخبر عليه الرابع ان يكون بعكس هذا واما الكوفيون يجوزون العطف على لفظ اسم ان ومحلها قبل مضى الخبر لفظا اوتقديرا ولا يشترطون ما اشترطناه من وجوب ذكر الخبر ويقولون ان خبر ان مرفوع بالابتداء ولا عمل لان فى خبرها حتى يلزم توارد العاملين على معمول واحد * قال (الحروف العاطفة الواو والفاء وثم وحتى واو وام ولا و بل ولكن فالاربعة الاول للجمع مطلقا والواو للجمع لا ترتيب فيها الخ) (فان قيل) الواو للترتيب لانه لو قال الزوج لغير المدخول بها انت طالق وطالق وطالق وقعت طلقــة واحــدة لانها تبين بالطلقة الاولى ولا يقع الطلاق عــلى المرأة بعد ثبوتها ولو كانت الواو للجمع مطلقا دون الترتيب لوقعت ثلث طلقات (قلنا) لانم فى الصورة الاولى تقع واحدة بل تقع الثلث عند من مذهبه ان الواو للجمع المطلق بدون الترتيب وبه قال احمد بن حنبل و بعض اصحاب مالك وقد نقل عن الامام الشافعى رضى الله عنه فى القديم مايدل عليه وان سلم فالفرق ظاهر وهو انه اذا قال انت طــالق ثلثا يتعين الثلث لتفسير العدد المقصود والكلام يتم باخره بخلاف مالو قال انت طالق وطالق وطالق فانه لا يعبر عن العدد بتكرير الاسم معطوفا فوجب جعــله مستأنفــا وقعت عليهــا طلقــة

فبانت بوقوعها فلا يتصور الجمع اذ الطلاق لا يقع على الثانية
بخلاف لو كانت امرأة مدخولا بها فانه يقع عليها ثلث طلقات
ما لم ينو التأكيد وفيه نظر وهو ان الطلقات الثلثة الواقعة على
المدخول بها يمكن ان يكون وقوعها على سبيل الترتيب دون الجمع
ومما يدل ايضا على ان الواو للجمع مطلقا لا ترتيب فيها جواز استعمالها
حيث يمتنع الترتيب نحو تقاتل زيد وعمرو فان في باب تفاعل لا يكون صدور
الفعل عن احدهما مسبوقا بصدوره عن الآخر حتى يتصور فيه
الترتيب ولذلك لو قال قائل تقاتل زيد فعمرو وثم عمرو لم يجز والاصل
في الاستعمال الحقيقة فوجب ان يكون حقيقة في غير الترتيب واذا
كانت حقيقة في غير الترتيب فلا تكون حقيقة في الترتيب دفعا للاشتراك
ولانه لو كانت للترتيب لكان قول القائل رأيت زيدا وعمرا بعده
تكرارا ولكان قوله رأيت زايدا او عمرا تناقضا ولما لم يكن كذلك بالاجماع
دل على ان الواو ليست للترتيب ولانه لو كانت للترتيب لتناقض قوله تعالى
في البقرة ادخلوا الباب سجدا وقولوا حطة قوله في الاعراب وقولوا
حطة وادخلوا الباب سجدا والقصة واحدة ووجه الاستدلال
بالاثنين انه لو كانت الواو للترتيب فالاية الاولى تدل على ان دخولهم
في الباب فيلزم بمقتضى الايتين ان دخولهم في الباب سجدا متقدم
على قولهم حطة وان دخولهم في الباب سجدا ليس بمتقدم على قولهم
حطة وهل هذا الا تناقض باطل فاهو مستلزم للباطل فهو باطل
فعلى هذا الواو ليست للترتيب بل للجمع المطلق ومما يدل على ان الواو
ليست للترتيب قوله تعالى حكاية عن الكفار وقالوا ما هي الا حيوتنا
الدنيا نموت ونحيي والقائلون منكرون للبعث والنشور ولاشك
ان الحيوة متقدمة على الموت مسبوق بالحيوة ومع هذا قدمه على
الحيوة ولو كانت الواو للترتيب للزم من هذه الاية ان تكون الحيوة
في الدنيا متأخرة عن الموت لكنه ليس كذلك بل الامر بالعكس
ولا يجوز ان نقول مرادهم بالحيوة البعث والنشور وهو متأخر عن
الموت فيصح قولهم نموت ونحيى لانهم منكرون بالحشر والبعث

وهذه الارادة لاتوافق زعمهم * قال والفاء للترتيب وثم مثلها بمهلة ) الخ
اى والفاء للترتيب من غير مهلة وثم مثل الفاء للترتيب لكن مع
مهلة وانتظار ( فان قيل ) قوله الفاء للترتيب منقوض بقوله
تعالى وكم من قرية اهلكناها فجاءها بأسنا فان مجئ البأس انما
يكون قبل الاهلاك وبقوله تعالى اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا
وجوهكم وايديكم الى المرافق فان التوضي يكون قبل قيامه الى الصلاة
وبعد قيامه اليها لابد من شروع فيها وبقوله اذا قرأت القرأن
فاستعذ بالله فان الاستعاذة قبل القراءة عند الشافعي رح لابعدها
( قلنا ) فيها اضمار تقديره فى الاية الاولى وكم من قرية اردنا اهلاكها
فجاءها بأسنا فعلى هذا البأس بعد ارادة الاهلاك وتقديره فى الثانية
اذا اردتم قياما الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم فان غسل الوجوه
والتعرض انما يكون بعد ارادتكم القيام الى الصلوة وفى الثالث
اذا اردت قراءة فاستعذ بالله ولاشك ان الاستعاذة بعد ارادة قراءة القرأن
( فان قيل ) الترتيب من غير مهلة منقوض بقوله تعالى خلقنا النطفة
علقة فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام
لحما فانه قد ذكر المفسرون ان بين حالة المضى زمانا طويلا بمعنى
اربعين يوما بين كل حالة وبقوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء
فتصبح الارض مخضرة وبين انزال الماء واخضرار الارض زمان
كثير فكيف يسوغ للمصنف ان يقول الفاء للترتيب من غير مهلة
( قلنا ) المهلة وعدم المهلة وحلولها وقصرها انما يكون بحسب العرف
بالنسبة الى عظم الامر وعجيب شانه فربما يطول الزمان وبمعنى المهلة
والعادة يحكم لعدم المهلة بالنسبة الى عظم الامر فلما كان
ايجاد الانسان وتركيبه من النطفة وصيرورة النطفة علقة والعلقة
مضغة والمضغة عظاما واكساء العظام لحما امرا عجيبا عظيم الشان
فالمهلة بالنسبة اليه بعد المهلة وكذا اخضرار الارض بعد انزال
الماء من السماء امر مستغرب وشان مستعجب فالمهلة فيه كلا مهلة
* قال ( وثم مثلها بمهله ( فان قيل ) قوله وثم مثل الفاء فى الترتيب لكن

مع المهلة منقوض بقوله تعالى وانى لغفار لمن تاب وآمن وعمل صالحا
ثم اهتدى لان الاهتداء قبل التوبة وقبل الايمان والعمل الصالح
فان من لم يهتد لا تنفعه بالتوبة والعمل الصالح فانها مسبوقة بالاهتداء
فلو كانت ثم للترتيب ينبغى ان يقدم ذكر الاهتداء على التوبة والايمان
والعمل الصالح ليكون ما فى الوضع مطابقا لما فى الطبع والوجود
(قلنا) هو محمول على دوام الاهتداء وثباته والاستمرار والاستعانة
على الهدى فكانه قال انى لغفار لمن تاب وآمن وعمل صالحا ثم له الهدى
والاسرار ان دوام الامتداد بعد هذه الاشياء فعلى هذا لا يكون
ثم للترتيب فلا يرد النقض المذكور * قال ( وام المتصلة لازمة
لهمزة الاستفهام يليها احد المستويين والآخر الهمزة) اعلم ان
مراد المص من قوله يليها احد المستويين انه فيما يلى ام المتصلة
اسم مفرد ينبغى ان يلى الهمزة اسم مفرد كذلك وان كان
ما يلى ام المتصلة اسم مفرد ينبغى ان يلى الهمزة اسم مفرد كذلك
وان كان ما يلى ام المتصلة فعلا او حرفا لابد ان يلى الهمزة فعلا او حرفا
كذلك وان كان ما يلى ام المتصله جملة اسمية او فعلية وجب ان
يكون ما يلى الهمزة جملة اسمية او فعلية ايضا كذلك ( فان قيل)
قوله يليها احد المستويين والآخر الهمزة منقوض بقوله تعالى
سواء عليهم ادعوتموهم ام انتم صامتون فان ما يلى الهمزة جملة
فعلية وما يلى ام المتصلة جملة اسمية (قلنا) اجيب عنه بان قوله
ام انتم صامتون فى تقدير ام صمتم فوضع الجملة الاسمية موضع الجملة
الفعلية او نقول او داعوتموهم فى تأويل المصدر بانه مبتدأ وسواء
خبره مقدم عليه تقديره سواء عليهم الدعوة وعدمها كقوله تعالى
سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم لا يؤمنون فعلى هذا ما يلى كل
واحد من الهمزة وام المتصلة اما جملة فعلية على التأويل الاول
واما اسمية على التأويل الثانى ( فان قيل ) لم لا يجوز المعطوف
بدون المعطوف عليه (قلنا) لان المعطوف تابع والمعطوف عليه
متبوع ووجود التابع من حيث انه تابع بدون المتبوع ممتنع (فان

قيل ) قد جاء المعطوف بدون المعطوف عليه كقول الشاعر
( الا يانخلة من ذات عرق * عليك ورحمة الله السلام )
فان رحمة معطوف بدون المعطوف عليه (قلنا ) فى هذا البيت تقديم وتأخير تقديره عليك السلام ورحمة الله لكن قدم رحمة الله على السلام الذى هو المعطوف عليه لاستقامة الوزن * قال (حروف النداء يا وايها وايا وهيا للبعيد واى والهمزة للقريب) الخ (فان قيل) اذا كانت يا للبعيد فكيف يجوز نداء البارى سبحانه وتعالى بيا كقولنا يا الله وقد قال الله تعالى ونحن اقرب اليه من حبل الوريد (قلنا) انما يجوز ذلك استقصارا للمنادى نفسه واستبعادا عن مظان القبول والاستماع واظهار الرغبة فى الاستجابة بالجوار والابتهال * قال (حروف الايجاب نعم) الخ (فان قيل) قوله فنعم مقررة لما سبقها منقوض بما لو قال احد لزيد اليس عليك الف درهم فقال زيد نعم وكانت مقررة لما سبقها لينبغي ان لا يؤاخذه بالالف قوله نعم لان الكلام الذى سبق منفى فتقرر المنفى لا يلزم عليه شئ (قلنا) سلمنا ان نعم لتقرير كلام السابق والكلام السابق ههنا منفى فينبغى ان تقرر المنفى لا يلزم على المقر شئ لكن غلب عرف الفقهاء وعرف النحاة فى تخريج نعم عن الموضوع له الذى هو تقرير ما سبق الى عرف الفقهاء فى الاقارير والاعترافات * قال (حروف الشرط ان ولو واما لها صدر الكلام) اعلم ان جمهور النحاة قد اتفقوا على ان لو اذا دخلت على المثبت صار ذلك المثبت منفيا واذا دخلت على المنفى صار ذلك المنفى مثبتا ويدل بحسب الوضع على امتناع الشئ لامتناع غيره اى يدل على امتناع الثانى لامتناع الاول نحو قولك لو اسلمت لدخلت الجنة فالاسلام شرط لدخول الجنة فاذا انتفى الاسلام انتفى دخول الجنة لان انتفاء الشرط يقتضى انتفاء المشروط (فان قيل) هذا منقوض بقولنا لو كان هذا انسانا لكان حيوانا فان التالى ههنا لا ينتفى بانتفاء الاول بل الامر بالعكس من ان الاول ينتفى بانتفاء الثانى لان رفع الانسان لا يستلزم رفع الحيوان ورفع الحيوان يستلزم رفع الانسان

فلا يستقيم ما قال النحويون من ان لو يدل بحسب الوضع على امتناع
الثانى لامتناع الاول (قلنا) انما لا يدل لو فى المثال المذكور على امتناع
الثانى لامتناع الاول و بناء على ان الثانى الذى هو التالى اعم من الاول
الذى هو المقدم مطلقا وذلك اذ بين الانسان والحيوان عموما
وخصوصا مطلقا لان الحيوان صادق على جميع ما صدق عليه
الانسان من غير عكس فلا يلزم من رفع العين المقدم الخاص رفع العين
التالى العام ولا من وضع عين التالى العام وضع عين المقدم الخاص
بخلاف الاسلام ودخول الجنة فان بينهما مساواة لزوما كليا
عند اهل الشرع بحسب اعتقادهم فالاسلام لا ينفك عن دخول
الجنة وان كان دخول الجنة بعد الاخراج من النار ودخول
الجنة لا ينفك عن الاسلام اذ الكافر لا يدخل الجنة ولا يبعد ان يكون
مراد النحويين من قولهم ان لو تدل على امتناع الثانى لامتناع
الاول اما اذا كان بين الاول والثانى مساواة فلا يرد النقض
المذكور فاذا عرفت هذا فاعلم ان الشرطية المستعملة فى القياس
الاستثنائى عن المقدم ينتج عين التالى واستثناء نقيض التالى ينتج
نقيض المقدم والا لبطل اللزوم الكلى واما استثناء نقيض المقدم
وعين التالى فلا ينتجان شيئا لاحتمال ان يكون التالى فى المتصلة
اعم من المقدم وعدم وجوب التزام رفع الاخص رفع الاعم ولا
وضعه وضع الاعم وضع الاخص ولا رفعه (فان قيل) قولهم
لو لامتناع الشئ لامتناع غيره اى لامتناع الثانى لامتناع الاول
منقوض بقول عمر رضي الله عنه فى مدح صهيب حيث قال نعم العبد
صهيب لو لم يخف الله لم يعصه لان كلمة لو اذا كانت لامتناع الثانى
لامتناع الاول لكان معنى الكلام نعم العبد صهيب خاف الله فعصاه
لان الاول الذى هو لم يخف الله تعالى وامتناعه بنفيه ونفيه هو خوف
الله لان نفى النفى اثبات وكذا الكلام فى التالى الذى هو لم يعصه وهو منفى
ايضا وامتناعه بنفيه ونفيه هو عصيانه بناء على ان نفى النفى اثبات واذا كان
لامتناع الثانى لامتناع الاول كان معنى قوله نعم العبد صهيب لو لم يخف

لم يعص هو قولك نعم العبد صهيب خاف الله فعصاه او عصاه فخاف الله
وهو فاسد لانه اذا لم يعص الله عند عدم خوفه فعند وجود خوفه اولى
بان لا يعصه فلا يصح ما قالوه من ان لو لامتناع الشئ لامتناع غيره
اى لامتناع الثانى لامتناع الاول (قلنا) الجواب عنه ان مراد عمر
رضى الله عنه بقوله نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه مبالغة
فى مدحه والمعنى انه لو لم يكن عنده خوف من الله تعالى وخشية
لما عصاه لغاية عصمته ونهاية عفته وعدالته اذ فيه بينة
راسخة وخشية تمنعه من اقدامه على المعاصى والجرايم فكيف يعصه
وعند خوفه وهذا مثل قول القائل لو اهنتنى لاكرمتك وغرضه
من هذا الكلام هو ان هذا المشروط ثابت ومرتبط بهذا الشرط
الذى يستبعد من جهة العقل اشتراطه وارتباطه واذا كان المشروط
ثابتا باشتراط شرطه يستبعد من جهة العقل اشتراطه فثبوته عند ثبوت
شرطه لاستبعاد شرطه به اولى فاذا استلزم نفى الخوف عدم العصيان
فاستلزام الخوف العصيان احرى لانه اذا استلزم انتفاء الاحسان الاحسان
فاستلزام الاحسان الاحسان اولى يراد بمثل هذا الخبر ان هذا المشروط
الذى هو عدم العصيان ثابت على كلا التقديرين اعنى على تقدير
وجود الخوف وعدمه لان عدم العصيان اذا كان لازما للخوف
ونقيضه والحال لا يخلو عن احدهما فكان عدم العصيان ثابتا
لكل حال لثبوت ملزومه والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب
تم ولله الحمد شرح الكافية للعلامة الاصفهندى فى الخامس من شهر
صفر الخير لسنة اربع وخمسين والف بحمد الله والحمد لله اولا واخرا
تم هذا الكتاب بما فيه من المسائل العجيبه * والتحقيقات الرائقة
الغريبه * الذى لا يتم تحقيق الخبر الا بادراك ما فيه * ولا يكمل باعه
الا بعد ان يفهمه ويعيه * تأليف الفاضل النحرير * الفهامة وبعو
يصات المسائل الخبير * الفاضل الاصفهندى طبع بالمطبعة العامرة
فى ايام دولة العزيزية لا زالت محفوظة بعناية رب البرية ملحوظا بنظارة
صاحب العطوفة والكمال (السيد احمد كمال) الافندى ناظر المعارف
العمومية وبادارة الاستاذ الاكرم ذى الفضل الباهر (السيد احمد الطاهر
الافندى) فى اواخر الصفر الخير لسنة اربع وثمانين ومائتين والف






VETVS & NOVVM TESTAMENTVM
DEI·SVB·NVMINE·VIGET
PRINCETON
UNIVERSITY
LIBRARY


Princeton University Library
32101 077781738